

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## العلاقات الأوروبية الأمريكية خلال عهدة ترامب (مؤشرات التنافس والتكامل)

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ:

د/ شويحة يوسف

إعداد الطالبة:

- بن داود سارة

### لجنة المناقشة

الأستاذ:..... د/ حبيطة لخضر..... رئيسا

الأستاذ:..... د/ شويحة يوسف..... مشرفا ومقررا

الأستاذ:..... أ/ خليفي رابح..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تشكر و تقدير

من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بأحمد للمولى عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف شويحت يوسف

الذي لم ييخل علينا بتوجيهاته القيمة رغم انشغالاته المكثفة  
جعل الله ذرا لطلبة العلم.

كما نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث من قريب او من  
بعيد ولو بكلمة طيبة او دعاء.

(ان اصبنا فمن الله وحده وان اخطئنا فمن انفسنا ومن الشيطان)

فلله الحمد والشكر اولا وأخيرا

سارة بن داور

# إهداء

الحمد لله الذي أمدني العزيمة والصبر في إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى معني الحب والحنان، إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى امي الغالية أطل الله في عمرها

وحفظها من كل شر وجعل الجنة مثواها.

إلى من علمني الإرادة والدعاء لله تعالى... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ووقار... أرجو من

الله أن يمدك العمر الطويل... والدي العزيز.

إلى ملاذي وقوتي وسندي في الحياة اختي وتوأم روحي وإلى من عشت معهم أجمل الذكريات

اخوتي حفظهم الله ورعاهم.

وأخيرا إلى صديقتي الغالية والوفية خولة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

سارة بن داود



# مقدمة



## مقدمة:

فرزت بداية التسعينات من القرن الماضي معادلة دولية جديدة تمثلت في الانتقال من الثنائية القطبية التي ميزتها إستراتيجية توازن القوى بين القرنين العظيمين إلى الأحادية القطبية، التي تفوقها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تفوقها شبه المطلق على مسرح العلاقات الدولية في أبعادها المختلفة السياسية الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية .

كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ضمان استمرار هيمنتها ومراقبتها الإستراتيجية للقوى الإقليمية الأوروبية وفي مقدمتها روسيا وألمانيا وفرنسا.... لأنها ما زالت تعتقد بان الدول الأوروبية غير قادرة على تشكيل تحالف عسكري فعال ق'ادر على حماية أوروبا من أي تهديد قاري.

وفي هذا السياق وبالنظر إلى موقع الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة العالمية، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية مجالاً بحثياً ثابتاً في حقل العلاقات الدولية سواء قبل أو بعد نهاية الحرب الباردة، ومنذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم مطلع 2017 .

زاد الاهتمام في قيادة الجهود الدولية في عدد من القضايا والسياسة الانعزالية، ناهيك عن تراجع الدور الأمريكي على الصعيد العالمي أمام تمدد أدوار القوى الأخرى للصين وروسيا.

## أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في كونه يهتم بدراسة العلاقة الأمريكية اتجاه الاتحاد الأوروبي من أهم الفواعل النظام الحالي وتمت العلاقة مستمرة بين الجانبين عاملاً رئيسياً في استمرارية النظام الدولي القائم .

## دوافع اختيار الموضوع:

أ- الدوافع الموضوعية: تتعلق بأهمية التساؤلات والانشغالات لفهم العلاقة اتجاه المنطقة الأوروبية التي ظلت تعتبر منطقة نفوذ أمريكي والتي شهدت خلافات في العديد من القضايا منذ تولي ترامب الحكم سنة 2017 ، تليها قراراته التي شكلت نقطة تحول في العلاقة - الأورو - أمريكية والتي يكون لها أثراً كبيراً على مستقبل العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي .

ب-الدوافع الذاتية : الدوافع برغبتنا الشخصية لتناول موضوع له صلة بالقوى العظمى بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الفواعل الأخرى في النظام الدولي ، وخاصة إذا تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أوروبا وبملف التعامل مع أوروبا خلال حكم ترامب هو الأمر الذي دفعني لطرح عدة تساؤلات في البحث فيها.

### إشكالية الدراسة :

إتسمت مواقف وخطابات إدارة الرئيس ترامب بتحفيز والاستمرار الداعم للحلفاء نحو الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوجه الأمريكي للتراجع عن جزء من التزاماتها التقليدية نحو حلفائها الأوروبيين مع رفع الإدارة الحالية لشعار - أمريكا أولا- ومن هذا المنطق تستهدف هذه الدراسة عن التساؤل التالي :

- إلى أي مدى أثرت توجهات الإدارة الأمريكية في عهد ترامب دونالد على طبيعة العلاقات الأمريكية الأوروبية؟

### التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة الأوروبية الأمريكية في الإطار النظري؟
- فيما تتمثل معالم العلاقات الأمريكية اتجاه أوروبا ؟
- ما تأثير التنافس في العلاقات الأورو الأمريكية ؟

### الفرضيات :

- العلاقة الأوروبية الأمريكية حسب المنظور كل من الليبرالية والواقعية والمقاربتى .
- السلوك الخارجي لإدارة ترامب اتجاه أوروبا وتحديد تأثيرها .

### مجالات الدراسة :

- أ- **المجال المكاني:** الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وتحديد الاتحاد الأوروبي ،بما أن الدراسة خصصت في سياسية عهد ترامب لانعكاسات على العلاقات الأورو الأمريكية .
- ب-**المجال الزمني:** حددت الفترة الزمنية للدراسة مع الحكم الرئيس دونالد ترامب للولايات المتحدة الأمريكية من جانفي 2017 إلى غاية 2020 مع اقتراب انتهاء عهده الأولى ،وكما تسترجع الدراسة إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر إلى ما قبل مجيء ترامب لضرورة العلمية وفهم العلاقات الأورو الأمريكية .

دراسات سابقة :

إن موضوع السياسة الأمريكية يحظى بمتابعة ودراسة العديد من الباحثين والمختصين في حقل السياسة ولما لها من تأثيرات مستوى النظام الدولي ولذا فقد تطلب إنجاز هذه الدراسة الاطلاع على عدد من المراجع التي تحتوي بهذا الموضوع عموما وبالساسة الأمريكية تجاه أوروبا على وجه الخصوص نذكر منها

1/ كتاب أحمد نوري النعيمي تحت عنوان : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا صدر عام 2013 حيث تطرق المؤلف في هذا الكتاب إلى مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم الأخرى , و أهداف ومناهج السياسة الأمريكية , وحول العوامل المؤثرة في صنع القرار عامة وفي السياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة.

2/ أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية لرياض حمدوش , بعنوان "تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" والتي نوقشت بجامعة منتوري قسنطينة سنة 1012.

3/ كتاب زهير بوعمامة أمن القارة الأوروبية في السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة والذي صدر عام 2001 , وبنيته على جزء المتعلق لفهم العلاقات الأمريكية الأوروبية.

الإطار المنهجي :

أ- المنهج المقارن: استخدم لتحديد خصائص سلوك دونالد ترامب وقراراته بالتعلق بالأوليات في العديد من القضايا الدولية.

ب- التاريخي: وظف هنا المنهج التاريخي لتركيز على الروابط التاريخية الأمريكية الأوروبية والتي أدت بدورها إلى تعزيز التحالف ثم حالة من التحول في العلاقات التي اتسمت بها توجهات أمريكا نحو الاتحاد الأوروبي خاصة في فترة إدارة ترامب.

ج- الوصفي: تم التركيز على وصف دور عوامل البيئة الداخلية , ومدى تأثيرها على توجهات الولايات المتحدة نحو أوروبا.

### صعوبات الدراسة:

- كل بحث لا يخلو من الصعوبات التي لها تأثير على مسار البحث وقيمتها العلمية والأهم بما يتعلق بطبيعة الموضوع بحد ذاته.
- قلة الدراسات الأكاديمية في عهد دونالد ترامب وانعكاساتها على العلاقات الأورو-أمريكية.

### تقسيم الدراسة:

إنّظمت الدراسة في خطة هيكلية إشتملت لفصلين فضلا عن مقدمة والخاتمة ويتفرغ كل فصل إلى مباحث، فالفصل الأول تم تخصيصه لإطار النظري للدراسة حيث تم فيه التطرق إلى العلاقات الأوروبية الأمريكية حسب المنظور الواقعي والفكر الليبرالي ومقاربتى البنائية والتبعية في مباحث على التسلسل. أما الفصل الثاني فيتم التعرض إلى معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا وتأثيرها على العلاقات الأورو-أمريكية.

من خلال تكريس المبحث الأول لمحددات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة ترامب دونالد. و في المبحث الثاني مظاهر التحول في السياسة ترامب اتجاه أوروبا.

# **الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة العلاقات الأوروبية الأمريكية**

تمهيد:

إن تزايد تعقيدات السياسة العالمية والعلاقات بين الدول سيما العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، جعل من دراستها أو تحليلها لفهم ما يجري فيها بواسطة مقارنة واحدة أمرا لا يفي بالغرض المطلوب في الفهم والتفسير، لذا نرى أنه من الضروري والأنجع التطرق إلى جملة من المقاربات والتصورات النظرية في حقل العلاقات الدولية/السياسة العالمية في محاولة منا للإحاطة بجوانب الموضوع محل الدراسة. ومن ضمن هذه المقاربات والتصورات النظرية نتطرق إلى الاتجاه الواقعي بشقيه الكلاسيكي والجديد وتوظيف مدخلات القوة والمصلحة وآثار بنية النظام الدولي ودور وهما في تفسير سيرورة العلاقات الأوروبية - الأمريكية، وكذا التطرق إلى الاتجاه الليبرالي (التعددي)، والمقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة وموقع العلاقات الأوروبية الأمريكية من تفسيراتها النظرية لها، فضلا عن التعرض إلى المقاربة البنائية وتوظيف المدخل الهوياتي لفهم إعادة صنع هذه العلاقات، بالإضافة إلى استدعاء مقارنة التبعية ومحاولة إسقاطها على العلاقات بين الطرفين الأوروبي والأمريكي لفهمها في المجال السياسي الأمني تحديدا.



### المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الأمريكية حسب المنظور الواقعي.

تعتبر النظرية الواقعية تقليدا عريقا، تعود جذوره إلى الفلسفة اليونانية، إلا أن التطور السريع الذي عرفته العلوم الاجتماعية، خلال القرن 20 م من خلال بروز توجهات وتصورات جديدة وتجديدية في الفكر الواقعي، خاصة تحت تأثير التيارات السلوكية، قسمت الفكر الواقعي إلى واقعية كلاسيكية وواقعية جديدة، كمقاربتين تفسيريتين لسلوكات الدول المتضاربة أوقات السلم والحرب في الساحة وكفواعل أساسية في العلاقات الدولية، ومن بينها العلاقات الأوروبية الأمريكية في فترة الحرب الباردة وبعدها.

### المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية والعلاقات الأوروبية الأمريكية المصلحة القومية رهان مشترك للطرفين

تعتبر الواقعية الكلاسيكية أول محاولة تنظيرية في مجال العلاقات الدولية، حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كردة فعل مزدوج "على المثالية الولسونية وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين".<sup>1</sup>

في ظل النقاش الدائر في تلك الفترة حول التور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية، والمبادئ التي يقوم على أنقاضها هذا التور، في ظل تنامي قوتها على المسرح الدولي. وتعتقد الواقعية في صياغة افتراضاتها الأساسية على إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال توسيديس.

Thucydide (471-400 ق.م) من خلال مؤلفه حول الحرب البلوبونزية the peloponnesian War، وكذلك وجدت الواقعية عند المفكر الهندي القديم كوتيليا 312 - 296 ق. م<sup>2</sup>، ومن إسهامات المفكر السياسي الإيطالي نيكولا ميكافيلي (1469، 1527) في كتابه الأمير the prince وكذلك من عند الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز 1588 - 1675 tomas hobbs في مؤلفه liviathan<sup>3</sup> استمدت الواقعية أفكارها من إسهامات المفكر غروتوس 1583 - 1645 Groutuos غولفاته العديدة مثل law peace, freedom of reas, love of prize and booy of War and.

<sup>1</sup> Jean jaques (Roche), théories des relations internationales, paris montchrestien, 2eme Edition , 1997, p 19.

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007، ص136.

<sup>3</sup> Thomas hobbes, liviathan ,oxford, basi/black well, 1994, p 93, in; james daugherty robert Pfastgraff, Contending Ttheories of InternationalRelations, USA HAPER power publisher ,1981, p93

فمن خلال اسهامات هؤلاء المفكرين الواقعيين الأوائل، ومن خلال استقراء كتاباتهم، تبين أن الواقعية عندهم قائمة على اعتبار الصراع على القوة وهي دافع غريزي يكمن وراء الطبيعة الإنسانية، ويجتمع هؤلاء حول أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات البشرية، وأن كانوا يختلفون في طريقة توظيفه.

كما كان تأثير الفكر العسكري والاستراتيجي واضحا على توجه التنظير الواقعي الكلاسيكي، خاصة من خلال اسهامات (Carl Von Clausovitch) في مؤلفه المعنون ب: (On War)، إلى جانب الاسهام الكبير الذي قدمه البريطاني (Edouard Hallet Carr) من خلال بحثه المعنون ب: (1919-1939)

<sup>1</sup>(The Twenty Years Crisis).

ولقد اعتقدت الواقعية الكلاسيكية على في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية، مثل القوة، ميزان القوة، الفوضى والمصلحة الوطنية الا أن الواقعيين الكلاسيكيين يعتبرون أن لعبة ميزان القوة هي الوسيلة المثلى والاكثر عملية لاقامة السلم والاستقرار على المستوى الدولي<sup>2</sup> كون السلام لا يمكن بناؤه بالاعتماد على القانون الدولي أو عن طرق المنظمات الدولية، كما يعتقد الميثاليون، بل يمكن بناؤه فقط على اعتمادا على واقع توازن القوى كحيلية وحيدة من القوى المهيمنة، التي تسعى إلى تهديد الأمن الوطني أو المصلحة الوطنية اذ يعتبر الامريكي هانس مرغانثو (Hans Morgenthau) أن الواقعية السياسية الدولية ميزتها الاساسية هي مفهوم المصلحة الوطنية بناء على القوة كمحدد<sup>3</sup>.

ونظرا لتركيز الواقعية الكلاسيكية على قضايا الحرب والسلم والأمن الوطني، أعتبر مفهوم المصلحة الوطنية (Interest)، كأداة تحليلية رئيسية في الواقعية السياسية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية<sup>4</sup>. هذا إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي أعتبر كأهم وأحد إسهامات المفكر الواقعي "هانز مورغانثو (Hans Morgenthau) في نظرية "توازن القوى" Balance of power، التي إستمدت من الكثير من مسلماتها ومنطلقاتها من أفكار وكتابات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال "توماس هوبز" وTomas Hobs وكارل فون كلا وزوفيتش "Carl Von Clausovitch"<sup>5</sup>. ويعتقد هانس مرغانثو أن الواقعية السياسية الدولية ترتكز على خمسة مبادئ:

1- السياسية تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية أو الخلل الذي يميز العالم.

<sup>1</sup> Jean Jaques (Roche), Op. cit, p 36

<sup>2</sup> Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi. Internationale relations Theory, Realism Pluralism, Globalism and Beyond. London, 3rd: 1999, pp 7-4.

<sup>3</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 155.

<sup>4</sup> JJ Roche op. cit, pp 32-33.

<sup>5</sup> Hans Morgenthau, Politics among Nations, USA, New York Knopf, 4th ed, 1967, p 7.

- 2- المصلحة هي الغاية والمرجعية الأساسية للفعل والعمل والسلوك الدولي.
  3. على كل نظرية في العلاقات الدولية تجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الايديولوجية ومشاعر الفاعلين.
  - 4- السياسة الخارجية الناجحة هي التي تقلل الاخطار وتعظم الفوائد.
  - 5- التوتر بين متطلبات العمل السياسي والقوانين الاخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه<sup>1</sup>.
- وتبقى القوة الغاية التي تبرر السلوك العدواني للدول، لذا يعتبر مورغاننتو أن:
- "السياسة الدولية ككل، هي صراع من أجل القوة. ومهما تكن الاهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة هي دائما الهدف العاجل"<sup>2</sup>
- أما من حيث البناء النظري، فإن الواقعية الكلاسيكية إعتمدت على مسلات محددة المستويات الا بستمولوجية والانطولوجية والمنهجية، فعلى المستوى الابستمولوجي، فإن الواقعية الكلاسيكية لم تحاول اللجوء إلى الوسائل التي الإبستمولوجية التي تستخدمها السلوك الأم بل سعت أساسا إلى كشف ودراسة تأثيرات القوانين الموضوعية " التي تحكم الأم فيما بينها"<sup>3</sup>، دون محاولة التأثير في هذا السلوك أو توجيه أو تغيير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك سياسي دولي معين.
- أما على المستوى الأنطولوجي، فإن الواقعية الكلاسيكية تتبنى الطرح الدولي المهيمن، من حيث:
- 1- الدور المركزي للدولة باعتبارها منشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.
  - 2- الدولة هي الفاعل الوحيد في الساحة الدولية.
  - 3- سيادة الدولة كحجر الزاوية في أي بناء سياسي.
- ومن الناحية المنهجية تعتمد على التجريبية (Empiricism) باستعمالها عموما الهارمونوطيقا (Hermeneutics)، إلى جانب اقترابها من من الوضعية الكانطية Positivisme Kantisme وسنركز في هذا المجال على مدخل مفهوم المصلحة الوطنية وتأثيرها على السلوك السياسي الخارجي للدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية التي تعتمد في وجودها على القوة لضمان أمنها وتحقيق مصالحها، خاصة في ظل غياب سلطة دولية فوقيّة قادرة على ضبط السلوكات الدولية. فإذا كان مفهوم

<sup>1</sup> J-J Roche , op. cit,p35

<sup>2</sup> Paul R. Viotti ,Mark V. Kauppi. op. cit,pp 56-57.

<sup>3</sup> J-J Roche, op. cit,p20.

القوة وميزان القوى يعدان ركيزتان أساسية من ركائز التحليل الواقعي الكلاسيكي فإن مفهوم المصلحة الوطنية لا يقل شأنًا لتحليل السياسة الدولية من المنظار الواقعي، حيث يعود مفهومها إلى القرن السادس عشر في إيطاليا والقرن السابع عشر في إنجلترا<sup>1</sup>، فهو نابع من مجموعة مفاهيم سابقة كمفهوم إرادة الأمير، ومصالح السلالة الحاكمة ومنطق الدولة القومية وانتقال لولائها وقد استخدم مفهوم المصلحة الوطنية منذ نشأته كأداة تحليل سياسية لوصف وشرح وفهم وتقويم السياسات الخارجية للدول كما هو الحال عند الواقعيين، وكذلك لتبرير أو رفض أو اقتراح لسلوكية سياسية معينة ويعتبر مورغانتو أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه وتقويم العمل السياسي<sup>2</sup> طبقا لما يمليه المبدأ الثاني للواقعية السياسية إذ أن القائد السياسي يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة المرادة للقوة.<sup>3</sup>

ويرى "جان باربان" أن المصلحة الوطنية لها معنيين اثنين<sup>4</sup> معنى ذاتي subjective ومعنى موضوعي objective. أما المعنى الذاتي فيتجلى في أن المصلحة الوطنية هي كل ما تسفر عليه قرارات السياسة الخارجية المعبرة عن المصلحة الوطنية والمرتبطة بالأهداف المسطرة المراد تحقيقها من قبل صناع القرار على أرض الواقع عبر توظيف مختلف الآليات والوسائل المعتمدة في السياسة الخارجية، وفي مقابل المعنى الذاتي للمصلحة الوطنية وينجلي المعنى الموضوعي للمصلحة الوطنية في البحث عن القوة التي هي في الأساس مرتبطة بمفهوم المصلحة الوطنية إلى حد المزج والترادف وفي هذا المقام يتفق جان باربان مع مورغانتو في تعريف المصلحة الوطنية وقد صنف الكاتب توماس روبنسون كافة أشكال ومعاني المصلحة الوطنية عند مورغانتو على النحو التالي:

- 1- المصالح الأولية، التي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة، وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية، فكل الدول عندها هذه المصالح وتدافع عنها بأي شكل من الأشكال.
- 2- المصالح الثانوية؛ وهي تلك المصالح المتعلقة بحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم.
- 3- المصالح الدائمة؛ هي تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن، وقد تتغير هذه المصالح مع الوقت ولكن بشيء بطيء.
- 4- المصالح المتغيرة؛ ويقصد بها تلك المصالح التي قد تعتبر الدولة أنها مصالحها القومية في فترة معينة، مثلا آراء المسؤولين أو قطاعات واسعة من الرأي العام أو قوى ضغط معينة نافذة تجاه التعامل

<sup>1</sup> jean jaques roche, op.cit, pp24.25

<sup>2</sup> ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 28

<sup>3</sup> Hans morganthau, Op.cit, p5

<sup>4</sup> Jean Barrea ,Theories des Relations Internationales, Jenève, Institut Universitaire de Hante Etudes Internationals ,1974,p 22.

مع موقف معين أو هدف معين والتي قد تتغير دور ومواقع الأطراف المذكورين سابقا فيما يخص القرار، أو تنتهي هذه بانتهاء الحدث أو الفضية المعنية.

الهارمونوطيقيا: حقل دراسة يعود تطويره الى (Ludwing Wtegeneint)، حيث تهتم هذه الدراسة بالكيفية التي من خلالها يضفي الانسان معان كما هي منعكسة في اللغة التي يبينها (يركبها) ويستخدمها.

5- المصالح العامة؛ وتشمل تلك المصالح التي نوعا من المبادئ أو التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة كأن يقال مثلا: دولة معينة هي مع تحرير التجارة الدولية من القيود.

6- المصالح الخاصة؛ وتتبع هذه المصالح من المصالح العامة وتكون محددة بشكل دقيق في الزمان والمكان كالتا بيد مثلا كالتأكيد على ضمان حياد دولة معينة في إطار سياسة إبقاء توازن في ميزان قوي إقليمي.

ويجد أيضا مورغانو وحسب تصنيف روبنسون ثلاث أنواع من المصالح الدولية هي:

أ- المصالح المتطابقة؛ بين دول معينة وهي تلك المصالح التي تجمع بين دولتين أو أكثر والتي تمثل إحدى أنواع المصالح التي عدناها سابقا.

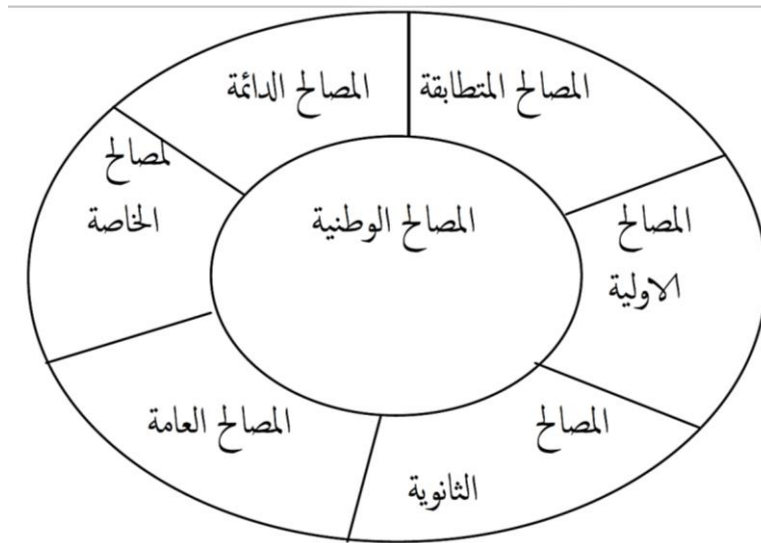
ب- المصالح المتكاملة بين الدول؛ وهي إن لم تكن متطابقة ولكنها قادرة على تشكل إطار اتفاق في قضايا محددة، فقد يكون لكل دولة مصلحة مختلفة عن مصلحة الدولة الأخرى في قضية معينة، ولكن المصلحتان تلتقيان بشكل معين مع قضية أو حدث قائم.

ج- المصالح المتناقضة؛ وهي تلك المصالح الدولية غير المشمولة بالفئتين السابقتين وهذه المصالح ليست ثابتة بالطبع إذ قد تتحول بنتيجة حدوث مستجدات في بيئة الدولتان ذات المصالح المتناقضة أو نتيجة نشاط دبلوماسي إلى مصالح متكاملة أو متطابقة، كما أنه قد يتحول هذان النوعان الأخيران من المصالح بين دولتين إلى مصالح متناقضة.

إذن ومهما تعددت الأشكال والأنواع من المصالح فهي تنضوي أساسا تحت لواء المصلحة الوطنية، إذ أن صناع القرار عند الواقعتين يفكرون ويتصرفون وفقا للمصلحة الوطنية بمفهومها الشامل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص29.

شكل رقم 01: أشكال المصلحة الوطنية



المصدر: عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007، ص 158.

وبناء على القوة كمحدد، يعتبر الأمريكي هانس مرغانثو (Hans Morgenthau) أن الواقعية السياسية الدولية ميزتها الأساسية هي مفهوم المصلحة الوطنية، ويؤكد هذا الطرح من خلال ما ذهب إليه الاستاذ ادوارد ماليت كار (E. H. Carr) مؤسس المدرسة الانجليزية في العلاقات الدولية الذي يعتبر أن على خيالية التوافق أو التجانس العام الأساسي للمصالح، فيما دعي باقي احد رواد المدرسة الواقعية عمليا فيما بعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في ادارة "جيمي كارتر" خلال سبعينيات القرن الماضي، إلى ضرورة التخلي عن أسطورة أخلفة العلاقات الدولية، عندما راحت الولايات المتحدة تتبتي استراتيجية إستخدام القوة العسكرية ضد أي تهديد أجنبي لمصالحها في الشرق الأوسط، وما عرف بمبدأ "جيمي كارتر" <sup>1</sup> Jimmy Carter في 23 جانفي 1980 حينها أدرك الرئيس الأسبق "كارتر" مدى تأثير سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي في "فيفري" 1979، وضياح إيران من دائرة النفوذ الأمريكي المباشر - على المصالح النفطية للولايات المتحدة الهائلة في منطقة الخليج - وعندما كانت معظم التقديرات في الولايات المتحدة الأميركية تذهب إلى عد الهزيمة السياسية الأمريكية بسقوط الشاه (حليف واشنطن السابق)، أفدح وأخطر بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية من هزيمتها في فيتنام ذاتها. وذلك أن هزيمة فيتنام السابقة كانت تمس الهيبة السياسية الأمريكية في آسيا، وأمكن تعويض جزء من الخسارة الأمريكية

<sup>1</sup> ناصف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 26

بتركيز إستراتيجيها الدفاعية على الجزر الآسيوية البعيدة مثل الفلبين وتايوان، واليابان. فبالنسبة لإيران، فقد كانت خسارتها في قلب المصالح الأمريكية، وأولها النفط، كما أنها كانت في مركز كل تصورات الإستراتيجية الأميركية المتصلة بالشرق الأوسط، فضلا عن امن اسرائيل، وكانت خسارتها تمس المصالح الاقتصادية النفطية والتجارية الأميركية المباشرة في المنطقة. ولم يكن الرئيس " جيمي كارتر آنذاك يريد أن يعتمد على الوسائل غير المباشرة وحدها، فهذه الوسائل ليست مضمونة بالكامل، كما أنها ليست تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأميركية، وبدأ التفكير في الولايات المتحدة الأميركية يركز على ضرورة إيجاد نظرية أمن أميركية صريحة المنطقة الخليج وبدأ التفكير في مبدأ "كارتر " والذي إنطوي على شقين : الأول، شق سياسي تمثل في إعلان المبدأ الذي تمت صياغته وأعلنه الرئيس "كارتر" رسميا في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 23 جانفي 1980 بالنص الاتي ان أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعد في نظر الولايات المتحدة الأميركية هجوما على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية، وعرف هذا الإعلان بعدها با "مبدأ كارتر ".

وكان الشق الثاني، في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي. وقد تمثلت بتشكيل قوة عسكرية ضاربة أطلق عليها تسمية "قوة الإنتشار السريع"<sup>1</sup> ونفس الأمر بالنسبة لاستراتيجية بوش الابن عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر القائمة على إستخدام القوة العسكرية واستراتيجية الحرب الوقائية لدحر ما تسميه الولايات المتحدة الأميركية بالارهاب الذي يهدد المصالح الامريكية في أي بقعة من العالم سواء المتوسط أو في الشرق الأوسط دولا كانت أم أفرادا. وهذا ما يفسر النزعة المصلحية للواقعية الكلاسيكية عموما والمصلحة الأمريكية خصوصا، بعيدا عن أخذ المعايير والقيم والأخلاق بعين الاعتبار في الممارسة الدولية.

وقد اكدت ذلك التجارب والوقائع التاريخية الدولية في إطار التفاعل الذي شهدته الساحة الدولية، إبان الحرب الباردة وبعدها في اعتبار أن العلاقات الدولية تحكمها إلى جانب مفهومي القوة وتوازن القوى أيضا مفهوم المصلحة الوطنية. ما يفسر النزعة المصلحية في العلاقات الدولية، نشير في هذا الصدد مفهوم المصلحة الوطنية من المنظور الواقعي الكلاسيكي في إطار العلاقات الأوروبية - الامريكية خلال وبعد الحرب الباردة، على اعتبار أن هذه العلاقات عبارة عن تفاعل بين المصالح الوطنية لدول أوروبا

<sup>1</sup> تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية ازاء منطقة الشرق الأوسط، يومية الناس الإلكترونية، العدد 266. في موقع:

<http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID>

الغربية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية حسب المدركات التعاونية لكل طرف من الأطراف، فضلا عن المصلحة المشتركة في إطار الصراع الرأسمالي ضد المد الشيوعي السابق، فقد طبعت مرحلة الحرب الباردة في إطار صراع الشرق مع الغرب حاجة دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية سياسية واقتصاديا وعسكريا (أمنيا) في فترة الحرب الباردة ضد الخطر الشيوعي. في مقابل حاجة الولايات المتحدة إلى تعظيم قدراتها وتوسيع وحماية مصالحها القومية أو الوطنية.

ولما كانت دول أوروبا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية، وهي مدمرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فإنها كانت تؤمن وخصوصا دول الحلفاء، أن من سيتزعم قيادة النظام الاتي هو الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمتلك من الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لهذه القيادة الدولية، حيث أن الدولة ذات الإمكانيات الجمة، وليس النظام الدولي هي من تتحمل المسؤولية الوطنية، والتي يمكن لها أن توفر درجة كبيرة من الاستقرار ولو على المستوى القاري لأوروبا. وإذا كانت فكرة النظام المتعدد الأقطاب قد تبددت تماما من عقول قادة أوروبا، فإنها سرعان ما أيقنت أن العالم سيكون قاب قوسين أو أدنى من نظام ثنائي القطبية، يتزعمه إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، المعسكر الاشتراكي المتمثل في الإتحاد السوفياتي، والذي يشكل الجزء الشرقي للقارة الأوروبية<sup>1</sup>.

ومن منظور الواقعية الكلاسيكية قدومه أصبح لزاما على أوروبا الغربية أن تقبل - مرغمة عنها بضغط مصالحها - القيادة الأمريكية للحفاظ على هويتها وثقافتها، وللاستمرار في عملية التنمية الإقتصادي وانتعاش الأوضاع التجارية الرديئة في هذه البقعة من الأرض. ونظرت هذه الدول إلى المضمون السياسي للقيادة الأمريكية نظرة إيمانية " حيث ساد شعور عام بأن المساعدات الإقتصادية السياسية الأمريكية سوف تعمل على تخفيف المشاكل السياسية الإقتصادية الداخلية، وتشجيع الاستقرار الدولي، ولم تكن أوروبا تخشى من السيطرة الأمريكية بقدر خوفها من العزلة الأمريكية وخصوصا في تلك الفترة - حيث أن انعزال أمريكا السابق، وتأخرها في المشاركة في الحرب العالمية الأولى والثانية، ما زال راسخا في أذهانهم آنذاك. ولذلك فقد أيدو الإدارة والقيادة الأمريكية لهم، ليس حبا فيها ولا تواضعا منهم. ولكن لحاجتهم اقتصاديات أمريكا ولإيمانهم أن اي انعزال أمريكي عنهم في تلك الأثناء، يعني بقاء أوروبا - وخصوصا الغربية - ردا طويلا من الزمن بحالة فوضى عارمة لا يخرجها منها سوى قدرة قادر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ياسر قطيشات، الحصان الأمريكي يجر عبء أوروبا : رؤية تحليلية في العلاقات الأمريكية - الأوروبية، ص 01، نقلا عن موقع:

<http://yasser-geteshat.maktoobblog.com>

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 12



ومن المنظور الواقعي أدت إلى توافق الظروف السياسية الثلاثة، تركز القوة، وتجمع المصالح المشتركة، واخيرا قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت وبما ليس فيه مجال للشك إلى توافق وتعادل القدرات السياسية الأمريكية مع المصالح والأهداف الأوروبية، للتعي قدما نحو نظاما كثر استقرارا وأمنًا، وهذا ما تجلت معالمه في التشكيلات الدولية السابقة التي دعمت تلك النظرية، والتي تمثلت أولا في إنشاء الامم المتحدة عام (1945م) كثاني منظمة دولية ذات طابع سياسي هدفها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ثم تلتها منظمة عسكرية أقل مستوى من سابقتها، ومنحصرة على محيط الدول المطلة على المحيط الأطلسي، وهو الحلف الأطلسي (الناتو) (1949م)، وهو القوة العسكرية الأوروبية - الأمريكية للدفاع عن منطقة الدول السابقة، وحماية أمنها الإقليمي في غرب أوروبا، ثم جاءت وحدة أوروبا الخصوصية ذات الطابع الإقتصادي، ولأهداف سياسية - اقتصادية، ثم السوق الأوروبية المشتركة عام 1957م. ومن غير المعقول تحسب المنظور الواقعي الكلاسيكي - أن يعتقد أن الولايات المتحدة بدورها قدمت يدها ومساعداتها إلى أوروبا الغربية لأهداف إنسانية أو لأنها الرجل الأبيض - كما يدعون -. فهي كذلك لها مبرراتها المنطقية ومصالحها القومية التي تتصرف على أساسها، حيث كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكيتان تترك العالم بأسره وعلى رأسه أوروبا دون تقديم مساعدات تذكر، ولكن لو فعلت ذلك فعلا، لكانت كارثة.<sup>1</sup>

في عام 1946م جاء التقرير السري إلى وزارة الدفاع الأمريكي والذي يقول أن باستطاعة الإتحاد السوفياتي بأسلحته التقليدية أن يجتاح أوروبا الغربية بكاملها ويصبح بذلك على أبواب نيويورك، وهذا بذلك كان دافع أكثر منه رغبة للتحرك سريعا نحو تقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية وبكافة حالاتها إلى أوروبا الغربية من جملة، وإلى البلدان الأخرى التي تطوق الإتحاد السوفياتي (السابق)، أو يخشى أن تتسحب وراء شيوعيته آنذاك وخصوصا أن بعض الدول كانت مستعدة لدفع شعار "نعيش بالشيوعية أفضل من أن نموت جوعا" بدلا من أن تنتظر الولايات المتحدة لتشفق عليها. ولما كان النزاع على أشده بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفياتي من جملة أخرى في فترة ما سمي "بالحرب الباردة عام 1949-1989" والتي كانت الأيدولوجية - العقيدة التي تعتبر كمصلحة وطنية في نهاية

<sup>1</sup> خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية - الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 147، جانفي 2002، ص123.

المطاف - هي المحرك الرئيسي لها كنفيد جديد في العلاقات الدولية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستطاعت أن تحقق الأهداف الرئيسية التالية<sup>1</sup>:

**أولاً :-** أن تعيق حركة التطور التاريخي للشيوعية كما كان مخطط لها، ونجحت في تطبيق كامل سياسة الإحتواء للإتحاد السوفياتي (السابق)، حتى كسبت فعلا من جهة الحر بالباردة، ومن جهة أخرى فك القيود على باقي دول أوروبا الشرقية التي كانت تترزخ - وبقوة الحديد - تحت براثن ذلك القيد، وبذلك سجلت لنفسها نصرا، أستحق لفرانسييس فوكوياما - ذو الحبسية الامريكية - أن يفخر به في كتابه " نهاية التاريخ وخاتم البشرية "، ويعلن على الملأ قائلا " فان كنا اليوم قد بلغنا مرحلة لا نستطيع معها أن نتخيل عالما شديد الاختلاف عن عالمنا، أو طريقة ظاهرة وواضحة يصبح للمستقبل بها أفضل بكثير مما نحن فيه، فعلينا أيضا أننا نأخذ بعين الاعتبار إحتمال أن يكون التاريخ قد بلغ نهايته " وهذا ما يسمى بجنون العظمة الذي يريد من خلاله الكاتب - فوكوياما - أن يوقف حركة التاريخ بأسره.

**ثانيا :-** استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من جمة أخرى أن تربط دول أوروبا الغربية معها في رباط وثيق طيلة الحر بالباردة.

- **سياسيا** بقيت هذه الدول - ودون استثناء - حتى السبعينات تترزخ تحت جناح الولايات المتحدة الامريكية ولا تستطيع أن تتحرك ساكنا، حيث أن ضمان الاستقرار لها، والتطور السياسي لحركتها اقتضى أن تلحق بركاب الولايات المتحدة الأمريكية حتتشعر بالأمن الإقليمي الذي تسعى إليه من جمة. ومن جمة أخرى لتهرب من شبح الشرعية الذي كان ينتشر من دولة إلى أخرى في أوروبا الشرقية خصوصا. وهي - الشيوعية - على أبواب أوروبا الغربية، والوحيد القادر على حمايتهم سياسيا شريطة أن يكونوا حلفاء مطيعين - هي الولايات المتحدة الامريكية والتي كانت من جانبها تكسب أصواتهم في الامم المتحدة - كتحصيل حاصل - لكسب الشرعية على تصرفاتها في السيطرة عليهم.

- **عسكريا**، ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية إنصياهم لها عبر حلف شمال الأطلسي، الذي تشكل أساسا للدفاع عن أوروبا الغربية - أمريكا الشمالية، حيث أن المصلحة الأمريكية تقتضي أن يدافع عن أمريكا من خارجها - أي من أوروبا -، وليس من داخلها، وأوروبا، من جمة، رضيت كذلك بالقيادة العسكرية للقائد الجيد كونه الاكبر قوة، وخصوصا وهو يملك اكبر تكنولوجيا للحرب النووية أو الشاملة.

- **اقتصاديا**، ربطت الولايات أوروبا بها عبر " نظام بريتون - وونز " الذي وضعت من خلاله أسس النظام النقدي الدولي، والقوانين الجديدة لإدارة الإقتصاد القلي والذي مكن الدولار في فترة وجيزة من قيام

<sup>1</sup> ياسر قطيشات، مرجع سابق، ص 04

النظام عام 1944م، من أن يكون العملة الدولية ( العملة الصعبة )، وخصوصا بعد أن كانت الولايات المتحدة آنذاك تمتلك أكثر من ثلثي الإحتياط العالمي من الذهب، مما دفعها إلّما تكون البنك المركزي للعالم، فقدمت المساعدات لأوروبا ولغيرها من القارات، وبذلك بسطت نفوذها على كافة الدول، ولتصبح زيارة البيت الأبيض واحدة من برتوكولات أي نظام يراد أن يكون شرعيا حسب الأجندة الأمريكية.

**ثالثا :-** وعلى الرغم من تحول القيادة في بداية الستينات من قيادة فردية إلى قيادة جماعية أوروبية - أمريكية، نتيجة بروز أوروبا واليابان مرة أخرى كقوة سياسية واقتصادية إلّا أن هذا لم يبعد الولايات المتحدة الأمريكية عن مركز القيادة، رغم تعدد تلك المراكز لاتخاذ القرار السياسي والعسكري مادام استمرار الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التجارة الدولية العالمية ( OMC). وهشاشة الوحدة الأوروبية والسوق المشتركة لفقدانها الوحدة السياسية، وبقاء الشيوعية قوية صامدة. الخ. كل هذا أدى بالضرورة إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كمنترعمة للقرار السياسي الاقتصادي العسكري زيادة عن أوروبا، ولو نسبيا.

أما بخصوص المنظور الواقعي الكلاسيكي للعلاقات الأوروبية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة فقد كان مفهوم المصلحة الوطنية حاضرا بقوة، سواء في تفسير حالات الفتور في العلاقات الأوروبية الأمريكية التي كانت تطفو بين الفينة والأخرى، والتي بدورها ناتجة عن تضارب المصالح بين الطرفين في حد ذاتها، أو في تفسير أيضا بقاء التحالف والتعاون الإستراتيجي في العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظومة حلف

شمال الأطلسي، التي تعززت منذ أحداث البوسنة والهرسك 1995 وأحداث كوسوفا 1999 عندما فشل الأوروبيون في بسط الأمن والإستقرار داخل أوروبا لولا أن تدخل الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتأكدت من جديد أنه من مصلحة الأوروبيين والأمريكيين تدعيم أطر التشاور السياسي والتنسيق الأمني والعسكري لدفع مضار مشتركة، كما تعززت أيضا مصالح الطرفين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001<sup>1</sup> عندما أضحت ظاهرة الإرهاب عالمية لا تستثنى لا دولة صغيرة أو كبيرة أو تجمعاً أو تكتلاً ما على الصعيد العالمي، الأمر الذي زاد من تشابك المصالح وحاجة الأوروبيين والأمريكيين إلى بعضهم البعض، ومن ثم تطوير الشراكة السياسية الأمنية الأورو أمريكية، إلى جانب

<sup>1</sup> خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 123.

\* باحث مشارك في معهد دراسات الحرب والسلام، وأستاذ في جامعة كولومبيا، وأحد أهم المنظرين في العلاقات الدولية في الو. م. أ مهندس النظرية الواقعية الجديدة، وأستاذ العلوم السياسية سابقا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

تتامي أهمية البعد الإقتصادي في العلاقات الأوروبية - الأمريكية وأهمية التعاون الإقتصادي الأورو أمريكي لتدعيم ولحماية مكتسبات الحضارة الغربية والنموذج الرأسمالي الغربي، على الرغم من حالة التنافس الإقتصادي "المضبوط" بين الطرفين في إطار المنظومة الرأسمالية الغربية. لكن، وعلى الرغم من أهمية التحليل والتفسير الواقعي الكلاسيكي للسياسة الدولية والعلاقات الدولية عموماً، سيما استنباط العلاقات الأوروبية الأمريكية من منظور المصلحة الوطنية القومية. إلا أن الثورة السلوكية التي عرفت العلوم الاجتماعية خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أدت إلى تتامي الانتقادات ضد الكثير من المسلمات والإفتراضات التي بنت عليها الواقعية الكلاسيكية تصورهما للعالم وفي هذا المنحى ظهر تيار تجديدي ضمن الفكر الواقعي تأثر إلى حد كبير بالتحليل السلوكي والنزعة البنيوية في تفسير السياسة الدولية، سيما التفاعل في إطار العلاقات الأوروبية الأمريكية ويتمثل هذا التيار التجديدي ضمن الإتجاه الواقعي في الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية أو الواقعية النسقية، التي لا تركز على المصلحة بقدر ما تركز على مداخل كيفية توقلاً من، توازن القوى ثنائي القطبية كأفضلية لتحقيق السلام الدولي، إلى جانب التركيز على النظام التولي وتأثيره على سلوكيات الدول وبنيات النظام الدولي، سيا بنية العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

#### المطلب الثاني: الواقعية الجديدة : فوضوية النظام الدولي وأثره على بنية العلاقات الأوروأمريكية:

تعرف أيضاً بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها إمتداداً للواقعية التقليدية حتى فترة الثمانينات من القرن الماضي، ومن أهم كتابها الأمريكي " كينث وولتز Kenneth Waltz، و"ستيفن كريسز Stephen Krasner و"روبرت جيلين Robert Giplin"، روبرت تاكر Robert Tucker، وجورج مدلسكي<sup>1</sup> George Modelski". ويشكل الإطار التاريخي للواقعية الجديدة من عالم المواجهة تحت تأثير الصراع إبان الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً، بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، وهو إطار تهيم عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية، أو كما يرى روبرت كوكس Robert Cox أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة Power، العقلانية Rationality والفرضيات البنيوية Structural Hypothesis لبناء نوع جديد من التفكير<sup>2</sup>، فضلاً عن انتقادها لأطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة - العنصر الأساسي في تقديرها -

<sup>1</sup> ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ذكره، ص 26.

<sup>2</sup> Barry Buzan and others, « the logic of anarchy : Neorealisme to structural realism. In : <http://www.ciaonet.org/book/buzan/outh.html>. 15. 01. 2010

في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية<sup>1</sup> وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طورته كينيت والتز K. Waltz و أطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنت بها.

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقاً من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها<sup>2</sup>.

إذن، والتز يدافع عن منظور منظومي Systemique، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة إذا، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها<sup>3</sup>، يقول والتز بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة المراعية دوماً للمصلحة الوطنية<sup>4</sup>، وربما في هذا المضمار نشير في ظل فوضوية النظام الدولي وتشعب المصالح الوطنية للدول، يبقى الأمن الوطني لأي دولة من الدول والكبرى تحديداً مرهون بالبحث عن مصادر القوة وتعظيمها حماية لمصالحها اقصاها وجودها بين الدول كفواعل رئيسية ذات سيادة قادرة على التأثير في ميزان القوى ولعل أبرز مثال حي في هذا المجال خلال الحرب الباردة والصراع الأمريكي السوفيياتي، أين كان كلا الطرفين يسعيان إلى امتلاك القوة حفاظاً على مصالحها وأمنها القوي. وبعد الحرب الباردة وانهيار الغريم السوفيياتي السابق، تجلّى السعي الدؤوب للولايات المتحدة الأمريكية إلى تعظيم القوة ومصادرها للحفاظ على زعامتها العالمية وسبلها، والأحادية القطبية، في مقابل سعي القوى الدولية الأخرى في اتباع نفس السلوك من خلال أيضاً تعظيم القوة والبحث عن مصادرها. ورغم أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها كما هو متداول عند الغربيين، إلا أنه يمكن تفسير سلوك الإتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> جهاد عودة، النظام الدولي. . ونظريات واشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص ص 44-43.

<sup>2</sup> JJ Roche, op. cit. p20

<sup>3</sup> اكزافييه عيه وم، ترجمة:قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، مجلة الفكر السياسي دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج،

2003. نقلا عن موقع: <http://www.aMu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004>.

<sup>4</sup> مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2002، ص 327.

نحو التكتل بشكل وظيفي في إطار مؤسسي يسعى إلى بلوغ سياسة خارجية ودفاعية مشتركتين للتخلص من قيود التبعية السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي، وإن أمكن له تكوين جيش أوروبي موحد مستقبلا على أنه في نهاية المطاف يرمي إلى خدمة المصالح القومية للدول الأوروبية المتكتلة والبحث عن مصادر وتعظيم القوة لدول الإتحاد الأوروبي في إطار كيان موحد، وحماية مصالح دوله في إطار البيئة الدولية الفوضوية بسبب الأحادية القطبية الأمريكية المبنية على أسس الهيمنة الأمريكية. وقد بينت الخطوات الإستراتيجية السياسية لامنحة الأوروبية "الفاشلة" منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي صدقية المسعى الأوروبي.

ويتطلع كينيت والتز K. Waltz إلى بناء نظريته على إفتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من إثنين، أو كلاهما، وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، والصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ويرى والتز Waltz تاريخ العلاقات من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة يكشف أنه ثمة أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات. ويشير إلى ظاهرة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في نظام توازن القوى كما عرفته الحرب الباردة. فعلى الرغم من إختلاف البنية السياسية للدولتين وعدم تطابق الإيديولوجيتين، إلا أن القوتان العظيمتان سلكتا مسلكا وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ، تأثير، بسط وفرض هيمنة. فما هو السر في ذلك ؟ ويجب والتز من خلال دراسته للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجود تغييرات على أفعال القوي أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية.

ومن خلال الواقعية الجديدة التي تستقي الأفكار الأساسية من نظرية النظم المتعلقة بالنظام System والبنية Structure والوحدات Unites تحاول بذلك تحديد هذه المفاهيم وطبيعة العلاقة بينهما والتفاعل فيما بينها، إذ أن هناك تأثير واضح لأنصار نظرية النظم على أنصار الواقعية الجديدة سيما وأن أحد أبرز مؤسسي هذه الأخيرة كان ينتمي إلى نظرية النظم وهو جورج مدلسكي، لكن ينقي كينيت والتز الرائد الأول للواقعية الجديدة<sup>1</sup> كما اقترنت نظرية النظم إلى المنظر "مارتن كابلن".

ونكتفي في خضم هذه الدراسة بالتطرق إلى أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ/ الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية. وهذا ما

<sup>1</sup> 1- Burry buzan and others, op. cit, see also, Margret light & ATRGroom, op. cit, 81.

أشار إليه هنري كيسنجر H. Kissinger حين قال: "تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"<sup>1</sup>.

شهد العالم مع بداية الثمانينيات تزايدا كبيرا لفواعل جديدة في النظام الدولي، من الشركات المتعددة الجنسية، وكذا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مما جعل الواقعية افتراض الواقعية الكلاسيكية أمام وضع يستحيل فيه تجاهل هذا التواجد الأنطولوجي على الأقل (دون النظر إلى مدى فعاليته) لهذه الفواعل الجديدة، لذلك نجد الواقعية الجديدة حاولت التعامل مع هذا النقص في عملية تعديلية ضمت فيه هذه الفواعل واعتبارها جزءا في التحليل دون أن تكون ذات فعالة أو استقلالية عن سياسات الدول وأهدافها، وكما يقولو التز". . فعلى مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون....، كما هو الحال على سبيل المثال حالات الصراع والتعاون في العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، بعد بروز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية باحثة عن أدوار سياسية وأمنية من خلال سعيها نحو تبني نهج إستقلالي سياسي وأمني خاص به، ومجاراة الولايات المتحدة الأمريكية المترتبة على عرش النظام الدولي ومحاولة التأثير فيه لصالحها من خلال تكريس نظام التعددية القطبية.

أما الأمر الأهم الذي جاء به والتز في هذا الجانب، أنه بين أن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات... الخ، فيما بينها يشكل لنا فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له، وهو بنية النظام الدولي. وما يثبت هذا التواجد الأنطولوجي هو الإستدلال على طبيعة هذا النظام الفوضوية التي تؤثر في سلوكيات الدول أيضا تعتبر الدول حسب هذا الإتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي the model of homo oeconomicus، في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور وتفهم الفواعل كفواعل أنانية وبشكل أعم، موجمة الأهداف (goal-oriented) الأفراد أو المنظمات سلوكياتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. تتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها. فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير وتوضيح أهداف الفواعل ورغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> James N. Rosenau, International politics and foreign policy, New-York, the free press, 1969,p 261

<sup>2</sup> Volker Rittberger, "Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", In site internet:

ب/ فوضوية النظام الدولي كمحدد لسلوك الفواعل: تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول كفواعل رئيسية داخل النظام الدولي نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية self help واللاأمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي.

تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية كما تقول به الواقعية الكلاسيكية. بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي / السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. ومن حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة وحاضرة بشكل آلي ملذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنوية<sup>1</sup> التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى يكتنف الخوف والتوجس لدى الدول تجاه سلوكات بعضها البعض، ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self-preservation، وهذا ما يصيغه K. Waltz، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الإهتمام بحفظ البقاء، وهذا الإهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والأمن تحديدا.<sup>2</sup>

ج العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية: يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهما، وهذا ما دافع عنه K. Waltz بقوله: "نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"<sup>3</sup>، لا ينفون أية أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول، بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار أن الشق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

إذن يبدو أن الواقعيين وخصوصا واقعية والتر البنوية تفصل تنفي أي تأثير وأهمية للسياسة الداخلية في تقديم أطر تفسيرية للسلوكات الخارجية للفواعل. ما دفع البعض لوصفها بالنظرية النيوواقعية النسقية

<http://www.isanet.org/noarchive/ritberger.html>

<sup>1</sup> غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، " الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع:

[http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page\\_1\\_8.htm](http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm)

<sup>2</sup> J-J Roche, op. cit, p89.

<sup>3</sup> James D. Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, In site internet: <http://www.people.fas.harvard.edu/Johnston/gov2880/fearon.pdf>. p 294.



الصرفة Purely systemic neorealist Theory وذلك بسبب نفيها لأي تأثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية.

غير أن هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية، لم تلقى قبولا من كل الواقعيين، وخاصة أنصار الواقعية النيو كلاسيكية في شقها المتعلق بتصورات الواقعية الدفاعية حول مدى صحة وانحصار تفسير السلوكات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية وبنيتها الفوضوية. هذا ما أدى بالنتيجة إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية. وهذا ما لا تهمله الواقعية التقليدية الجديدة، التي تؤكد على أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية. فبعد التي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي من قبل واقعية والتز، حاولت "الواقعية التقليدية الجديدة" "Neo-Classical Realism" تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة. لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي واعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية. وتنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. فكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينها، سنحاول تبينها فيما يلي:

أ- الواقعية الدفاعية: **The Defensive Theory** أهم روادها: "اتيفن فان إيفرا Stephen Van Evara"/ روبرت جرفيس Robert Jervis و جوزيف جريكو Joseph Grieco تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، وهي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، وجعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالاثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية<sup>1</sup>.

فندما تكون القدرات الدفاعية الأكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنذاك يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي

<sup>1</sup> Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", World politics, vol 51,1998,p p146-149.

بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية، وبالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكيات الفواعل. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة واستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، وبالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة عليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الإقتصادية والبشرية، وإدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين الذين يحدرون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، وكبر مصلحة حيوية هي الأمن<sup>1</sup>.

إذن يبدو واضحاً أن الحديث عن إدراكات صناع القرار، طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقاً لدى الواقعية البنيوية لوالترز، فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساساً بإدراكات القادة الوطنيين، ويؤكدون ذلك انطلاقاً من تشبيهات تاريخية وأخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.

وقد جاءت بالواقعية الدفاعية بمصطلح " الواقعية التعاونية Cooperative Realism "المشجع والمؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، وهذا من أجل تقادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك. مع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية ونتجه أكثر فاكثراً لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي ( إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية)<sup>2</sup>

**ب- الواقعية الهجومية: The Offensive Theory** أهم روادها: "فريد زكرياء ZakariaFarid" و"ستيفن وولت" Stephen Walt و"جون ميرشاير John Mearsheimer" وظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدي بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، وبالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتر هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبني على فكرة الفوضى، وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، فكما يؤكد " فريد زكرياء" من أن التركيز على

<sup>1</sup> J Roche, 0p, cit, p. 62

<sup>2</sup> ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاع عادل وزيدان زياني، نقلاً عن موقع: <http://www.geocities.com/adeltzegagh/IR>

السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى مخصصة ومحددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات<sup>1</sup>. والجدول الآتي بين مظاهر الاختلاف بين الواقعيين والواقعيين الدفاعيين.

جدول رقم 01: مظاهر الاختلاف بين الواقعيين المهاجمين والواقعيين الدفاعيين.

| عناصر الاختلاف                                                             | الواقعيون المهاجمون                                                                   | الواقعيون المدافعون                                                          |
|----------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| إدارة الازمة (سياسي، اقتصادي، عسكري)                                       | المبادرة بمواجه السلوك العدواني                                                       | الرد على السلوك العدواني المسلط على الدولة                                   |
| التحديث العسكري (مدى فعالية الترسانة العسكرية للدولة)                      | تحديث سريع وتدعيم فعال للترسانة العسكرية بتوظيف موارد الدولة من أجل تعظم قوى العسكرية | تحديث بهدف تحقيق مستويات متساوية أو شبه متساوية مع أقرب خصم استراتيجي للدولة |
| السياسة الاجتماعية الداخلية (الأقليات الإثنية، والعرقية والدينية واللغوية) | دحض المعارضة الداخلية بدون الاستجابة للتدخلات الدولية والضغوطات الخارجية              | محاولة مراقبة الخلافات الداخلية إلى حد تظهر الدولة موحدة في سياستها          |
| القناعة السياسية (النوايا والقناعات الفكرية الأيديولوجية)                  | مفتوحة، هجومية ونوايا غير واضحة                                                       | نوايا وقناعات واضحة محددة                                                    |
| الحدود الجغرافية (مدي احترام مفهوم الدولة الوطنية وفقا لمعاهدة واست فاليا) | التوسعيين (لا يحترمون المعاهدة)                                                       | يلتزمون بمجال الدور الحيوي للمحافظة على تأمين قوتها (يحترمون المعاهدة)       |
| المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية (قدرة الدولة في التعاون)           | تفقد الدولة ثقتها لدى بقية الأعضاء، لأنها تهدف إلى تركز الهيمنة (نفوذها)              | مشاركة واسعة في المنظمات الإقليمية والدولية لأنها تسعى إلى تركز مبدأ التعاون |
| تشكيل التحالفات (ذات طابع امني عسكري)                                      | مخالفات هجومية تمكنه في سعيها إلى تعظيم قدراتها العسكرية وتحسين ترسانتها              | المخلفات دفاعية جهوية في حدود ما يضمن أمن الدولة من أي عدوان داخلي أو خارجي  |
| السياسة الاقتصادية (توسيع الاقتصاد، تأمين الموارد وتوفير)                  | مراقبة الأسواق النفطية العالمية للتأثير على أسعار النفط من خلال                       | تحسين العلاقات مع الدول المصدرة للبتروول والتعاون مع دول الاتحاد             |

<sup>1</sup> John- Mearsheimer, Realism, The Real World And Academia, University of Chicago, 2000, p 01.

|               |                                  |                                   |
|---------------|----------------------------------|-----------------------------------|
| رؤوس الأموال) | تسلط العقوبات الاقتصادية استعمال | الأوروبي والو. م. أ من أجل الدفاع |
|               | العمالة الرخيصة في الداخل        | عن مصالحها في الشرق الأوسط        |

**المصدر:** عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007، ص ص: 188-189.

شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، وإزالة ذلك الفصل الصلب بينها.

بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية والتطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الإهتمام الشعبي والرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، وزيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة واختلاف تركيباتها. وبالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الإهتمام لدراسة ومراقبة علاقاتها ببعضها البعض<sup>1</sup>، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية.

إذن ونتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، وبالتالي التأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل على المستوى المجتمعي ولو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية. وساهم هذا كله في زيادة الإهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية وبالتالي السياسة الخارجية بعد أن كانت وفقا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة<sup>2</sup>.

كل هذا طرح إشكالية القدرة التفسيرية للمقاربات التي حاولت تفسير السلوك الخارجي بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الدولي، حتى من قبل العديد من الواقعيين وعلى رأسهم Christensen الذي قال بأن: " الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، ولكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكلوجي للقيادات المختلفة<sup>3</sup>.

لكن الهيمنة الواقعية البنيوية على ادبيات النظرية في السياسة الدولية، لم يحميها من هجومات التيارات النقدية. فمن الناحية المنهجية على سبيل المثال، يعتبر عزل الميدان السياسي عن بقية الميادين الإجتماعية

<sup>1</sup> ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 191

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 192.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

الأخرى بمثابة إضفاء الطابع اللاتاريخي على التصورات الواقعية الجديدة، بلجؤها إلى إنتزاع نظام الدول من سياقه " السوسيوقافي". وهذا ما جعلها تبدو عاجزة عن فهم أو تفسير دلالات التغير الثقافي والاخلاقي<sup>1</sup> على المستوى العالمي. ومن جهة أخرى، تعتبر التحليلات الواقعية للظواهر الدولية ذات تقليد محافظ<sup>2</sup>، كونها تنطلق من دراسة الواقع كما هو ولا تحاول تبني موقف نظري من شأنه تغير الوضع القائم بما يخدم المصلحة المشتركة لكل الأم وليس فقط لتلك المهيمنة على النظام العالمي إذ نجد مثلاً "ف. فوكوياما" يركز انتقاداته للواقعيين الجدد من زاوية تأثيرات التيارات العميقة للتغير العالمي، والتي من ضمنها أصبحت العلاقات بين القوى الصناعية والديمقراطية الليبرالية تستند على الإجماع أكثر من القوة<sup>3</sup>. وتنامت المواقف النقدية بشكل مكثف لتلمس مختلف مستويات البناء النظري الواقعي الجديد منذ الحرب العالمية الثانية بدأ طرح "عقلانية الدولة" يتراجع وأخذت الصفة المطلقة للسيادة تفقد علة وجودها وهذا ما أدى إلى فتح المجال للأفكار المعارضة الراضية للواقعية البنوية، ليس فقط لبروز فاعلين جدد، بل كذلك لرفض المقاربة "الكل سياسي"

### المبحث الثاني : العلاقات الأوروبية الأمريكية من منظور الفكر الليبرالي

مع تعدد الفواعل الدولية في الساحة الدولية إلى جانب الدولة، وازدياد التشابك، التداخل والتضارب في المصالح بين مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، في ظل بيئة دولية فوضوية أصبحت أكثر حركية وديناميكية منذ تقريباً النصف الثاني من القرن الماضي، وفي إطار الصراع الايديولوجي بين الشرق الغرب بين الشيوعية الرأسمالية، شكل الفكر الليبرالي إحدى الدعائم والتصورات النظرية للنظام الرأسمالي الذي ما فتئ يدافع عنه الغرب بهدف فرض وجوده وعولمته بعد نهاية الحرب الباردة بعد سقوط الغرب معتبراً إياه أنجع وسيلة لإحلال السلم والتعاون في العلاقات الدولية سيما العلاقات الأوروبية - الأمريكية من خلال اليات التعاون والإعتماد المتبادل والتكامل في إطار مؤسسات عبر وطنية، ومنظمات دولية متعددة الأطراف قادرة على تحقيق مزايا ومصالح مشتركة عبر التفاعل البراغماتي الذي يجعل الوحدات السياسية تفكر تحقيق مصالحها سلمياً دون اللجوء إلى العنف والحرب مع إمكانية التحول الديمقراطي، بدل تحقيقها عبر القوة والعنف المسلح في الساحة الدولية، ونشير هنا إلى المقاربات الليبرالية (التعددية) والمؤسساتية الجديدة كأطر للتعاون الدولي سيما التعاون الليبرالي الأوروبي - الأمريكي.

<sup>1</sup> JJ Roche, op. cit, p 87

<sup>2</sup> ibid.

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص 38

### المطلب الأول : المقاربة الليبرالية الكلاسيكية ونظرتها للعلاقات الأوروبية - الأمريكية

على عكس الواقعية، تتبنى النظرية الليبرالية نظرة مركزية الدولة الخاضعة للبنية العالمية، وهي كتقليد في السياسة الدولية، تعتبر أن السياسة Politics والسياسة الحكومية policy كلاهما نتاج مصالح متنافسة كما تتميز الليبرالية من حيث نظرتها للسياسة العالمية إعتادها أجندة موسعة من حيث وحدات التحليل ومستوياته. وللدفاع عن الصورة التعددية لليبرالية تنطلق التعددية الليبرالية في تصورهما للسياسة الدولية من أربع افتراضات أساسية<sup>1</sup>:

✓ الفاعلين غير الدول وحدات مهمة في تفسير السياسة العالمية. فالمنظمات الدولية مثلاً، قد تكون في بعض المسائل فاعلاً مستقلاً والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وعبر الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب في جانبها دوراً مهماً فغي صناعة السياسة العالمية ملذاً، يعود تزايد الشبكات "عبر الوطنية" الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهدافاً محدد إلى الاتجاه نحو تحقيق ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي".

✓ بالنسبة للتعددين (Prularist)، الدولة ليست الدولة فاعلاً وحدوياً، بل تتكون من أفراد، جماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة. فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل وحدوي وفردوي، لأن ذلك يعتبر تجاهلاً لتعدد الفاعلين المشكلين من الوحدة المسماة "الدولة" من جهة، وتجاهلاً للتفاعلات الحاصلة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهل الأفكار والقيم، للمنظمات الدولية و"عبر - الوطنية" والرأي العام من جهة أخرى.

✓ يتحدى البراليون (لتعدديون) الافتراض الواقعي القائم على إعتبار الدولة فاعلاً عقلانياً. فالنظرة التجزئية للدولة، تترك الإنطباع بأن صدام المصالح، والمساومة والرغبة في التسوية، لن تؤدي دوماً إلى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار<sup>2</sup> وبالتالي، احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوب فيها<sup>3</sup>.

✓ الأجندة السياسية العالمية بالنسبة إلى الإتجاه التعددي تبقى قابلة للتوسيع. فإذا كانت مسائل الأمن الوطنية، فإن المسائل الإقتصادية، الإجتماعية والأيكولوجية البارزة، بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، تبقى هي الأخرى ذات أهمية فهناك من من التعددين الذين يركزون على في دراساتهم على المسائل النقدية، التجارية والطاقوية، بينما يسعى آخرون إلى

<sup>1</sup> Paul R. Viotti ,Mark V. Kauppi,op,cit,p199.

<sup>2</sup> Ibid, pp199-200

<sup>3</sup> Idem,p 200.

تناول المسعى الدولي المعاجته، مثل مشكلة السكان والمجاعة في بعض أجزاء العالم النامي، ويحاول البعض التركيز على دراسة سياسة التلوث وتدهور البيئة<sup>1</sup> وعلاقة ذلك بالجوانب السياسية والاجتماعية من جانب آخر، يرفض التعدديون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا، فهم يعتقدون أن أن المشاكل " السوسيو - اقتصادية الداخلية يجب أن تحصى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.

إن الإتجاه الليبرالي ( التعددي ) أو الإطار المفهوماتيالعام الليبرالي، يحاول الإجابة على الأسئلة التالية كيف ولماذا تتعاون الدول ؟ كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أولويات وأفعال الوحدات الدولية وغير الدولية ؟ أن الإجابة على هذه الأسئلة تعكس دون شك الخلفية أو المرجعية الفكرية للتعددية بهذه المرجعية التي تنحصر بالدرجة الأولى في الليبرالية كفلسفة سياسية والبرالية جماعة المصلحة" كمقاربة لدراسة السياسة الداخلية<sup>2</sup> فالليبرالية كنقليد في الفكر السياسي تتكون من مجموعة أهداف عملية وممثل. ويعتبر منظرو الليبرالية الكلاسيكية " الفرد كوحدة أساسية للتحليل، أما الدولة فدورها يبقى محدودا باقتصاره على الحفاظ على استقرار البيئة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الليبرالي. ويعتبر في هذا الإطار مؤلف "جون جاك روسو". (Government, 1689, Second Treaties on) المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث.<sup>3</sup> أما "ليبرالية جماعة المصلحة " Interest Group Liberalisme

فهي بدورها واحدة من التيارات المشكلة للصورة التعددية "Pluralist Image" للسياسة العالمية. ولقد نشر هذا التيار بالدراسات والمحاولات التنظيرية على مستوى السياسة الداخلية، لذا فإن لبرالية جماعة المصلحة تنطلق في تصورهما للسياسة العالمية من زاوية السياسة الداخلية (الوطنية)، وأن كلا من السياسة الداخلية والدولية امتدادا للآخر<sup>4</sup>. ويعتبر كل من David Trouman, Robert Dahl و Harould Lassoual أهم منظري مقاربة " لبرالية جماعة المصلحة باعتبارهم قدموا تصورات نظرية حول اليات سير عمل السياسة الأمريكية على المستوى الداخلي، ثم محاولة نقل هذا النموذج التفسيري إلى المستوى الدولي.

وتركز التعددية في دراستها للسياسة العالمية على محورين أساسيين تحليل وتفسير السياسة الخارجية من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد، الجماعات الصغيرة المسارات التنظيمية والسياسة

<sup>1</sup> Ibid, p. 199.

<sup>2</sup> Idem.

<sup>3</sup> Ibid. p200.

<sup>4</sup> Idem

البروقراطية أما المحور الثاني المتعلق بالعبر الوطنية فهو يتناول مواضيع ومسائل العصرية، التكامل، الإعتماد المتبادل وتعددية الأطراف.

ومن ثم سوف تقتصر دراستنا للسياسة العالمية على مسائل محددة في هذا المحور التي تتضوي تحت لواء اللبرالية التعددية وخصوصا تلك التي تأتي تحت اللبرالية الكلاسيكية التكامل والوظيفية والإعتماد المتبادل بالإضافة إلى تعددية الأطراف.

**1- التكامل (الاندماج)** أعطت أدبيات التكامل "الاندماج" دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية تسهيل (اللبرالية) للسياسة العالمية من خلال ما يلي:

- التعاون الدولي وفق تحليل الشروط والظروف المطلوبة لذلك، والتي جسدت في إسهامات منطري التكامل.

- التركيز على على جماعات المصالح كفاعلين عبر وطنيين في إطار تفاعلات "سوسيو - اقتصادية شاملة دون اتخاذ الدولة كوحدة تحليل أساسية.

- تجزئة الدولة الوطنية باختيار كل جزء مكون لها على حدي كالبروقراطيات والنخب.

وبحسب "ارنست هاس" Ernest Haas فإن التكامل عبارة عن: "مسار بمقتضاه تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية إلى مركز جديد أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى إمتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية"<sup>1</sup>.

يبدو التكامل من هنا كاستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور حول بناء السلم الدولي وتخفيض درجة العلاقات الصراعية في العلاقات الدولية. فبعكس الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية على أنها ذات لعبة ذات طبعة صفرية، فإن الأدبيات النظرية حول التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية، يمكن أن تتحول إلى تسمية اللعبة الإيجابية يسمح لكل اللاعبين تحقيق فوائد<sup>2</sup>.

لكن إذا كان الهدف الأسمى لعملية مسار التكامل يهدف إلى بناء السلم وتحويل العلاقات الصراعية إلى علاقات تعاونية لتحقيق الرفاه الاجتماعي العالمي، إلا أن الاختلاف بقي قائما حول الأساليب والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج على المستوى الإقليمي والدولي وهذا ما يفسره وجود عدة

<sup>1</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 248

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 249



تصورات نظرية حول تفسير ظاهرة التكامل محاولة تقديم أطر مفاهيمية بإمكانها المساهمة في بناء نموذج تكاملي من بينها التصورات الوظيفية، والوظيفية الجديدة، فضلا عن التصورات الفدرالية.

أ- **الوظيفية:** في كثير من منطلقاتها، اعتمدت الوظيفية على افكار Hugo Grotus الواردة في مؤلفه "قانون الحرب والسلم"<sup>1</sup>.

وقد تأسست على افتراضات تسعى إلى تحقيق التوافق والإنسجام بين مصالح الدول، بحيث حاولت تغيير مزايا الأمن والمصلحة بمزايا السلم، الرفاهية والمشاركة أهداف أساسية وأولية في العمل الدولي وانطلاقا من هذا، تركزت اتهامات الوظيفيين على التعاون في الميادين التقنية على أمل أن يؤدي إلى تحقيق التكامل بعيدا عن المصالح أو الحسابات السياسية ومن ثم تميزت الوظيفية بنظرة تقنية عالية للتعاون في العلاقات الدولية<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد يعتقد مؤسس الوظيفية "دافيد متراني" أن: "انتشار المشاكل المشتركة سوف يتطلب منطقيا إجابات تعاونية بين الدول لإيجاد الحلول، لأن هذه المشاكل الإجتماعية ذات طبيعة غير سياسية (اقتصادية، بيئية، علمية...)"<sup>3</sup>.

انطلاقا من هذه النظرة التقنية السياسية للعلاقات الدولية، فإن الوظيفيين يسعون إلى محاولة تحدي النظام الدولي القائم على الدولة من خلال بناء مجتمع دولي قائم على الرفاهية والرخاء. إلا أن تنامي الأفكار الناقدة للمشروع الوظيفي الخاص بالتكامل، جعل الكثير من ينظر إليها على أساس أنها نظرية لا هي قائمة على الوحدات الوطنية التقليدية، ولا هي تهدف إلى خلق دولة جهوية فوق الدول كما لا تهدف إلى حل الخلافات الحالية، بل فقط أدامت التناقضات السياسية الخطيرة على أعلى مستوى<sup>4</sup>. وبناء على هذه الإنتقادات برزت نظرية جديدة في إطار محاولات بناء تكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي (العالمي) ألا وهي النظرية الوظيفية الجديدة التي تستمد أصول افكارها الخاصة بمشروع التكامل من الوظيفية الأصلية

ب. **الوظيفية الجديدة:** اعتمدت الوظيفية الجديدة كامتداد نظري للوظيفية الأصلية بشكل واضح على اسهامات Ernest Haas بخلاف رأي سابقه "دافيد متراني" حين رفض فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة أو الرخاء، والرفاهية عن الحرب بضرورة ادراكه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على أنه يدخل ضمن إطار مصالحها الذاتية أما فيما يتعلق بتحويل المهام إلى سلطة فوق وطنية جديدة أو إلى

<sup>1</sup> James Dougherty & Robert Pfaltzgraff, Contending Theories of international Relations, USA, West View Press, 1955, 431.

<sup>2</sup> Ibid, 432

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ذكره، ص 279

<sup>4</sup> James Dougherty & Robert Pfaltzgraff, op, cit, p 432.

منظمة دولية، فإن الموظفين الجدد يربطون مدى نجاحه باعتقاد الفاعلين السياسيين بأن مصالحهم الشخصية أو الذاتية سوف تتحقق من خلال التزام سياسي مع مثل المنظمة الدولية تلك<sup>1</sup>. أما من حيث بناء مشروع جهوي تكاملي فإن الموظفين الجدد وعلى نقيض مشروع "متراني"، لا يهدفون إلى إلى التقليل من دور السيادة الوطنية للدول، بل خلق سيادة فورية تتحكم في سيادة فورية تتحكم فيها. دولة جديدة ومن نمط فدرالي في إطار حدود موسعة لكن مع الاحتفاظ دوما بالسيادات الوطنية الأصلية للدول<sup>2</sup>. وانطلاقاً من إدراك صعوبة هذا المسار كونه يمس سيادة الدول، فإن الوظيفة الجديدة تحاول تفسير ظاهرة التكامل الإقليمي من حيث تقدم مساره، توفر شروط نجاحه أو معوقاته بتركيزها على درجة تغيير سلوك النخبة من خلال التعلم<sup>3</sup>.

ومن خلال اطلعنا على الأدبيات الوظيفية والوظيفية الجديدة كنظرية تدخل ضمن إطار الاتجاه الليبرالي الكلاسيكي يمكن أن نستنتج أن النظريتين لا تعلنان صراحة تخليها عن بعض الافتراضات الواقعية إذ تبقى المصلحة حتى وإن كانت على مستوى الفرد أو الجماعة أو حتى على مستوى الدول الأداة المركزية لتفسير السياسة الداخلية والعالمية على حد سواء. لكن رغم ما قدمته النظريتان المذكورتين لدفع مسارات التكامل الجهوي والدولي في محاولات للتقليل من حدة الصراعات الدولية والإقليمية إلا أنه ثمة منظور آخر من الاتجاه التعددي الليبرالي ينحو نحو بناء العلاقات بين الدول ضمن إطار بيئة ليبرالية قائمة على أساس التعاون بين الدول، وهو الاعتماد المتبادل الذي يشكل إحدى المسائل المركزية في الفكر التعددي (الليبرالي).

**أ- الاعتماد المتبادل:** وهو تيار ضمن الإطار الليبرالي، وما يطلق عليه اسم "نظرية الاعتماد المتبادل المركب" بحسب تعبير "رو بارت كيوهان" يعود أساساً إلى تفاعل عدة عوامل أصبحت تميز الساحة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية، خاصة من زاوية تحول الحقل الإقتصادي، تطور عالم الشبكات، الإستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الإهتمام بالايكولوجيا وتوسيع ميادين الأمن... الخ<sup>4</sup>. وعلى الرغم من مناقشة ودراسة هذا الموضوع من قبل مختلف الإتجاهات في السياسة الدولية إلا أن التعدديين يعتبرون أن الإعتاد المتبادل أنه من صميم تصورهم للسياسة العالمية، وهو بمثابة "توازن القوى" لدى الواقعيين من حيث الأهمية. وفي درجة التبعية لدى تيار التبعية لدى الاتجاه الشمولي<sup>5</sup>. ومنذ

<sup>1</sup> Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, op. cit, p211.

<sup>2</sup> Ibid, p212.

<sup>3</sup> James Dougherty & Robert Pfaltzgraf, . Op. cit. p 432.

<sup>4</sup> Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, op cit, p212.

<sup>5</sup> J-Jack Roche, op. , cit. p 63

سنوات الثمانينات من القرن الماضي طور التعدديون امثال "حوزيف ناي" و"رو بارت كيوهان" مدلول الاعتماد المتبادل ليأخذ شكل أداة تحليلية ومضمونا مفهوما بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية ولذلك ينظر الليبراليون (التعدديون) على انه اكثر عملية في تقديم تفسير دقيق للسياسة الدولية الحالية مما قد يقدمه تفسير توازن القوى<sup>1</sup>. وعليه فأن الاعتماد المتبادل كمضمون مفهومي يهدف إلى تحليل نتائج الإعتماد المتبادل كظاهرة في السياسة الدولية والعلاقات الدولية، والتي تتميز عموما بعدم الوصول إلى اقتسام متساوي وعادل للفوائد بين مختلف الفاعلين. ولذلك طور كل من يوهان" و"ناي"<sup>2</sup> وسيلتين تحليليتين هما الحساسية Sensivity و الانجراحية Vulneberability.

فالحساسية تشير إلى سرعة وعمق التغير قد تحدثه دولة ما في بلد آخر أما الإنجراحية فتتعلق بالإمكانات الممنوحة للفاعل / الدولة (ب) المقاومة التغير الذي تسبب فيه الفاعل / الدولة (أ).

فبعيدا عن عن تجاهلهم للجوانب السلبية للاعتماد المتبادل كظهر للإنجراحية، فإن التعددية تركز على القنوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيه العلاقات بين - الدولية"، "عبر - الحكومية" و"عبر - وطنية" لاقامة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة الضمان السلم الدولي على أساس مبادئ الديمقراطية الليبرالية وفي إطار متعدد الأطراف، كون تعددية الأطراف احدى أشكال أو مظاهر السياسة الدولية التي تتبناها وتدافع عليها التعددية.

**2-تعددية الأطراف Multilateralisme** : تضاعفت الجهود لفهم التعاون الدولي في إطار موسع خلال العقود الثلاث الماضية من القرن الماضي، وذلك من خلال الإعتماد على مفهوم تعددية الأطراف Multilateralisme، ويعتبر J-G. Ruggie واحد من التعدديين الذين حاولوا تقديم تعريف دقيق لهذا المفهوم، بحيث اعتبر J-G. Ruggie أن تعددية الاطراف : "تدرك كمبدأ منظم للحياة الدولية، فهي شكل مؤسساتي ينسق العلاقات بين الدول على أساس مبادئ معممة للسلوك".<sup>3</sup>

وتتلخص هذه المبادئ حسب J-G. Ruggie في:

- عدم القابلية للتجزئة (Indivisibility) كترتيبات الأمن الجماعي أو الأمن المشترك

<sup>1</sup> Paul R. Viotti ,Mark V. Kauppi,op,cit,p212.

<sup>2</sup> Ibid, p214.

<sup>3</sup> رغم جهود J-G. Ruggie لوضع تعريف شامل وجامع لهذا المصطلح، إلا أن الغموض لا يزال يكتنفه. في هذا المقام انظر: Multilateralism after the Cold War"Political Science quarterly, Vol. America and " John-Gerard Ruggie 109,n04. 1994pp556561.

• عدم التفرقة (Nondiscrimination) وهي تشير إلى ضرورة النظر أو تناول العلاقات بين الدول أو بين فاعلين غير الدول يتساوي.

• إعتناء مبدأ المبادلة " (Reciprocity).

وباعتبار أن تعددية الأطراف تدخل ضمن " الصورة التعددية " للسياسة العالمية، فإنها تدرك كمحرك للتقليص من حدة الاختلافات والتناقضات وتحقيق المصالح المشتركة، فهي تتفق إذن مع أسطورة مطاردة الأيل (stag hunt fable) : "جان جاك روسو"، لتحقيق مصالح مشتركة طويلة المدى، عوض البحث عن المصالح الذاتية قصيرة المدى (التي تتطابق مع مطاردة الارنب البري بصورة منفردة)<sup>1</sup>.

وتتبع أهمية تعددية الاطراف كنظرة تعددية للسلوك والمصالح على المستوى الدولي من كون المعايير متعددة الأطراف (Multilateral Norms) والمؤسسات تلعب دورا حاسما في استقرار السياسة الدولية، خاصة منذ تفكك الإتحاد السوفياتي، ومثل هذه المعايير ستستمر في لعب دور هام نحو في تسيير نسق واسع من التغييرات الإقليمية والعالمية على مستوى النظام العالمي الحالي ككل<sup>2</sup>.

ومع تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل وتزايدها نفقد كثرنا وازدادت المبادرات الدولية ذات البعد المؤسسي، التي ترنو إلى تنظيم الحياة الدولية التي أضحت تشهد تعقيدا أكثر فاكثرا وهنا يمكن أن نميز بين ثلاث ميادين مؤسسية للعلاقات بين الدول وهي: الترتيبات الدولية، المنظومات الدولية والمنظمات الدولية وكل نموذج مؤسسي من بين هذه النماذج يمكن أن يكون متعدد الأطراف من حيث الشكل في إطار الترتيبات الدولية، يمكن أن نجد ترتيبات اقتصادية دولية، ترتيبات أمنية دولية، ترتيبات بحرية دولية. . . . . الخ أما المنظومات الدولية فهي كثر وضوحا من الترتيبات (Orders)، على اعتبار أن مصطلح "منظومة"، يشير إلى مكونات وظيفية أو قطاعية في ترتيب معين. ولعل ما يجعل المنظومة الدولية (International Regim)، ذات شكل متعدد الأطراف، هو إعتادها على ثلاثة دول فاكثرا حين إنشائها<sup>3</sup>، ونفس الأمر بالنسبة إلى المنظمات الدولية كبناء مؤسسي دولي فهي تتخذ شكل تعددية الأطراف كونها تضفي عضويتها أكثر من دولتين مغير أن هذا التصور ترك ردود أفعال فكرية ومواقف سياسية معارضة. فباعتبار أن تقليد الواقعية السياسية (Real politik) ينظر إلى العلاقات الدولية كبحت مستمر لا تحده أية حدود في البحث عن القوة وتحقيق المكاسب من خلال سياسة ميزان القوة كإجابة مؤسسية وحيدة، فإن أول اعتراض واقعي عن النظرة متعددة الأطراف للترتيب العالمي، يتعلق بمبادئ تنظيم

<sup>1</sup> Paul R. Viotti Mark V. Kauppi, op, cit, p218.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Idem.

العلاقات الدولية التي تبدو في نظر الواقعيين ساذجة إلى حد بعيد<sup>1</sup>. أم رد الفعل السياسي، فقد عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسينجر" من خلال انتقاداته الشديدة لإدارتي "جورج بوش الأب" و"بيل كلينتون" بسبب مغازلتهم للالتزامات الدولية متعددة الأطراف وعلى هذا الأساس، فمعظم الداعين إلى أحادة الأطراف الأمريكيين ينتقدون المشاركة الأمريكية في الترتيبات المتعددة الأطراف، كونها تمثل ضغوطا على غير ضرورية على درجات الحريات الأمريكية<sup>2</sup>، غير أن تلك الانتقادات لم تتوقف عند الهجمة الواقعية، بل امتدت إلى التيارات النقدية. إذ أصبحت البنية الحالية للترتيب العالمي تتطلب أشكالا من البناءات المؤسساتية للسياسة العالمية، ولهذا الغرض يقدم واحد من أهم منظري التيار النقدي "روبارت كوكس" مشروع بديلا من تعددية الأطراف، أساه "تعددية الأطراف الجديدة" تركز على المجتمعات المدنية عوض الدول<sup>3</sup>. وقد تعتبر هذه الانتقادات السبب في نزوع الكثير من الأكاديميين، وحتى السياسيين نحو البحث عن التفكير في تنظيم مؤسساتي كثر نجاعة لإدارة ومراقبة أو إعادة بناء السياسة الدولية والعلاقات الدولية، وفي هذا الإطار نشير إلى "المقاربة الليبرالية المؤسساتية: أو ما تعرف "بالبرالية الجديدة" كنموذج عن المسعى الليبرالي الجديد لتنظيم وإعادة بناء العلاقات الدولية على أسس شبكة تعاونية لبرالية دولية.

#### المطلب الثاني : الليبرالية الجديدة المؤسساتية): إطار مؤسساتي للتعاون الأوروبي الأمريكي.

تعني فكرة المؤسساتية في العلاقات الدولية وفقا للمنهج الليبرالي - وجود العديد من المؤسسات، سواء كانت إقليمية أم دولية تساهم في منع اندلاع الحواجمات بين الدول، والتقليل من النزاعات المسلحة، واللجوء إلى التفاوض الدولي كوسيلة لحل النزاعات من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات. جاءت الليبرالية المؤسساتية(\*) الجديدة للرد على النظرية الواقعية الجديدة التي ظهرت على يد كينيت والتز (Kenneth Waltz) في كتابه "نظرية السياسة الدولية"، إذ قام روبرت كيوهان (Robert Keohane) بتطوير المدرسة الليبرالية حتى تصبح أكثر ملائمة للعصر الحديث. وتقوم هذه المؤسسة على افتراض وجود دول عدة تتعاون مع بعضها البعض من خلال أطر مؤسساتية دولية تتيح لها تخفيض تكاليف

<sup>1</sup> John-Gerard Ruggie, "Multilateralism. The Anatomy of institutin". In; Paul R. Viotti ,Mark V. Kauppi,op, cit,p 337.

<sup>2</sup> Ibid p561.

<sup>3</sup> Idem

الصفقات التي تبرمها وتمدها بالمعلومات وتخفف احتمالية لجوء بعض الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة مثل الغش والتدليس<sup>1</sup>.

وتعتبر الليبرالية المؤسساتية الجديدة النهج النظري الذي يعلق أهمية كبيرة على دور المؤسسات الدولية في إطار النظام الدولي. وهي (الليبرالية المؤسساتية الجديدة تزوج بين بعض المفاهيم الواقعية حول النظام الدولي الفوضوي، وأن الدولة هي الفاعل المركزي، وبالتالي فالدولة هي فاعل عقلائي أناي لكن التغير هنا أنها تسلط الضوء على دور المؤسسات.

فالمؤسسات هي التي تدفع الدول إلى التعاون، لأن سير التعاون الدولي يؤدي إلى الحد من أوجه عدم اليقين الكامن في الفوضى<sup>2</sup>.

فترى هذه المدرسة التي تأخذ مصدرها الأساسي من أفكار الليبرالية الكلاسيكية، من أفكار آدم سميث (Adam Smith) والفيلسوف جيريمي بنتام (Jeremie Bentham) أن هناك إمكانية لتطوير وتقوية أنماط التعاون الدولي في ظل تحقيق المساواة والأمن ومصالح أو منافع متبادلة بين الدول اعتمادا على مبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية. إن هذا يمكن أن يحصل بالرغم من أن الفوضى والصراع كما تقول "الليبرالية الجديدة" يسيطران على النظام الدولي الراهن مو مع إقرارها بفوضوية النظام الدولي تماما كما هو الحال مع النظرية الواقعية إلا أنها تؤكد على إمكانية التعاون بين الدول بمعنى آخر فإن هذه النظرية لا تتكرر الصراع الشديد بين الدول بسبب التناقض في المصالح واستعمال العنف بينها بطرق وأشكال عديدة، إلا أنها تختلف عن النظرة الواقعية عندما تقر بإمكانية وضع وبناء تعاون بين أطراف العلاقات الدولية التي تتناقض في الرؤى والمصالح وتقوم الليبرالية المؤسساتية على الافتراضات الأساسية الآتية<sup>3</sup>:

✓ الدولة هي فاعل أناي يسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب.

✓ أهمية الدول كفاعل والتركيز على الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الدولة.

(\*) الليبرالية المؤسساتية الجديدة، تيار يعتبره البعض ضمن الاتجاه التعددي، إلا أن البعض يصفه ضمن تيار الواقعية لنقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين ماذا يسميه البعض بالواقعية اللين (Soft-Realism)، ويمثل مؤلف (H. Bull) "المجتمع الفوضوي" أهم مرجع لهذا التيار.

<sup>1</sup> جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وأشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع ط1، 2005 - ص ص78-83.

<sup>2</sup> "Institutionnalisme néolibéral": sur le site: [http://fr.wikipedia.org/wiki/N%C3%A9olib%C3%A9ralisme\(relations\\_internationales\)](http://fr.wikipedia.org/wiki/N%C3%A9olib%C3%A9ralisme(relations_internationales))

<sup>3</sup> محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة. "دراسة المفاهيم والنظريات". بيروت، دار الجيل، ط1، 1999، ص ص 170-171.

✓ إن المصالح تخضع للتكون والتشكل وهنا الاختلاف الجوهرى عن الواقعية الجديدة فتشكل المصالح هو اهتمام كل النظريات الليبرالية.

✓ الدول ومن أجل أن تضمن بقائها تعتمد "الاعتماد المتبادل" مع دول أخرى حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة.

✓ تركيز الليبرالية المؤسساتية حول لماذا تتحول الدول إلى المؤسسات وتعتقد أنها تقوم بذلك محاولة لحل مشكلات التعاون فالمؤسسات توفر معلومات حول خيارات ونوايا وسلوكيات الآخرين، كما تركز الالتزامات والمسؤوليات وتقلل الشك وتخفض تكاليف الصفقات / المعاملات يقول المؤسساتيون الليبراليون إن الدول تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل تسهيل حل المشكلات المشتركة ولتنسيق العمل هذا التعاون الدولي يتحدد من خلال إنشاء منظومات دولية International Regimes التي تهتم بقضايا وظيفية المهمة بالرفع إلى الحد الأقصى من الفوائد التي من الممكن إحرازها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة إن هذه المنظومات الدولية لا تقوم بفرض سلطة فوق سلطة الدولة ولكنها تساهم في ترقية مصالح الدولة "بتسهيل الالتزام بالاتفاقيات من خلال توفير المعلومات والتخفيض من تكاليف المعاملات.

وكما تم حل أكبر عدد من المشكلات المشتركة من خلال التعاون، كلما ارتفع بشكل تصاعدي هيكلية التعاون (أصبح التعاون مؤسسا ضمن هيكل رسمي) كما أن تحقيق كم هائل من الأهداف من خلال المعاملات الاقتصادية المتزايدة، يمكن أن يؤدي إلى انتشار الديمقراطية كما يعتقد الليبراليون المؤسساتيون أن الدول المشاركة يمكن أن تحمل على مكاسب مطلقة بواسطة التعاون (الإقليمي) عكس ما يقول الواقعيون الجدد الذين تحدثوا عن المكاسب النسبية<sup>1</sup>.

كما يدعون كذلك أن الدول يمكن أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الحفاظ على توازن خاص كما في الحجة النيو واقعية حول تشكيل التحالف فالأرباح الناتجة عن التعاون في قضايا خاصة يمكن أن تقود الدول إلى تكثيف الاعتماد المتبادل والمؤسسة وبالتالي تحسين التماسك الإقليمي.

إذا الآلية الأساسية التي جاءت بها المؤسساتية الليبرالية هي "المنظومات الدولية" التي تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة والمنظمات الدولية التي تدير علاقات "الاعتماد المتبادل"<sup>2</sup>. وتقر الليبرالية الجديدة مع الواقعيين بأن هناك العديد من الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها، على حساب

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 171.

<sup>2</sup> J.J. Roche, op, Cit, p. 92

الدول الأخرى، بمعنى أنها تتفق مع المدرسة الواقعية في بعض افتراضاتها الخاصة بطبيعة الدولة، ودوافعها لخوض الصراع، إلا أنها يختلفان حول الاستنتاجات التي تستخلص من نفس الفروض الواقعية، فتتكر المدرسة الليبرالية النظرة التشاؤمية للمجتمع الدولي، وتقول بأن الدول تتعاون لأن من مصلحتها الدخول في علاقات تعاونية. وعلى الرغم من وجود الكثير من العناصر المسببة للصراع في العلاقات الدولية فإن الدول تستطيع أن تصل لصيغة تعاونية فيما بينها وذلك عن طريق قيامها بعمل "قواعد أخلاقية"، ومؤسسات تعمل على تشجيع التعاون للحصول على مكاسب مشتركة ويستخدم الليبراليون الجدد معضلة السجين "Prisoner's Dilemma" لتوضيح القول بأن الدول تتعاون، لأن ذلك في مصلحتها، حين يمكن الدولة واحدة أن تربح إذا ما قامت بالتصرف وفقا لمصلحتها فقط، وتجاهلت مصلحة دولة أخرى بما يؤدي لتعرض الأخيرة للخسارة، كان للأخيرة أن تفعل نفس الشيء الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الطرفين قدر أقل من المكاسب التي يمكن تحقيقها إذا ما قامت الدولتان بالتعاون والاتفاق حول مصالحها المشتركة<sup>1</sup>.

وترى المدرسة الليبرالية أن معضلة السجين بهذا الشكل - توضح الوضع الشائع للعلاقات الدولية، والذي يدفع الدول للتعاون وعدم الصراع<sup>2</sup>.

كما ترى المدرسة الليبرالية الجديدة أن "مبدأ التبادلية Recipracity" من المبادئ شديدة الأهمية في المجتمع الدولي، وهو المبدأ الذي يعني أن تتبادل الدول فيما بينها منفعة بمنفعة ومصلحة بأخرى، وترى أن مبدأ التبادلية يتصاعد عمليا على الصعيد العسكري - بشكل كبير، حيث ظهر العديد من الاتفاقيات للحد من التسلح، والعديد من اتفاقيات السلام بين الدول، وتقول الليبرالية الجديدة بأن من خلال المنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية، يمكن للدول تحقيق رادع إضافي قوي من خلال التلويح بالعقوبات التجارية في وجه الممارسات غير المشروعة<sup>3</sup>.

ويعد مفهوم المجتمع المدني العالي من أحدث قيم ومفاهيم المدرسة الليبرالية ويرى "جون كين John Kenn" أحد أهم مفكري الليبرالية الجديدة - أن المجتمع المدني العالمي، يعد أداة لنشر السلام والأمن<sup>4</sup>.

وقد قام "مورافيك" بعمل نظرية مؤسسية أخرى في الفكر الليبرالي الجديد تقوم على فرضيات ثلاثة. الفرضية الأولى: الفاعلون الرئيسيون في السياسة الدولية هم الأشخاص والمجموعات خاصة

<sup>1</sup> Ibid, p 93.

<sup>2</sup> Idem, p93

<sup>3</sup> جماد عودة، مرجع سابق، ص ص 81-82.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 82.



الفرضية الثانية: تقوم الدول بتمثيل المجموعات المحلية وفقا للأساس الذي يتم الاتفاق عليه محليا، بمعنى أنه على المسؤولين في الدولة أن يعرفوا التفضيلات المحلية ويصفوا تفضيلاتهم الرسمية وفقا لها، ويتصرفوا بشكل هادف لتحقيقها في السياسة العالمية.

الفرضية الثالثة: يجب أن تظهر تفضيلات الدولة الرسمية في تصرفاتها على الصعيد الدولي.

و يطالب "مورافيك" بأن تكون هناك مؤسسات دولية على الصورة التي وضعها في افتراضاته بمعنى أن تقوم الدولة بتمثيل مصالح مواطنيها الأمر الذي يطرح مفكرة مؤسسية ليبرالية هامة، وهي فكرة المجتمع المدني العالمي الذي يعني أساسا وجود مجموعة من المؤسسات الدولية غير الحكومية تمارس أنشطة مختلفة: اقتصادية، وسياسية وثقافية<sup>1</sup>.

وتقوم النظرية المؤسساتية النيولبرالية على مبادئ وركائز هامة وجوهرية، يمكن حصرها في المبادئ الجوهرية الأربعة التالية:

أولا: الطرف الفاعل (Actor) يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع، ومع أن روبرت كيوهان أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول، إلا أنه يقر في المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

ثانيا: البنية (Structure) يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر كما يبين وجود الأنظمة (Regimes) الدولية وانتشارها.

فيمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال جعل معاقبة الابتعاد عن المعايير أسهل تنفيذًا.

ثالثا: العملية (Process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لليبرالية المؤسساتية الجديدة.

رابعا: الحافز (motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل "فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية بالنسبة للمذهب الليبرالي المؤسساتي من المكاسب النسبية" التي أكد عليها الواقعيون الجدد).

ولا يعتبر الليبراليون المتشددون أن الدولة شيئا مسلما به، فليست الشرعية بالشيء الذي تملكه الدول كحق لها، بل هي شيء يجب أن يكتسب من خلال الحكم الإنساني والإجراءات الديمقراطية، وعلاوة على ذلك

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 84-85.

فقد كان أوائل أنصار الليبرالية المؤسساتية من أمثال ميثراني هاس مشككين بشأن استطاعة الدول أن تحقق الأهداف الليبرالية المتمثلة بالنظام والعدل حتى ولو توفرت لها الإرادة في تحقيق ذلك، وعليه اقترحوا أن تؤول السلطة من الدولة نزولا إلى الحكومات المحلية، الجمعيات البرلمانية الإقليمية أو صعودا إلى منظمات فوق الدولة وإلى حكومة عالمية<sup>1</sup>.

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه النظري المؤسساتي الجديد أن هذا الاتجاه الجديد يوفر من خلال مبادئه وافتراضاته ميكانيزمات الحد من الحروب وقرار السلام في الحياة الدولية والعلاقات الدولية عموما ذات الطبيعة الفوضوية، بعد انقذت النظريات الليبرالية مصداقيتها على ضوء إندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وفشل الأمن الجماعي في فترات ما بين الحروب حيث ساد الطابع الواقعي معظم الكتابات عن السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن مع زيادة الاعتماد المتبادل شهدت أواخر الستينات والسبعينات عودة الاهتمام بالنظريات الليبرالية التي كانت محددا لهذا الاتجاه النظري الجديد بحيث ظهرت ثلاث أشكال من التفكير الليبرالي السياسي الذي انقسم بدوره إلى جزئين أحدهما يرتبط بالمؤسسات والآخر بالديمقراطية.

فالمحور الاقتصادي يرتبط أساسا بالتجارة، حيث يركز أصحاب الاتجاه الليبرالي الجديد على أهمية التجارة ليس لأنها تحول دون وقوع الحروب فحسب بل لأنها تقود الدول إلى تحديد مصالحها على النحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، كما أنها تتيح للدول الفرصة لكي تغير وضعها من خلال النمو الاقتصادي وليس من خلال الغزو العسكري لأن الحل الأفضل لتجنب الحروب يكون باتباع التنمية الاقتصادية في نظام اقتصادي منفتح بدون السيطرة العسكرية وهذا بدون شك يؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا في الحرب<sup>2</sup>. ففوائد التعاون للدول ستتمو وهذا من خلال إضفاء الطابع المؤسسي عليها الذي يسمح بالتقليل من مخاطر النزاع وفي نفس الوقت هذه المؤسسة تسمح بالتنشئة الاجتماعية للفواعل الدولية وعودتهم الطوعية إلى تقديم مجموعة مشتركة من معايير السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات فوق الدولة. فالتجارة تؤدي إلى تلاقي المصالح الخاصة والمصالح العامة وعلى هذا فإن

<sup>1</sup> جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 338.

<sup>2</sup> جوزيف ناي الابن، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997، ص 63.

توزيع الهياكل للتجارة الحرة تزيد من تفعيل عمليات السلام التي تظهر من خلال الاعتماد المتبادل وتطوير الشبكات المالية والوزن المتزايد للعملاء غير الدول وهذا ما يؤدي إلى التحرك في اتجاه اندماج قاري وعالمي فعلي هذا الأساس بقدر ما يكون العالم رأسمالي بقدر ما يكون في حالة سلم.<sup>1</sup> كذلك فإن نشر القيم الديمقراطية مرتبطة بالتقليل من الميل إلى الصراعات المسلحة لأنها تفضل التسويات السلمية لأي نزاع.<sup>2</sup>

فالثقافة الليبرالية تسعى إلى الحل الوسط للنزاعات فعلى هذا الأساس بقدر ما يكون العالم الديمقراطي بقدر ما يسوده السلام لأن الديمقراطيات قلا تتصادم فيما بينها، والذي ظهر في أطروحات مايكل دويل Michael Doyle "حول السلام الديمقراطي Democratie Peace التي تعتبر واحدة من بين المساهمات الأكثر أهمية في نظرية العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وبالتالي فالأجندة الليبرالية للأمن والسلم تظهر بصورة ملحوظة من خلال مختلف هذه المساهمات.

كما أن الاعتماد المتبادل الذي تطور بفعل الأفكار التي قدمها الليبراليين المعاصرين للسلم وهذا بظهور القضايا غير العسكرية، الأمن، القوة حيث تبرز المساهمة المثالية لرو بارت كيوهان وهذا من خلال تفعيل المؤسسات الدولية التي تسعى إلى تخفيض عدم الثقة والمعاملة بالمثل ما بين الدول.

أما المحور الثاني من الليبرالية الجديدة والذي يدور حول الشكل الاجتماعي: يعني الاتصال المباشر بين إنسان وآخر والذي من شأنه أن تقلل الصراع لأنه يؤدي إلى مزيد من الفهم بالتالي فالاتصالات الاجتماعية غير كافية وحدها حيث قد يكون تأثيرها اكبر إذا تمت من خلال مؤسسات، وهذا ما يركز عليه الشكل الآخر من الليبرالية الجديدة ألا وهو دور المؤسسات لأنها توفر الإطار العام الذي يشكل التوقعات، فهذه المؤسسات تجعل الشعوب تعتقد أنه لن يكون هناك صراعات لأنها تمد ظلال المستقبل وتقلل من حدة المعضلة الأمنية وبالتالي فهذه المؤسسات تؤدي إلى تخفيف آثار الفوضوية وهكذا تسود حالة السلام والجنوح إليه وأن الشعوب يمكن أن تزيد من آمال السلام حين تنقلص الفوضوية، على عكس الليبراليين الكلاسيكيين الذين يعتقدون أن يسود السلام جميع أرجاء العالم حيث يتم ذلك حسب الليبرالية الجديدة من خلال أربعة سبل:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 64.

<sup>2</sup> Jean Jacques Roche. Charles Philippe David, Théories de la sécurité, définitions, approches et concepts de la sécurité internationales, Paris, Montchrestien, 2002, P 97. 4Ibid, P 98.

أولاً: أنها توفر الإحساس بالاستمرارية كما هو الحال على سبيل المثال في علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، سواء في إطار المؤسسات الليبرالية الغربية كصندوق النقد الدولي أو في إطار الحلف الأطلسي من منظاره الليبرالي أو حتى الأمني في حماية المنظومة الليبرالية. ثانياً: أن هذه المؤسسات توفر الفرصة لتبادل الامتيازات وتقاسم المصالح بين الدول كما هو الحال في العلاقات الأوروبية الأمريكية أيضاً من خلال منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: كما أنها تتيح فرصة تبادل المعلومات حول عديد المسائل وفي مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والسياسية كما هو الحال أيضاً بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. في إطار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية على سبيل المثال.

رابعاً: تتيح المؤسسات سبلاً لحل المنازعات فعلى سبيل المثال: في المجموعة الأوروبية تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وهناك أيضاً محكمة العدل الأوروبية وهكذا تؤدي هذه المؤسسات إلى تحقيق السلام المستقر، وكذلك في إطار حل الخلافات التجارية بين الأطراف وخير مثال على ذلك دوماً في إطار منظمة التجارة العالمية والخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول بعض المسائل التجارية منها ما سمي "بحرب الموز" (\*) بينها التي استمرت لأكثر من عقد من الزمن بين الطرفين بالإضافة إلى الخلافات التجارية حول المسائل الزراعية أين حلت هذه الخلافات في جو من التعاون في إطار المنظمة العالمية رغم حالة التنافس الاقتصادي الشديد بينها<sup>1</sup>. وبالتالي فأنصار الليبرالية الجديدة يبحثون عن جزر السلام حيث توجد المؤسسات والتوقعات المستقرة حيث يصفها كارل دوتش

(\*) ويعود النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول "الموز" إلى عام 1993 عندما أنشأ الاتحاد الأوروبي سوقاً داخلية أدت إلى وضع نظام استيراد جديد ووحيد، يتضمن وصول الموز من بلدان أميركا اللاتينية إلى عدد من الدول في الاتحاد الأوروبي بحرية، إلى جانب تحديد حصص الفاكهة المستوردة من منطقة إفريقيا والكاريبي والهادئ الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما أدى هذا النظام إلى اعتراضات متعددة وبصورة رئيسية من قبل شركات أميركية كبرى مثل «تشيكيتا» و«دل مونتي» الناشطة في أميركا الجنوبية في مجال والتي اعتبرت أنها تخضع للتمييز». وفي مطلع العقد الحالي تم تسوية هذا النزاع عندما توصل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة العام 2005 إلى اتفاق «مفاجأة» حول النزاع القائم بينهما والمعروف بجرب الموز، واضعين بذلك حداً لأقدم الخلافات التجارية عبر المحيط الأطلسي وأكثرها تعقيداً. وقد تمت مناقشة آخر تفاصيل الاتفاق الذي أدى إلى تعليق العقوبات الأميركية المفروضة على المنتجات الأوروبية الزراعية نحو الولايات المتحدة اعتباراً من جويلية 2006 بين وزير التجارة الأميركي السابق روبرت زوليك والمفوض الأوروبي السابق للتجارة الدولية باسكال لامي موضعين حداً لهذا النزاع في جو من الاحترام والتفاهم المتبادل.

<sup>1</sup> جوزيف ناي سي الإبن: مرجع سابق، ص ص 65-67.

Karl Deutch بأنها تجمعات الأمن التعددي حيث يصبح احتمال الحرب بين الدول احتمالاً غير وارد، بحيث تنشأ التوقعات المستقرة للسلام والتي تعمل المؤسسات على تعزيزها<sup>1</sup>.

أما بخصوص الرؤية الليبرالية المؤسساتية لبعض القضايا الدولية كالسلام الديمقراطي، ترى الليبرالية الجديدة أنه ثمة افتراض بأن هناك ترابط بين السلام والديمقراطية الليبرالية ففي ينابيع الديمقراطية كما هو الحال بين الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في علاقاتها الثنائية، حيث يشدد دعاة خطاب السلام الديمقراطي democratic peace على انتشار قضايا الحرب والسلام بمنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجمعها أي أنه على الصعيد الداخلي الجمهورية العادلة التي تعتمد على الوفاق العام تنظر إلى الجمهوريات الأخرى على أنها عادلة<sup>2</sup>.

فالسلام الديمقراطي هو نتاج تفاعلات النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية فهذه النظرية تعتمد على حل الصراعات سلمياً وتعتمد على الحجة والإقناع وعدم اللجوء إلى العنف والقوة. والتالي فالدول الديمقراطية أو الليبرالية هي دول يحكمها التمثيل الديمقراطي وحقوق الاقتصاد والتسويق الخاص والملكية الخاصة والحصانة الدستورية والحقوق السياسية وهذه المعايير تجعلها أبعد ما تكون عن فكرة شن الحرب أو الدخول في حرب مع دول أخرى وهو ما يطلق بالسلام الليبرالي أو السلام الديمقراطي Democratic Peace.

فالليبرالية هي التي تؤدي إلى السلام الديمقراطي فالصراعات والخلافات دائماً موجودة وستبقى ولكن طريقة حلها هي التي تختلف فلا يلجأ إلى الحل العسكري أو الحرب أو القوة وإنما اللجوء إلى الطرق السلمية سواء كانت سياسية أو دبلوماسية<sup>3</sup>. وخير مثال على ذلك الخلافات الأمريكية الأوروبية التي تظهر من حين لآخر بشأن بعض القضايا السياسية والاقتصادية التي لم يسبق وان حلت بغير الطرق السلمية، من خلال قنوات التشاور الاقتصادي والسياسي والأمني سواء في إطار القمم السنوية الأمريكية الأوروبية العادية التي بدأ العمل ببرنامجه منذ العام 2005، أو منظومة الحلف الأطلسي أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة لما يتعلق الأمر بالخلافات الاقتصادية والتجارية تحديداً.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 68.

<sup>2</sup> رشيد قويدر: "النيوليبرالية والسلام الديمقراطي... مسارات وأوهام"، على الموقع:

<http://www.amin.org/look/amin/article.php?idlanguage=17&idpublication=7&nrticle=431.46&nriissue=1&nrisection=2>

<sup>3</sup> ليث زيدان: "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟"، على الموقع: 98771 = <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid>

2 212 .01 .23 تاريخ زيارة الموقع:

وفي مقالة للأستاذ "تشميل Zempel- Ernest- Otto طرح بعض الفرضيات والتي استفادها الكاتب من فكر إيمانويل كانط Emmanuel Kant والتي تتعلق بالشروط الداخلية الضرورية للسلام الديمقراطي حيث حاول تشميل في قراءة تأويلية لكانط أن يثبت بأن هذه الشروط تتضمن سند داخلي للسلام والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة ولعمل متكافئ للأعباء في تنفيذ السياسات<sup>1</sup>. تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصدقة بين الأمم الديمقراطية هو ما اكده العديد من الباحثين مثل "هيجر" و"نيل" وموسيو.

فالمعايير الليبرالية التي تستقي الليبرالية الجديدة جل أفكارها منها، هي قائمة على افتراض أن الدول الديمقراطية دول يمكن التنبؤ بسلوكها في المجتمع الدولي بما يجعل العلاقة بينها قائمة على أساس السلام والتعاون والتكامل وعلى الجانب الآخر لا يمكن الوثوق بالدول

غير الديمقراطية، وخير مثال في هذا الشأن الاتفاق الضمني والصريح بين الولايات المتحدة والامريكية بخصوص غياب الديمقراطية من منظارها في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وما يسميها بمنطقة مصدر الارهاب الذي يهدد المصالح الغربية العامة والخاصة، ولذا نجد يسعيان من خلال مشاريعها المتوسطة والشرق أوسطية في ابعادها السياسية إلى نشر مسألة الديمقراطية دول المنطقة الممتدة من افغانستان شرق وحتى موريتانيا غربا، سواء اعتمادا على المشاريع البراقة ذات الجاذبية السياسية والاقتصادية أو من خلال الحلف الأطلسي والقوة العسكرية كما جرى الحال في افغانستان والعراق وليبيا مؤخرا.

ومن منظور الغرب فإن في الدول غير الديمقراطية ومنها الدول الشرق أوسطية - الشمال إفريقية من المنظور الأوروبي أمريكي " الشرق الأوسط الكبير" أو "الموسع " والعالم العربي عموما، لا يوجد لديها قواعد واضحة لكيفية تصرفها في المجتمع الدولي مما يجعل التنبؤ بسلوكها متعذرا ويزيد من مخاطر الإرهاب والعنف ويقلل من فرص السلام. ويخلص التحليل الليبرالي إلا أن الليبرالية أقل ميولا للتورط في الحروب كما يمكن تعريف السلام الديمقراطي على أنه قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها لوسائل العنف "كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> سلطان الرفاعي، "السلام الديمقراطي: منظور ليبرالي بنيوي، على الموقع : (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=74432>)

وانقسم الفكر الليبرالي على نفسه فيما يتعلق بمفهوم السلام الديمقراطي فمن مفكريه من نادي لمفهوم السلام المنفصل ومنهم من نادي المفهوم أوسع "السلام الديمقراطي الشامل" قد رأى أنصار السلام المنفصل أن السلام يمكن أن يوجد بين دولتين ليبراليتين نظرا لأنها تسعى للسلام وركزوا على ضرورة احترام المعايير الليبرالية التي يبنى عليها السلام في علاقاتها المشتركة.

بينما رأى أنصار "السلام الديمقراطي الموسع" أن الذي يدفع الدول الليبرالية للجوء نحو السلم ليس هو طبيعة الطرف الآخر ولكن الذي يدفعها لذلك وجود مجموعة من التأثيرات الليبرالية على صانع القرار بما يجعل قراره السلمي ينمو نموًا سلميًا<sup>1</sup>.

واستهل البحث عن السلام الديمقراطي من طرف ملفين سمل Melvin Small ودافيد سينغر David Songer في مقال نشر عام 1976 في Jérusalem Journal on international relations فالموضوع كان عبارة عن تقاطع مع موضوع كانط Kant فترات الليبرالية والدولة للشؤون الخارجية Liberal legacy and foreign affairs المنشور من طرف مايكل دويل Michael Doyle في عام 1983 تدور هذه المادة حول فكرة مركزية هي: أن الديمقراطيات لا تميل إلى الحرب في بينها فهي نسبيا ترى أنه ليس من المحتمل أن تكون في حرب مع أنواع أخرى من الأنظمة السياسية<sup>2</sup>.

فمن بين الأسس التي يعتمد عليها السلام الديمقراطي هناك أسس ثقافية ومعيارية وأخرى بنوية مؤسسية فأما الأسس الثقافية المعيارية، فتتقنر بالثقافة الديمقراطية بالمعايير الموضوعية على سلم الفعل الخارجي للدولة، وبالتالي فالحل السلمي للنزاع الداخلي هو قاعدة الثقافة الديمقراطية ثم قال شومبيتر Shumpeter والياس Elias فهذا المعيار الذي يسود في السياسة الداخلية فهي تتحدد من طرف الديمقراطيات في علاقاتهم من دول أخرى أي أنها تتجنب استعمال القوة في تسوية أو حل مختلف التناقضات الدولية فهناك الكثير من الحكومات ليسوا بحاجة إلى اللجوء إلى الحرب من أجل الحصول على الدعم الشعبي. في حين أن الأسس البنوية والمؤسسية، فتتعلق فالبنيات والمؤسسات القائمة على أساس ديمقراطي تفضل عدم اللجوء إلى الحرب في حين لو أن زعيم ديمقراطي قرر اللجوء إلى الحرب فإنها تعبر على الأقل على نوعين من القيود: فالأولى يتطلب الدعم الشعبي الواسع إذا كان يريد أن يعيد انتخابه والتي ليست بالشيء البسيط عندما يتطلب الأمر موافقة المواطنين ليقرر ما إذا كان يفي أن تجري الحرب أم لا فليس هناك ما هو أكثر طبيعية من لأنها سوف تقرر وتحمل جميع أهوال الحرب ولهذا يجب أن يفكروا كثيرا قبل

<sup>1</sup> جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 62-64.

<sup>2</sup> Amélie Bloom, Charillon, op, cit, P 35.

الشروع في لعبة تكون وخيمة النتائج، وثانيا يجب على الرئيس التنفيذي إقناع السلطات الأخرى القضائية وخاصة التشريعية من مزايا العمل المقترح والحصول على موافقتهم<sup>1</sup>.

ولهذا فإن فرضيات السلام الديمقراطي قائمة على أساس أن الدول الديمقراطية الليبرالية لا تدخل في صراع فيما بينها وهذا من خلال احترام المعايير الليبرالية قائمة على أساس احترام الحريات وحقوق الإنسان وتمجيد التعاون في بين الدول حتى يتحقق السلم لأنه بواسطة التعاون الدولي كما نادى به نظريات التكامل والاندماج فإنه من شأنه أن يؤدي إلى إقرار السلام العالمي وحل الخلافات والنزاعات بين الدول بطريقة سلمية دون اللجوء إلى العنف وتعزيز أوامر الاعتماد المتبادل فيما بين الدول للحيلولة دون اللجوء إلى الحرب فيما بينها<sup>2</sup>.

وطالما أن موضوع دراستنا يتعلق في عمومته بالعلاقات الأوروبية - الأمريكية بعد الحرب الباردة، نحاول الإشارة إلى نظرة الليبرالية الجديدة إلى تلك العلاقات، فبغض النظر عن مسألة التبعية السياسية والأمنية الأوروبية للولايات المتحدة والحلف الأطلسي الاعتبارات تتعلق منها - فيما تتعلق بجنون الهيمنة الأمريكية الناتجة عن الشعور الأمريكي بفيض القوة الأمريكية بمفومها الصلب واللين، وضرورة صرفها في سياق الزعامة والقيادة العالمية خدة للمصلحة القومية الأمريكية بمفومها الشامل، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بكيان الاتحاد نفسه، إلا أن الطرفين الأوروبي والأمريكي، تجمعها علاقات تاريخية لبرالية واعتاد متبادل وتحالف استراتيجي يقسمان مزايا وعائدات التحالف والتعاون على الرغم من طغيان بعض الخلافات الهامشية التي لم يحدث وأن أثرت سلبا على العلاقات الاستراتيجية التي تربط الطرفين بعد الحرب الباردة، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى المساهمات النظرية والأفكار التجريدية التي تسهم بشكل كبير في التفسير، وفي هذا الجانب كان لا بد من العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي كمؤسسة عسكرية لبرالية في نطاق نظريتين محددتين الأولى هي النظرية الليبرالية والتي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف ينثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، كما يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية، وبالإضافة إلى ذلك ترى الليبرالية أن المؤسسات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على السور المصالح الانية لصالح فوائد

<sup>1</sup> Ibid. P 36-37

<sup>2</sup> Ibid, PP 36-37.



أكبر للتعاون الدائم، ورغم أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين - خاصة الشركات المتعددة الجنسيات - استحوذوا تدريجياً على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية، ومن هذه الرؤى نجد أن فإن الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية<sup>1</sup>.

والنظرية الأخرى هي المؤسساتية الجديدة حيث ترى بأن حلف شمال الأطلسي هو مؤسسة دولية يمنع حدوث الحرب ويركز على العمل الجماعي والتحالف حول الأمن وبالتالي استقرار العلاقات الأوروبية الأمريكية تحديداً، وترى المؤسساتية أن المؤسسة الدولية هي مجموعة من القوانين التي نظم العلاقة بين الدول وتعمل على تشجيع التعاون وتنظيمه، وهي التي تخرج عن نطاق الدول ولكن على الدول الأعضاء في هذه المؤسسة أن تحترم القوانين والأنظمة لما يوجد للمؤسسة من قوة وأنظمة، في حين يعرفها البروفيسور جون ميرشايمر " في إطار نقده للمؤسساتية بأنها جاءت فقط للرد على الواقعية. وهي تأتي في إطار ثلاث نظريات الأولى هي الليبرالية الاقتصادية والثانية هي الأمن الجماعي والثالثة هي النظرية المركزية، ويقول حول الأمن الجماعي أن هذا النهج يدعو إلى السلام على افتراض أن مفتاح تعزيز الاستقرار في العالم هي القوة العسكرية، ولذا لا بد من إدارة سليمة في الدول المسلحة والمؤسسات هي عنوان ناجح لإدارة السلطة، وهذا ما تعتقد إدارة حلف شمال الأطلسي بأنها تقوم بها خارج إطار دولها من حربها الإطاحة حكم "ميلوسوفيتش" إلى الحرب في أفغانستان، ففي مفهوم الأمن الجماعي وهو من مرتكزات المؤسساتية يجب أن تدار القوة العسكرية بطريقة منظمة، حيث يمكن لدول العالم الاطمئنان في حال المعرفة بمدى التسليح الدولي، ومنطلق الأمن الجماعي وهو من صلب عمل حلف شمال الأطلسي. هو الإيمان بالهجوم وليس الدفاع والعمل على تشكيل تحالفات كبيرة وواسعة<sup>2</sup>.

وكما ترى الليبرالية المؤسساتية، فإن الحلف بين الدول الديمقراطية سيستمر على خلفية أن الدول الديمقراطية لا تحارب نفسها. وبالتالي تماسك العلاقات الاستراتيجية الأوروبية الأمريكية، وبهذا وجد الحلف أن له محميات غير كونه منظمة دفاعية وأمنية رادعة أن له دور في تعزيز القوة الديمقراطية في العالم وحماية المصالح الأوروبية الأمريكية فيه وخاصة في أوروبا ونطاقها المجاور لها. وذلك خوفاً من العودة للحروب المدمرة، أو مجابهة التهديدات اللينة والصلبة معا في إطار هذه المنظومة المؤسساتية

<sup>1</sup> Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge. (Spring, 1998), pp. 29-32. in site. (<http://faculty.maxwell.syr.edu/hpschmitz/PSC124/PSC124Readings/WaltoneWorldManyTheories.pdf>)

<sup>2</sup> Ibid, pp42-43.

الاوراطلسية. كما يمكن اعتبار الحرب غير المتكافئة التي تشنها الولايات المتحدة على "الإرهاب" محفزا لإعادة الاعتبار لحلف الأطلسي خاصة بعد تفجيرات لندن ومدريد كما تلقت كل من باريس وبرلين تهديد قاعدي بالتفجير والاستهداف، وذلك رغم عدم وضوح جدوى استمرار الحلف (أحد مخلفات الحرب الباردة) عند الكثير من الدراسيين، رغم أنه من الواضح أن الولايات المتحدة تعتمد على الاستقرار والأمن في أوروبا الضمان الأمان عندها وبالتالي فهناك حاجة أوروبية وأمريكية، حسب وجهة النظر الأمريكية في استمرار الحلف وهذا ما يدافع عنه الحلف في أدبياته، حيث تشير مجلة الناتو لعام 2004 والتي تحمل اسم "الناتو في القرن الواحد والعشرين" أن الاعمال المعقودة على السلام جلوت متفائلة على نحو غير مناسب حيث ازداد عدم الاستقرار في مناطق متفرقة من أوروبا بسبب النزاعات الإقليمية التي غنتها العنصرية والعرقية الأمر الذي دفع أعضاء الناتو إلى التعهد بالدفاع المشترك والتعاون في إطار الحلف، وقد تمثل التعاون في أشكال مختلفة من التعاون السياسي والعسكري للحفاظ على السلام والاستقرار في أوروبا، حيث أوكلت القوات الناتو مهام جديدة كإدارة الأزمات والحفاظ على السلام وعمليات دعم السلام إضافة إلى تطوير القدرات الدفاعية بما تقتضيه التحديات الأمنية الجديدة، ويرى الناتو أنه تطور ليكون اليوم نواة شراكة حقيقية من أجل التعاون الوثيق بين الأم في نطاق أوسع<sup>1</sup>.

ومن ثم فإن حلف الأطلسي كمؤسسة لبرالية عسكرية وأمنية أورو أطلسية ساهم في كل الأحوال في إبقاء أوروبا في حالة سلم ومنع عنها الحرب العسكرية ورغم الخلافات حول أمركة أو أوربة الخلف، إلا أن الحلف يبقى ضمانة أساسية في حفظ المصالح والتبادل المشترك وتماسك العلاقات الاوروبية الامريكية، والذي من خلاله يمكن أن يعم السلام على أنحاء أوروبا بما في ذلك جنوب شرق القارة، ويسهم في تعزيز العلاقات الاوروبية الامريكية، إلى جانب باقي المؤسسات البرالية الغربية الاخرى كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العلمية التي جعلت من تداخل شبكة المصالح الأوروبية -الأمريكية أمرا يدعو إلى التعاون الثنائي بدل خوض غمار العداء غير المجدي بالنسبة لكليهما.

<sup>1</sup> مصطفى هلال مصطفى شتا، "دور حلف شمال الأطلسي في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة"، نقلا عن موقع:

<http://ramus.jeeran.com/Nato/archive/2007/2/160936.html> 12. 04. 2012

### المبحث الثالث: موقع العلاقات الأوروبية الأمريكية من منظوري مقاربتى البنائية والتبعية:

ثمة مقاربات نظرية أخرى تنظر إلى السياسة الدولية والعلاقات الدولية وتفاعلاتها بعد الحرب الباردة، سيما العلاقات الأوروبية-الأمريكية، من زوايا أخرى متجاوزة منظوري مقاربتى الفكر الواقعي والبرالي، على الرغم من نظرتها المختلفة للنظام الدولي وبيئته دون إهمال متغيرا القوة والمصلحة بين الدول. ومن بين هذه المقاربات النظرية نشير إلى المقاربة البنائية ومقاربة التبعية (النظرية البنيوية للإمبريالية).

#### المطلب الأول: البنائية والعلاقات الأوروبية الأمريكية: صناعة لهويت وتحديد للمصالح المشتركة

عتبر البنائية إحدى نظريات الاتجاه التكويني، والتي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، وبعد ركود نظري ومجز نظريات الاتجاه التفسيري في بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية، حاولت هذه النظرية الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بغية تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظري عامة للعلاقات الدولية، في ظل التحولات العالمية بعد الحرب الباردة، وبرز قضايا جديدة وتحولات في مفهوم الأمن، وبرز المتغير الثقافي كعامل أساسي في العلاقات الدولية ودوره الفعال في تحديد سلوكيات الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية. وطالما أن البنائية تهتم بمسائل تأثير الأفكار والقيم الهوية والمصالح كمسائل اجتماعية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية، نحاول في أن نخرج على الإسهامات النظرية والعملية للبنائية من خلال إبراز دور الأفكار والقيم والهويات في الساحة الدولية وتأثيرها في سلوكيات الفواعل الدولية خاصة الدول باعتبارها فواعل رئيسية في السياسة الدولية.

وتعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار البناء الاجتماعي، الذي بدأ في البروز كنافس معتبر للمدرستين السائدتين الواقعية والبرالية الجديتين، وقلما يخلو عدد من أعداد المجلات العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية، في السنوات القليلة الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي، الذي يركز على البناء الاجتماعي وعلى دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية سيما في العلاقات الأوروبية الأمريكية، ويتناول بالتحليل قضايا الهويات، ويرى بخلاف المدارس الأخرى المرتكزة ليس فقط على أهمية القوة في السياسة والمصالح والأفضليات والمثل العالمية، وإنما حول مدى إمكانية تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية يتحقق إلى جانب إدراج الجوانب الثقافية كذلك. ويطرح هذا المدخل الجديد أسئلة مثل: كيف شكلت هوية الدولة ؟ وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم ؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك

الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالحهم ومقدراتهم ؟ وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسات الدولة<sup>1</sup>، مثل الأمن القومي؟

ينظر إلى البنائية في بعض الأحيان على أنها اتجاه نظري جديد، إلا أنها في واقع الأمر اتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيسكاfo<sup>2</sup>، الذي - حسبه - أن العالم الطبيعي هو من خلق الله لكن العالم التاريخي هو من صنع الإنسان، ما يوحي بأن البنائية فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي<sup>3</sup>.

ويركز مدخل البناء الاجتماعي على البعد الثقافي والمؤسسي، ولا يطرق على الجانب المادي فقط، فالمدرسة الواقعية تعتقد أن البيئة العالمية والمحلية تنعدم فيها الجوانب الثقافية والمؤسسية، ويظهر بدلا عنها البعد المادي، الذي يركز على توازن القوى أو السياسة البيروقراطية، كما أن الخصائص التي تميز الدولة متأصلة فيها، وخارجة عن تأثير البيئة، لكن البنائية ترى أن البيئة الثقافية، لا تؤثر فقط في الحوافز التي تجابه سلوك مختلف الدول، لكنها تؤثر أيضا في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة<sup>4</sup>.

ومع نهاية الحرب الباردة برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهايتها سلميا، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والبرالية فشلتا في استباق هذا الحدث كما أنها وجدت صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصا ما تعلق الأمر بالثورة التي أحدثها "غورباتشوف" في السياسة الخارجية السوفياتية (سابقا) باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك<sup>5</sup>.

زيادة على ذلك وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ، أن نجد الباحثين قد لجؤوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محورا لاهتمامه<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> حسن الحاج علي أحمد "العالم المصنوع"، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، نقلا عن موقع: تاريخ الزيارة <http://hawariboumedien1510.maktoobblog.com> 2011. 10. 12

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص، 323.

<sup>3</sup> نفس المرجع ص، 323.

<sup>4</sup> حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص1.

<sup>5</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص324.

<sup>6</sup> ستيفن والت، "عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاع وزيدان زباني، ص:01. تاريخ زيارة موقع 12.12.2010

<http://www.gedicities.com/adolsggasm/IR>

وقد كان نيكولاس أنوف Nicolas Onof أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابة "عالم من صنعنا" حيث ركز فيه على انتقادات فرضيات الواقعية البنوية<sup>1</sup> وأيضا المقال الذي يرجع إلى Alexandre Wendt الملقب بأب البنائية، الصادر سنة 1992 والمعنون بـ:

"The Social construction of anarchy what state makes power politics of it."<sup>2</sup>

وعموما النظريات البنائية متعددة حتى داخل المنظور الواحد ويوجد هناك أكثر من اتجاه داخل هذا "البراداييم" ويبدو أن العامل الإستمولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة، وهنا قد نجد البنائيين الوضعيين، كما يسمون البنائيون الحدثيون أمثال ألكسندر واندت والبنائيون النيوكلاسيكيون أمثال N. Ounouf و Kratouchirll إلى الجانب Katzenstein peter، ومعظم هؤلاء يميلون إلى تبني إستمولوجية وضعية، أما البنائيون بعد الحدثيون أو بعد "البنويون" أمثال achely J. David Rechard R. B. Jwalker إلى جانب Campbett ، Derian ما يجمع هؤلاء المنظرين هو أن كل من الاتجاهين المذكورين داخل المنظور البنائي كونها جاء كرد فعل على الاتجاه السائد (الواقعي، اللبرالي) حيث يتحدث الجميع داخل المنظار البنائي، عن المعايير، والهوية والعوامل المثالية، وكما ذكر "جيفر شيكل" فإن معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية ولكنها وجودية<sup>3</sup>.

ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية واللبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطي مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول، إذن البنائية نهتم أساسا بمصدر التغيير والتحول، وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية منظور راديكالي للشؤون الدولية<sup>4</sup>.

بالإضافة إلى هذا ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن

<sup>1</sup> Stephen. M. Walt, International :one May theories :Förger Policy, spring 1998 PP. 40-41.

<sup>2</sup> Mythological debates : post-positivist approaches.  
<http://www.oup.co.uk/pdf/bt/jacksonsorensen/ch09.pdf>

<sup>3</sup> حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص، 02.

<sup>4</sup> Alexandre wendt « Anarchy is what states Make of it » the social construction of power politics », in; Mark V. Kauppi International theory, Realism, plualism, Globalisme, and Beyond, london, 3rd allud and Bacon, 1999 pp 434- 459.

البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعاً لذلك، ومن خلال ما سبق يتضح أن ما إذا كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أم قاري، ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، ويسحب الأمر ذاته عما إذا كان الألمان واليابانيون، سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم، بحيث يتبوأ أدواراً خارجية فاعلة، وعما إذا كانت الو. م. ، سترفض هوية تقضي بأن يلعب الأمريكيون دور دركي العالم<sup>1</sup>.

ومهما يكن فإن الموضوع المشترك بين كل هذه الاتجاهات يتمثل في قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وبالنتيجة يقومون سلوكياتهم<sup>2</sup>.

ويبدو أن البنائية بهذا البناء النظري المقدم حاولت أن تكون بمثابة حلقة وصل أو Bridge gaps تملأ الفراغ الناجم عن الانتقال من مرحلة الفلسفات الوضعية ممثلة في النظريات العقلانية إلى مرحلة ما بعد الوضعية ممثلة في المقاربات التمهيدية Deconstecturisme أو التأملية Replectivisme (النظريات النقدية وما بعد حداثة Post-Modernist وما يطلق عليها بعض المقاربات الراديكالية كونها اعتمدت على قطيعة مع مستويات البحوث الوضعية، وتبرز هذه السمة أكثر بالنسبة للبنائيون الحداثيون Constructions A Modernist خاصة مع كتابات Heyaund. W وبالخصوص على مستوى منهج البحث لديه المعتمد أساساً على المعطيات التجريبية empirical data. لدى فالبنائية هي محاولة تركيب أكثر من أنها شكل أو تحدي لأبحاث ne0 neosynthesis- (الواقعية الجديدة والبرالية الجديدة)<sup>3</sup>. ولذا يعتقد البعض أن الأهمية النظرية للبرنامج البنائي تكمن في مواقفه الاستومولوجية الأنطولوجية والمعارية الوسطية<sup>4</sup> إذ تمثل البنائية تصوراً وسطياً.

إذن اعتماداً على تصورات وإدراك Alexandre W فإن البنائية تنطلق من الافتراضات التالية:

- 1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- 2- البني الأساسية للنظام القائم، مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective

<sup>1</sup> Stephen. M. Walt, op, cit, p 41.

<sup>2</sup> George Robertson, « social constructivision Applied : kosovo and it implications for the global order in the new millenium (wtp://www. ac. uk/politics/publications/jounvuls/erwp/kosova).

<sup>3</sup> ستيفن والت، مرجع سابق، ص: 02.

<sup>4</sup> J-F (THI BAULT). Presenter et connaitre les relations international : Alexendre wendt Et le paradigme constructive, Note de Recherche no 07. (http://www. er. upan. capurable/ceptes/not7. html)

3- هويات ومصالح الدول، تتشكل معظم أجزائها بفعل البني الاجتماعية، كثر ماهي موجودة بشكل منعزل في النظام الدولي<sup>1</sup>.

لكن يثار النقاش حول وحدوية الدول ومركزيتها في التحليل لدى البنائين، فليس كل البنائين يتبنون هذا الطرح، فبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدولاتية - Non States-actors بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيراتها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها، ويعتبر هذا تنوع في الطرح الواقعي في هذا المجال، بالإضافة إلى هذا أن الدولة عند البنائين لا يتم معالجتها انطلاقاً من منطلق الطرح الواقع بمعطى مسبق بل من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية<sup>2</sup>.

وانطلاقاً من هذه الافتراضات تحاول البنائية بناء نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية، ولهذا نحاول ربط البني، الفاعلين وادراكاتهم للواقع في علاقة دياليكية متعددة الاتجاهات، فالعلاقات الدولية إذن تهتم قبل كل شيء بأفعال ووقائع اجتماعية تشارك في البنية الاجتماعية<sup>3</sup>.

وقد حاولت البنائية كإطار نظري الإجابة على كثير من الأسئلة المطروحة ليس فقط على مستوى استيمولوجي للعلاقات الدولية، بل على مستوى أشمل بالمعرفة الاجتماعية، ولعل أهم إسهام نظري إستيمولوجي هو محاولة إيجاد حل الإشكالية علاقة الفاعل Agent - كما سنرى لاحقاً - أو ما يسمى الفاعل / النية واشكالية الفصل بينها من عدمه بين الواقعيون الجدد والبنائيون<sup>4</sup>.

فمن حيث نظرتها للعلاقات الدولية، ترى البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي، لتتفق بذلك مع هندلي بول Hendley Bull، الذي يرى هو الآخر أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع فوضوي، غير أن البنائية ترى -عكس هندلي بول- أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية، والتي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، فبالإضافة إلى الفواعل عبر الوطنية والحركات الاجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية والوطنية كما أن المجتمع

<sup>1</sup> J-F (THI BAULT) : presenter et connaitre les relation internationale : Atexendre Weiredt et le paradigme constructive » Note de recherche no 07. (<http://www.er.upan.capnoble/ceptes/>)

<sup>2</sup> Alexendre Wendt , op. cit. , P 397.

<sup>3</sup> Pierre (villa) , "La Méditerranée comme espace inventé", Jean Mouref working paper, Novembre 1991, N° 25,019.

<sup>4</sup> Ibid.

الدولي -حسب البنائية- لا يمثل حاصل جمع هذه الفواعل بل هو كائن آخر Other entity يؤثر ويتأثر بأجزائه، لتتفق في هذا الإطار مع الواقعية حول الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي<sup>1</sup>.

وتطرح البنائية عموماً حسب الكسندر واندت ثلاث اقتراحات أنطولوجية أساسية كالتالي<sup>2</sup>:

(1) أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.

(2) دور الهويات وتأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها.

(3) التداخل بين البنية Structure والفاعل Agrent.

غير أننا سنركز فقط في دراستنا هذه على دور الهويات وتأثيرها على سلوك الدول كفواعل رئيسية في السياسة الدولية والعلاقات الدولية سيا في العلاقات الأوروبية الأمريكية، حيث اقتحمت الحداثة والنظريات النقدية مجال العلاقات الدولية مثل الحمى، والان يبدو أنه جاء دور الحركة البنائية، حيث يتحدث الجميع عن المعايير، والهوية، والعوامل المثالية، وكما ذكر "جيفر شيكل"، ( فإن معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية ولكنها وجودية. ويعتبر A.WENDT أن الهوية هي أساس وقاعدة المصالح، بمعنى أن الهوية هي التي تحدد المصالح كما يرى البنائيون تأن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية كبرى للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضاً لسلوكيات تحظى بالقبول<sup>3</sup>. ويصبح السؤال المحوري هنا، هو كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية، والدولة في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جلياً في رفضها للمفهوم الكلاسيكي للمصلحة interest، فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي، بل ومن طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية، فالمصلحة لم تعد -حسب البنائيين - تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل وبمعزل ضمن النظام الدولي، أي أن اعتبارها معطي مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، ويشير البنائيون أن الهوية، لا تحدد فقط فقط وبناء على دور البنية ذات الطبيعة أو البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين، بل هو نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات، وبالتالي فإن المسار وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Alenander (WENDT),op,cit, pp 450-451.

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 223.

<sup>3</sup> Alexandre Wendt opcit p : 451.

<sup>4</sup> Ibid.



فالهويات والمعايير والثقافة عناصر تلعب دور مهم في السياسة العالمية، فقد شهدت العشرية الأخيرة من القرن 20 الماضي، تزايد الاهتمام بتصور الثقافة، وقد تزامن ذلك مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط، فقد استعمل كل من "توماس بيرقر" و"بيتر كاتزنشتان" المتغيرات الثقافية لتفسير على سبيل المثال نزوح ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات. كما قدمت "إليزابيث كير" تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا، في فترة ما بين الحربين، أما "لين جونستون" فقد قامت بتقصي حالات الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيا تعتبره "واقعية ثقافية متجذرة، في حين تعتبر هذا الاتجاه التفكير، حيث يستند طرحه على القول بأن الانتماءات الثقافية الواسعة أصبحت الآن تحل محل الولاءات القومية، لكن وبالرغم من أن هذه الأعمال وغيرها تقارب للثقافة في مفهومها الواسع، غير أنها أبعد من أن تقدم لنا فهما كاملا حول كيفية تفعيلها، والمدى الذي يمكن أن تأخذ آثارها، إلا أن المقاربات ثقافية التوجه أصبحت جد شائعة في السنوات الأخيرة، يعتبر هذا الاتجاه وجها من أوجه الاهتمام الواسع بالقضايا الثقافية في الأوساط الأكاديمية وضمن النقاش العام على حد سواء) كما أنه وفي جانب منه يعتبر ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية والوطنية والثقافية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي<sup>1</sup>. (تأثير البعد الثقافي وتصاعد حدة النزاعات الإثنية والعرقية التي تعود أسبابها إلى الاختلافات في التركيبة الثقافية والهوية للأطراف المتنازعة تغير المقاربة الأولية للنزاعات العرقية، تعتقد أن الخلاف العرقي هو في حد ذاته السبب الأول للنزاع، وأن الجماعات العرقية هي الفواعل الأساسية في هذه النزاعات، فهي تستقي سلوكها النزاعي من القيم العرقية (الهوية)، وتعتبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى، ويزيد سلوكها النزاعي كلما زاد انتمائها إلى الجماعة وفي هذا الإطار يرى "هنتون" أن الثقافة هي المصدر الأساسي الجديد للنزاعات على المستوى الدولي ويقول في هذا الصدد: "غالبا ما تحدث نزاعات جديدة هي في الحقيقة قديمة مع أطراف جدد في حقيقة الأمر أطراف قدامي، تحمل امالا جديدة هي في واقع الأمر أعلام قديمة"، يعني أن هذه التراكمات الحضارية الثقافية تكون خزان يغذي النزاعات بين الدول<sup>2</sup> وقد اكد هنتون علما، المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا في المقام الأول أو اقتصاديا في المقام الأول، فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية.

<sup>1</sup> ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة، مرجع سابق، ص 03.

<sup>2</sup> James Graham « samuel 1 P Huntington clash of civilizations, <http://www.historyrb.com/world/clashofcivilizations.shtml>).

الهوية)، وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية للسياسة العالمية، سوف تحدث بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة، وسوف يكون صدام الحضارات خطوطاً لمعارك المستقبل<sup>1</sup>.

أما إذا حاولنا إسقاط التحليل البنائي من خلال توظيف المدخل الهوياتي على العلاقات الأوروبية الأمريكية التاريخية والاستراتيجية بغية فهمها، فنجد أن القيم الهوياتية كاللبرالية، الحرية، الديمقراطية، وحقوق الإنسان، قد لعبت دور كبير في تعزيز التضامن الأوروبي الأمريكي منذ الحربين العالمية الأولى، وتجلت منذ غار الحرب العالمية الثانية وتجلت أكثر في إطار التحالف الأوروبي الأمريكي خلال الحرب الباردة، ضد التهديد السوفييتي السابق، على الرغم من طغيان الإعتبارات الأمنية والعسكرية الصلبة على الجانب القيمي والهوياتي اللين على التحالف الأوروبي الأمريكي في إطار الحلف الأطلسي، غير أنه وبعد الحرب الباردة واندثار التهديد السوفييتي المحدد ايدولوجيا وجغرافيا، وبغض النظر عن الانصراف الاحادي الأمريكي على الزعامة العالمية في إطار النظام الدولي الجديد والتعامل مع الأمريكي مع الأوروبيين "بعقلية الحرب الباردة كتابع مدين للولايات المتحدة ووصايتها عليهم، وبغض النظر أيضا عن الطموح الاستقلالي السياسي - الأمني الأوروبي عنها، إلا أنه كان للسند الهوياتي والقيمي دورا كبيرا في إعادة الإعتبار لتماسك العلاقات التاريخية والإستراتيجية المعبر عنها- في إطار استمرار عمل الحلف الأطلسي وإيجاد مرات وجوده وتحركاته من خلال تكليفه بمهام عديدة، وتكييفه مع الأوضاع والتحديات والرهانات الأمنية الجديدة التي تعتبر في نهاية المطاف خادمة بشكل أو بآخر للقيم الهوياتية المشتركة، كما تخدم هذه الأخيرة الاستراتيجيات العسكرية للحلف بدورها. وقد تمثل هذا البند الهوياتي في قيم اللبرالية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها، التي سعى لإثبات وجودها الطرفان الأوروبي الغربي (تحديدا) والأمريكي طيلة صراعها مع الإتحاد السوفييتي السابق قائد المعسكر الشرقي في فترة الحرب الباردة ومن ثم كان لزاما عليها الحفاظ عليها بعد الحرب الباردة، كمقومات للحضارة الغربية المشتركة " المنتصرة" من وجهة النظر الأوروبي أمريكية وضرورة عولمتها كونها إصاة البشر من برائن الصراعات الكبرى ومشاكل التخلف والفقر بزعمها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، وآخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية. وموقع العالم الاسلامي فيها، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2009، ص 02

وعلى الرغم من بعض التحفظات من جانب بعض الدارسين حول مسألة وجود هوية أوروبية أمريكية مشتركة من عدمها، إلا البعض منهم يشير استنادا إلى المعايير والقيم الهوياتية الغربية المذكورة، التي يتبناها الغرب عموما ويدافع عنها، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وفي ظل عولمة القيم الثقافية الغربية، وبغض النظر عن أهداف الغرب الاستراتيجية العالمية، إلا أنها شكلت إطارا هوياتيا مشتركا، بالإشارة إلى موقع منظومة القيم الغربية المشتركة كمقومات للحضارة الغربية في إطار العلاقات الأوروبية الأمريكية عموما، وفي إطار مؤسسة حلف شمال الأطلسي تحديدا بعد نهاية الحرب الباردة وبروز مسألة الهوية الأمنية الأورو أطلسية التي في حد ذاتها بقدر ما تركز على المصالح المشتركة، فهي أيضا تقوم على السند الهوياتي الحضاري الغربي المشتركة الذي يشكل إطارا عاما إحدى أعمدة التحالف رفقة المصالح المادية الأخرى للطرفين الأوروبي والأمريكي كما أن هذه المؤسسة (الحلف الأطلسي الليبرالية - الامنية والعسكرية الغربية القديمة الجديدة لا ترى نفسها مجرد حلف عسكري، بل تؤكد على أنها مجموعة ديمقراطية ليبرالية مؤسسة على مجموعة من القيم أهمها الديمقراطية كدعامة هوياتية إلى جانب الدعامة العسكرية. إذ أنه تجلّى في مقدمة الوثيقة التأسيسية للحلف عام 1949 تأكيداً على جانب القيم أولاً بعبارة تقول "إن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية، في المجال الجغرافي لشمال الأطلسي" وبعد ذلك يأتي تأكيد الجانب الأمني العسكري بأن الدول الأعضاء عازمة على توحيد جهودها من أجل دفاعها الجماعي والحفاظ على السلام والأمن<sup>1</sup> ولا شك أن الارتباط التاريخي الحضاري الثقافي الديني الوثيق بين مجتمعات جناحي شمالي الأطلسي في أوروبا وأمريكا الشمالية- لعب دورا في تشكيل الأرضية المشتركة على الصعيد الأمني العسكري كما يمثلها الحلف، بما جعل نوعا من التواءم بين منظومة القيم الثقافية والسياسية الليبرالية وبين المصالح الاستراتيجية الكبرى، ومن ثم في العلاقات الأورو- أمريكية عموما<sup>2</sup>.

وقد تعززت الدعامة الهوياتية الأورو أمريكية والأطلسية عموما بمرور الزمن، خاصة مع تحول كل أعضاء الحلف إلى ديمقراطيات خلال الحرب الباردة وبعدها. كما أن توازن الرعب النووي فتح المجال للتركيز على الصراع السياسي والأيديولوجي لاستحالة المواجهة العسكرية المباشرة، فكان تعزيز القيم الديمقراطية الليبرالية في حد ذاته تعزيزا للحلف وللحلفاء الأوروبية الأمريكية تحديدا. كما أن تقسيم

<sup>1</sup> ليلي مرسى، أحمد وهبان: حلف شمال الأطلسي، العلاقة الأوروبية الأمريكية بين التحالف والمصلحة، 1945 - 2000، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص45.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص02.

العالم إلى "أم حرة" و"دكتاتوريات" الموروثة عن الحرب الباردة، استمر بعد نهايتها ليترسخ في النسق العقدي للقادة الغربيين، ولم يكن الخوف من التهديد السوفييتي يخص الجوانب العسكرية فقط، بل كان يشمل إمكانية تخريب الأنظمة الديمقراطية من الداخل أعمال انقلابية لأحزاب شيوعية. وهذا ما يعزز فكرة أهمية الدعمة الهوياتية على العسكرية، على الأقل من حيث مدرجات التهديد. ويدل استمرار الحلف بعد اختفاء هذا التهديد على قوة الروابط الهوياتية، إذ لولا السند الهوياتي لما تمكنت المصالح الإستراتيجية وحدها من الإبقاء على الحلف، وعلى تماسك العلاقات التاريخية والاستراتيجية الأوروبية الأمريكية بعد الحرب الباردة. وبالمقابل تبقى منظومة القيم المشتركة، بحاجة إلى الدعمة العسكرية، بل يجب توافر للدفاع عن المصلحة المشتركة، وتجسير الاختلاف حول مصالح الحلفاء بسبب حالة الارتباك الهوياتي التي يمر بها التحالف أحيانا، إلا أن الدعمة الهوياتية تبقى دائما على خط التضامن الضروري، وللحلف وظيفة أمنية، فهو يحافظ على استقرار أوروبا حائلا دون عودتها إلى صراعاتها التقليدية، وبالتالي فإمكانية تعبئة المرجعية الهوياتية للمجموعة الديمقراطية الأوروبية الأمريكية هي التي أعطت معنى جديدة للحلف وللحلفاء الأوروبيين، والتي تتحو كما ينحو الحلف لتكون الغلبة فيها للبعد الهوياتي على الوظيفة العسكرية التقليدية بالنسبة للحلف، وعلى رأس الانشغال السياسي الأمني ومراقبة التنافس الاقتصادي والانتماء الثقافي الحضاري المشترك بالنسبة للعلاقات الأوروبية الأمريكية عموما<sup>1</sup>، وربما يكمن نجاح حلف شمال الأطلسي في خدمة العلاقات الأوروبية الأمريكية بدعامته الهوياتية إلى جانب الدعمة العسكرية، والذي يشكل منبرا للتشاور والتعاون وتقاسم المصالح اللبرالية في أنه شدد على القيم المشتركة بين الدول الأعضاء لأنه لا جدال فيها، بينما المصالح قد تختلف، لذا كانت القيم الهوياتية المشتركة المحرك الأساسي للحلف ومبرره الشرعي ومجمع العلاقات الأوروبية الأمريكية، فائرا في سلوك أعضائه لأنه يذكرها بعمق هذه القيم المشتركة التي تستدعي كلما اقتضت ضرورة الخلافات ذلك للإبقاء عليها تحت سقف منخفض ومحدود<sup>2</sup>.

وقد ساهم حلف شمال الأطلسي في تعميق وعي دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى جانب الدول الاعضاء الأخرى بالانتماء إلى مجموعة أطلسية ذات هوية أمنية واحدة باستثناءات محدودة، مساهما بذلك في صياغة وصقل الذات الأطلسية التي تشكل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية جناحيها. وبالتالي صياغة علاقتها البينية وعلاقتها مع الآخر. وحتى حينما تصل الخلافات إلى مستويات عالية (كما كان

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 03

<sup>2</sup> Abdenmour Benantar, « NATO, Maghreb and Europe » Mediterranean Politics, Vol. 11, n 05, July 2006, p 23.

في غزو العراق)، فإن الحد الأدنى من التضامن الغربي البيني يبقى قائماً بفضل هذه الأرضية المشتركة من القيم والهوية المشتركة. فدول الحلف المناوئة للتدخل الأميركي في العراق لم تتم هزيمة الولايات المتحدة هناك، لأنها لا تريد ولا تتصور دعم هزيمة قيم الحرية والديمقراطية أمام الدكتاتورية بغض النظر عن الأهداف الإستراتيجية الأميركية.

وقد ساهم الحلف بشكل كبير في ترسخ هذا الوعي والهوية الإستراتيجيين. وقد عبر عن ذلك التضامن الأوروبي الأمريكي على لسان وزير الخارجية ورئيس الوزراء فيما بعد الأسبق "دومينيك دي فليبان" في الساعات التالية من الغزو الانجلو - الأمريكي للعراق مارس 2003 عندما كانت بلاده ترأس الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي قائلاً: "بأن فرنسا لا تتمنى هزيمة الولايات المتحدة في العراق، وإذا ما استخدم صدام حسين أسلحة كيميائية ضد الأمريكيين فإن فرنسا ستقف إلى جانب الديمقراطية الأمريكية ضد الديكتاتورية العراقية"<sup>1</sup>. مما يوحي بصدقية التضامن الأوروبي الأمريكي الذي تعكس الهوية الغربية المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة. ومن ثم فإن أن منظومة القيم الهوياتية، ورغم الاختلاف حول المصالح بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة بشأن العراق إلا أنها لعبت فعلاً دوراً حيوياً في إحداث الانسجام والتوافق من جديد في العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد اكتمال الغزو، ولعل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة على قادة الثماني الكبار في سي آيلند بولاية "جيجورجيا" في جوان 2004، وبغض النظر عن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، إلا أن التوافق الأوروبي الأمريكي كان واضحاً خصوصاً لما سارعت فرنسا والمانيا إلى تبني قبول المشروع باسم جديد مشروع الشرق الأوسط الموسع. ومهما كان التباين في المصطلحات إلا أن التوافق بين الطرفين كان حاضراً يعكس نشر القيم الغربية والحفاظ عليها في نهاية المطاف<sup>2</sup>.

ومع الإقرار بحقيقة أن الهويات لا تولد مكتملة بداية، بل هي صيرورة تاريخية تختلط فيها الثقافة والقيم بالمصالح السياسية والعسكرية. وعلى هذا الأساس، فمع توسيع الحلف الأطلسي الذي يشكل نواة العلاقات الأوروبية الأمريكية، ليشمل دولاً كانت خصوماً له في السابق في شرق ووسط أوروبا، فقد كان معيار منظومة القيم الهوياتية الغربية حاضرة في عملية توسعته وكان قبول عضوية الدول الشرقية محكوماً بمعايير ديمقراطية، وليس بمراعاة ما يمكن أن تقدمه للأمن الأطلسي فقط، وبالتالي تراجعت المعايير

<sup>1</sup> محمد السيد سليم: "السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط، توافق أم تعارض؟"، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 45، نوفمبر، ص14.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 14.

العسكرية لصالح المعايير القيمية الهوياتية، وفي هذا دلالة على تحول الحلف حتى في هويته، فهو لم يعد يقوم على البعد العسكري بالدرجة الأولى، وإنما على هوية ومنظومة قيمية تساهم في تحديد السلوك العسكري من جهة، وكذلك في خدمة الهوية الغربية المشتركة من جهة أخرى رغم الدوافع الاستراتيجية لتوسعة الحلف الأطلسي الذي يخدم العلاقات الأوروبية الأمريكية التي لا تخلو من هوية المحتوى ولهذا يتوافق توسع الحلف الأطلسي مع المقاربة المنظار البنائي الذي يقول بأن الهوية هي التي تحدد المصالح، إذ رغم دوافع الحلف الإستراتيجية فإن تدخلاته اطلسية هوياتية المحتوى أيضاً، بمعنى أنه يتدخل لأن هويته تجعله يتصرف بهذا الشكل، فالتدخل في أفغانستان مثلاً هو في نظر دول الحلف تعزيز للتضامن بين الديمقراطيات، وفي نهاية المطاف الدفاع عن قيمها وهويتها، وعولمة القيم الأطلسية الليبرالية عموماً<sup>1</sup>. ومهما يكن الأمر، وعلى الرغم من بعض التحفظات بشأن وجود هوية أورو أمريكية من عدمها، إلا أن القيم الهوياتية الغربية أصبحت في الأساس بعد الحرب الباردة الدعامات الأساسية لتماسك العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي أثبت وجوده واستمراره من خلاله تكامل منظومة القيم الغربية مع المصالح المشتركة، بحيث كان التضامن الغربي في الأوقات الحرجة حاضراً، يتجاوز الخلافات البراغماتية أو على الأقل يؤجلها إلى حين فكانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، ثم تعرض بعض العواصم الأوروبية إلى التفجيرات فيما بعد، بمثابة الدليل الواضح على التضامن الغربي والأطلسي عموماً والأورو أمريكيي تحديداً، في مواجهة ما يسمونه بالإرهاب الذي لا يهدد فقط المصالح المادية الأورو أمريكية من المنظار الأورو أمريكي، وإنما يهدد مكتسبات الحضارة الغربية من قيم الحرية والليبرالية والديمقراطية، التي لطالما عملت على إثبات وجودها طيلة عقود طويلة من الصراع الأيديولوجي في فترة الحرب الباردة، والتي أضحت تشكل المرجعية الغربية السائدة في طريق الانتشار العالمي، والتي تحدد شكل المصالح الغربية وتضبط اتجاه ينحسرها وسبل تقاسمها من خلال التعاون المشترك بالشكل الذي يحفظ تماسك العلاقات بين الأوروبيين والأمريكيين<sup>2</sup>. ومن ثم فإن البنائية كمقاربة نظرية قد حاولت تقديم إسهاماتها من خلال التأكيد على دور القيم الهوياتية كأساس لادراك المصالح في العلاقات الدولية سيا العلاقات الأمريكية على سبيل المثال، وكيفية تأثيرها في سلوكيات الدول المجموعات المختلفة، وكيفية إدراك هذه المجموعات والدول لهوياتها ومصالحها في ظل بيئة دولية فوضوية، رغم عدم استبعاد المنظور البنائي المتغير القوة التي تبقى في نهاية الامر

<sup>1</sup> Thomas Lindemann , « Identités démocratiques et choix stratégiques », Revue Française de sciences Politiques, Vol. 54,n,Octobre, 2004, p 33.

<sup>2</sup> Abdennour Benantar, op. cit,p24.

خادمة للمسائل الهوياتية كما هو الحال للحلف الأطلسي بالنسبة للهوية الغربية والأطلسية، بمعنى أن الجديد الذي جاءت به البنائية على المستوى الإستمولوجي هو الجمع بين الجانب الصلب والجانب اللين من الظاهرة، أي الجمع بين القوة والثقافة وبين الهوية والمصلحة، حسب البنائية لم تعد النظرة التقليدية الصلبة للظاهرة تسيطر، فلا وجود لمفهوم القوة بعيدا عن تأثيرات العامل الثقافي، كما لا يمكن تجاهل الصراع بين الهوية والمصلحة في تحديد وإدراك تصورات الدولة ومواقفها<sup>1</sup>.

غير أنه إذا كان لا يمكن إهمال الافتراض القائل بأنه لا يمكن تجاهل الصراع بين الهوية والمصلحة، فإننا نكون هنا أمام مثال حي عن الولايات المتحدة وسلوكاتها الخارجية على الساحة العالمية، وتأثير قيمها الخاصة على هذه السلوكات وعلى الرغم من ارتباط هذه الأخيرة بطريقة أو بأخرى بالهوية الأطلسية والقيم الهوياتية الغربية الحديثة المشار إليها سابقا، إلا أن عقيدة هذه الهوية في حد ذاتها مرتبطة محتوى "الأنا" الأمريكي، وربما هذا ما يفسر المعارضة الفرنسية لإصباح الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم الامركة على مفهوم العولمة من منظور أمريكي خصب وربما تتبع من هنا مسألة التحفظ الذي تباه بعض التارسين بشأن وحدة الهوية الأوروبية -أطلسية، حيث يرى هؤلاء، أن الولايات المتحدة تعاني من عقدة الهوية ومدى علاقاتها التاريخية بأوروبا، ولذا نجد أنها تحاول توظيف القوة بمختلف رموزها وخاصة العسكرية والتكنولوجية الفائقة خاصة في ظل الأحادية القطبية العالمية لصناعة هوية أمريكية مركزية قائمة على الحضارة المادية، وجعل نفسها المركز وأوروبا والعالم محيطها، وهذا ما يفسر إن صح الإسناد الجنوح الهيمناتي" الأمريكي، الذي هو في نهاية الأمر إحدى الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المرتبطة بالمصالح الأمريكية العالمية، لتعويض ما يمكن تسميته بالنقص الهوياتي الأمريكي الخاص وإيجاد السند الهوياتي الديني والحضاري، وصرف حدود الغور التاريخي الأمريكي من الأسلاف الأوروبيين والرقيق الإفريقي في نطاق ههنتها العالمية، بحكم أن الولايات المتحدة وعلاقاتها التاريخية بأوروبا، هي إمتداد أوروبي في الأساس ومستعمرة أوروبية وبريطانية تحديدا<sup>2</sup>، ولم يمض على إكتشافها خمسة قرون وأربع عشرة سنة من الآن (1498-2012)، على يد الرحال الإيطالي " كريستوف كولمبوس" العالم 1498، ثم فيما بعد من قبل " أمريكيوس فيسبوتشي" التي سميت باسمه.

<sup>1</sup> ألكسندر، ويندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2006، ص 88.

<sup>2</sup> راسل، جاكوبي، نهاية البيوتوبيا، ترجمة فاروق عبد القادر، الكويت، مطابع الوطن، 2001، ص 159.

ولذا، فإن القوة الأمريكية من وجهة نظرنا - بمختلف رموزها، هي التي تشكل عاد الزعامة الأمريكية على العالم في ظل بيئة دولية فوضوية تفتقد إلى سلطة دولية تضبط سلوكيات الوحدات السياسية الدولية، جعلت من الدول الأخرى بعد الحرب الباردة إما تابعة أو متبوعة، يتحكم فيها عاملا القوة والمصلحة ويغذيها مفهوم هوية الأقوى، الذي دوما يحاول تجسيد هويته على تابعيه. وهنا إذا سلمنا أنه في هذا العالم ثمة عالم متقدم وآخر متخلف، فإن المتقدم يسعى لفرض هويته بما يخدم مصالحه على العالم المتخلف. وهنا مجال تفسير المقاربة الماركسية الجديدة. وبالمقابل إذا سلمنا أن العالم الغربي المتقدم في حد ذاته يتفاوت من حيث القوة فإن الأقوى الذي يحاول فرض قيمه وهويته بما يخدم مصالحه على باقي الأطراف.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية مركزا للعالم المتقدم الرأسمالي، بحكم تفوقها المطلق على باقي القوى المتقدمة الأخرى، كحلفائها الأوروبيين الذين رغم قوتهم الاقتصادية والتجارية العالمية، ما فتئوا يسعون للتحرر من قيود الأنانية والتبعية السياسية الأمنية الأمريكية رغم الجهود المبذولة حيال ذلك.

لكن رغم ذلك، يمكن القول بأن القيم الهوياتية المتشابهة بين الأوروبيين والأمريكيين، التي لا يختلف الإثنان حول أهميتها بالشبهة المصالحها، وإن اختلفت هذه المصالح وسبل ادراكها على الساحة العالمية والإقليمية، إلا أنها يجدان في فيها سندا قويا لتهديب تلك الخلافات المصلحية بمجرد استدعائها، ومن ثم الحفاظ على العلاقات التاريخية والاستراتيجية بينها ولذا فالمقاربة البنائية فتحت لنا بابا آخر لفهم تماسك واستمرار العلاقات الأوروبية الأمريكية من مدخل القيم الهوياتية المشتركة الأورو"أطلسية، رغم توصيف البعض بتبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة سياسيا وأمنيا للولايات المتحدة وفي إطار الحلف الأطلسي واقعا.

### المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الأمريكية من منظور التبعية

يعتبر مصطلح التبعية من أهم المصطلحات المستخدمة والعلوم السياسية وخاصة في العلاقات الدولية، فهي الكلمة المفتاحية التي انصهرت في مقاربة نظرية منذ تساعدنا على فهم وتحليل العلاقات بين الدول سيما العلاقات الأوروبية الأمريكية سواء كان ذلك في المجال السياسي الأمني والاقتصادي، أو الثقافي. فعلى الرغم من القوة الاقتصادية الأوروبية المضاهية والمنافسة للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال من الناحية السياسية والأمنية والعسكرية واقعا يزرع تحت نير التبعية للولايات المتحدة في ذات المجال، بدليل محدودية مواقفه السياسية الدولية وقصور تحركاته الأمنية



العسكرية بدون الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، على الرغم من الجهود التي ما فتى يبذلها الاتحاد لترجمة قوته الاقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية قادرة على تحقيق الاستقلالية السياسية الامنية والعسكرية عن الارادة الامريكية والحلف الاطلسي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا، أو محاولات فرض نظام التعددية القطبية وتغير ميزان القوى الدولي الحالي، والتحرر من قيود الهيمنة الامريكية المرتكزة على أسس القوة بمفهومها الشامل وخاصة القوة العسكرية والدبلوماسية. وانطلاق من هذا الواقع، نحاول تقديم تفسير لحالة العلاقات الاوروبية الامريكية من منظار مقارنة "التبعية"، بمفهوم يتجاوز المفهوم الماركسي للتبعية، المتمثل في النظرية البنوية للإمبريالية ( Théorie Structurale de l'impérialisme).

فإذا كان تيار المركز - المحيط كتيار فكري للمنظور النيوماركسي يلخص العلاقات الدولية على أنها علاقات سيطرة وتبعية في إطار ثنائية المركز المحيط الملازمة للنظام الرأسمالي، وكما يعتقد مفكرا العالم العربي سمير أمين وسعد زهران أن وجود طرفان تتويان مختلفان جدريا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ يدعم على تكريس الوضع القائم، في عالم به مركز يملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل وسائل التطور، ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الامكانيات والوسائل ولا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز، الذي بدوره يصدرها إلى المحيط في شكل مواد مصنعة ونصف مصنعة بأسعار لاهبة. أو بالتعبير الماركسي اللينيني فإن المركز يستحوذ على بنية اقتصادية قوية مكنته من السيطرة على دول المحيط ليس فقط اقتصاديا، وإنما أيضا سياسيا التي تعاني من هشاشة وتشوه بنيته الاقتصادية التحتية التي تبطبيعة الحال - تنجر عنها أزمات سياسية فتكون أكثر عرضة إلى تحكم المركز لقراراتها السياسية وتكون مرتهلة إقتصاديا له في كل الأحوال<sup>1</sup>. إلا أن الترويجي "جون غالتينغ كأبرز المفكرين غير الماركسيين المساهمين في هذا التيار، يدلي بأرائه بشأن تيار المركز - المحيط، عندما يصف العلاقة بين هذه الثنائية بالعلاقة الامبريالية لأنها قائمة في اعتقاده على الهيمنة والاستغلال، نتيجة لتناقض المصالح بينهما<sup>2</sup>.

غير أننا في هذا الصدد ومن خلال اسهامات عالتينغ، لا نركز على علاقة التبعية بين المركز بمحيطه بقدر ما نركز على تبعية مركز محيط المركز إلى المركز في محاولة لتفسير موضوعنا من مقرب التبعية، لأن غالتينغ لا يتحدث على مركز واحد أو محيط واحد، وإنما على مراكز ومحيطات، مراكز

<sup>1</sup> عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 222.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 222.

على مستوى المركز والمحيط، ومحيطات على مستوى المركز والمحيط، في حين أن هناك علاقة واحدة بينها هي علاقة سيطرة وتبعية<sup>1</sup> في نهاية المطاف خاضعة تلك السيطرة والتبعية إلى عامل القوة بمفهومها الشامل.

ويتخلل جون غالتينغ عن التحاليل الماركسية القائمة على مفهوم "التبعية" (وهي بالأساس تحاليل مدرسة التبعية) متمسكا برؤية "مركز محيط" ( Centre-peripherie ) التي يسقطها على المستويين المحلي والدولي في الوقت ذاته، فحسب غالتونج، "يتكون العالم من أم (Nations) مركز وأم محيط، وكل أمة لها من جمتها مركزها الخاص ومحيطها الخاص<sup>2</sup>. إذن، حتى ما يعتبر مركزا بموجب تحاليل مدرسة التبعية هو في الواقع مقسم إلى مركز ومحيط، لأن دول المركز ليست كلها على المستوى نفسه من القوة. هذه الرؤية لبنية العلاقات الدولية هي حاصل توسيع النموذج الماركسي للعلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي الذي قام به غالتينغ، فكما هناك مركز ومحيط على صعيد كل مجتمع وطني، أي هناك برجوازية وطنية وبروليتاريا وطنية، يوجد أيضا مركز عالمي ومحيط عالمي، أي اقتصاديات رأسمالية واقتصاديات غير رأسمالية.

بين المراكز والمحيطات، تنشأ علاقات تؤسس لإمبريالية بنيوية عندما يشيد مركز أمة من المركز مركزا في أمة من المحيط بغرض تحقيق مصالحها المشتركة" وعلى حساب مصالح محيطه الخاص، وفي الواقع الملموس، وفي إطار علاقة إمبريالية، نجد دائما أن مركز المركز يتحالف مع مركز المحيط لاستغلال محيط المركز ومحيط المحيط في الوقت ذاته.

وتتأسس نظرية "الإمبريالية البنيوية" لغالتينغ على مفهوم "العنف البنيوي"، وبالتالي فإن فهم الأولى لا يمكن أن يتأتى قبل فهم الأخير. ينشأ العنف البنيوي حسب غالتينغ بمجرد أن يقع البشر تحت تأثير معين بطريقة تجعل إشباعهم الحالي، الجسمي والعقلي، أقل من إشباعهم الكامن"، بعبارة أخرى، كل تأثير - ولو لم يكن ماديا ومباشرا - يؤدي إلى تفهقر الحالة الجسمية والعقلية للإنسان ويحول دون وصوله إلى الحالة التي يستحقها أو يطمح إليها هو عنف بنيوي، وان هذا التعريف قاد التونغ إلى تعريف السلام كمرادف للعدالة الاجتماعية، وكمرادف للتوزيع المتساوي للسلطة والموارد داخل المجتمع، سواء حصل ذلك على الصعيد المحلي أو الدولي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 224.

<sup>2</sup> Dario Batistella, Théories des relations internationales, Paris, presses des sciences po, 02ème éd, 2006, p. 238.

إنه لهذا المفهوم من العنف البنيوي بالتحديد تأخذنا النظرية البنيوية للإمبريالية عند غالتينة: الإمبريالية ليست خطوة في مسار توحيد العالم السائر نحو مجتمع دون طبقات (وفق الطرح لينين وبوخارين)، ولا في المرحلة العليا للرأسمالية التي لا تقوم إلا بتأخير سقوطها النهائي، إنها (أي الإمبريالية) علاقة سيطرة بالوساطة يؤثر عبرها كيان جماعي على كيان آخر، سواء في مجال إنتاج السلع التي يسمح لهذا الأخير بإنتاجها في مجال المؤسسات السياسية التي تسير نحو تبنيها الحماية العسكرية التي يمكن أن يطمح إليها، أو المعلومات والقيم التي لها حق إستيرادها<sup>1</sup>.

إن ما يميز علاقة العلاقة السابقة أنها قابلة لأن تحدث باستقلالية عن كل لجوء مباشر للعنف العسكري والمسلح، فكما يوجد عنف بنيوي دون أن يكون هناك عنف مادي، شخصي، عمدي وجلي، توجد إمبريالية بنيوية (محترفة Professionel) تركز على العنف البنيوي بدلا من العنف المسلح الذي يعتبر سمة الإمبريالية الناقصة (Imparfaitة)<sup>2</sup>. بعبارة أكثر اختصارا ووضوحا: عندما تمارس الإمبريالية عبر العنف المسلح المباشر (كحالات الاستعمار في القرن العشرين) تكون بصدد إمبريالية ناقصة، وعندما تمارس الإمبريالية عبر عنف بنيوي، أي كامن وغير ظاهر، نكون بصدد إمبريالية بنيوية.

واضح إذن أنه لدى غالتينغ، يفقد مفهوم الإمبريالية كل دلالة ماركسية مباشرة كي يقترب من مفاهيم السيطرة، الهيمنة والقوة طالما أن الميزة الأساسية للنظرية البنيوية الإمبريالية هي ارتكازها على قدرة دولة أي دولة على إملاء توجه وسير دولة أخرى، بالارتكاز على العنف البنيوي بين مراكزها الخاصة، فتى "التعاون التفضيلي" الذي تتأسس عليه الكثير من العلاقات الدولية الراهنة (بما فيها العلاقات الأوروبية - الأمريكية) ليس إلا وجها من أوجه الإمبريالية بمفهومها الغالتوقي عندما يكون بين أطراف غير متكافئة في قوتها.

إن إسقاط النظرية السابقة على حالة العلاقات الأمريكية الأوروبية يقودنا إلى استنتاجين أساسيين: الاستنتاج الأول يوجد به مركز ومحيط في العلاقات الأوروبية - الأمريكية حتى وإن كانت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تنتميان إلى المركز في إطار تقسيم عالمي للمركز ومحيط. وبالاكتفاء على معيار القوة، يمكن الاستنتاج ببساطة أن الولايات المتحدة تقع في مركز المركز وأن أوروبا تقع في محيط المركز. فيما يبدو الاستنتاج الثاني أن هناك علاقة إمبريالية بنيوية تمارس في إطار العلاقات الأمريكية-

<sup>1</sup> Ibid, pp. 239-240.

<sup>2</sup> Idem, p240.

الأوروبية يمكن التماسها من خلال التأثير الأمريكي على الأوروبيين في مجال الأمن والدفاع أو حتى من خلال تقسيم الأدوار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا في العديد من القضايا الدولية. فبالنسبة للاستنتاج الأول، وإن كانت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تنتميان إلى المركز في إطار تقسيم عالمي للمركز ومحيط. وبالاعتماد على معيار القوة، يتجلى ببساطة أن الولايات المتحدة تقع في مركز المركز وأن الإتحاد الأوروبي يقع في محيط المركز، بدليل يوافر مختلف عوامل القوة والقدرة الأمريكية العالمية المؤثرة في الساحة الدولية والعلاقات الأوروبية الأمريكية تحديدا وقد لعبت القوة بمفهومها الشامل في العلاقات الأوروبية - الأمريكية دورا مهما في تحديد السقف الذي يذهب إليه الإتحاد في رسم سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يتمكن الإتحاد الأوروبي من فرض توجهاته في العديد من القضايا السياسية والأمنية وخاصة الكبرى كما أثبتته الوقائع ولا تزال، حيث اضطر في كثير من الأحيان للوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكل عام مع بعض التميز المحدود الذي أبدته كل من فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية، خصوصا تحت قيادة خافيير سولانا، من جهة أخرى فإن الأوروبيين يعلنون أنهم يقومون بدور مكمل للدور الأمريكي في عملية السلام وعلى الأخص فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي، لكن الدور السياسي والأمني الأوروبي لا يزال محظورا من الناحية العملية بسبب التحفظ الأمريكي.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تعد الحليف الاستراتيجي الأول للإتحاد الأوروبي، إلا أن إعادة إحياء حلف الأطلسي وإعادة تكييفه مع حقائق ما بعد الحرب الباردة وخلق محام جديدة له، واتجاهها نحو توسيع نطاق الحلف وعضويته لكي يضم بلدان أوروبا الشرقية، بل وصياغة استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعي الأول وتعطي له الحق في التدخل في المناطق خارج نطاقه الإقليمي، بل وتحدث عن عولمة الحلف، فقد أثبتت الولايات المتحدة كمركز "العالم في قذتها على جبال الأوربيين" محيط مركز المركز "خلف إردتها السياسية والأمنية خلال حقبة التسعينات وعلى الرغم من تنامي البعد الاقتصادي ودوره في العلاقات الدولية، والإتحاد الأوروبي رائد في هذا المجال، إلا أن مواقفه وتحركاته بدت ولا تزال محدودة وقاصرة في المجال السياسي والأمني العسكري الاعتبارات داخلية متعددة، منها ما يتعلق به ككيان يفتقد إلى رؤية سياسية وأمنية موحدين وكذا تعدد اتجاهات أقطابه الفاعلة داخله، فرنسا وألمانيا ذات توجه استقلالي وإسبانيا، إيطاليا وبريطانيا ذوات توجه أطلسي أمريكي)، بالإضافة أهم اعتبار خارجي ويتمثل في افتقاد الإتحاد الأوروبي عدم التكافؤ الأوروبي الأمريكي من حيث القوة العسكرية والأمنية، فالإتحاد الأوروبي لا يمتلك القدرات العسكرية والسياسة مقارنة بالولايات المتحدة من الناحية

الواقعية، التي أثبت نجاعتها في التأثير الأمريكي على المواقف السياسية للأوروبيين قصورهم العسكري والأمني خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. كما كان خلال الحرب الباردة، على الرغم من جنوحهم نحو تحقيق سياسة خارجية ودفاعية موحدين بهدف التعامل مع قضاياهم الداخلية والإقليمية وحتى القضايا الدولية من منظور مستقل عن الإرادة الأمريكية والحلف الأطلسي<sup>1</sup>.

وقد أثبتت أزمات البلقان التي اندلعت منذ 1992 في البوسنة والهرسك وكوسوفو تحديداً عدم قدرة الأوروبيين لا استجابتهم السياسية ولا قدراتهم العسكرية في مواجهة تلك التحديات والأزمات التي حدثت في المنطقة لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي بقيادتها وفرض الأمن والاستقرار داخل أوروبا نفسها من خلال التدخل الأمريكي والأطلسي في البوسنة 1995، وازغام الضرب على توقيع اتفاق دايتون للسلام 1995 برعاية أمريكية، والتدخل الأمريكي والأطلسي من جديد في كوسوفو العام 1999 وتكرار نفس السيناريو<sup>2</sup>.

وكذلك أثبت الأوروبيون معجزهم السياسي والأمني وانسياقهم خلف السياسات الأمريكية في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط كالتعامل والتقد الأمريكي بعملية إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، أو من خلال التحرك العسكري الأمريكي الذي تجاوز الإرادة الأوروبية والعالمية، وغزو العراق العام 2003 بذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل، فقد اثبت الأوروبيون مرة أخرى تبعيتهم لإرادة الولايات المتحدة، سواء من خلال تأييد أو مشاركة بعض الدول الأوروبية في عملية الغزو، بحكم ميولاتهم الأطلسية كبريطانيا، إسبانيا كدول مشاركة في الغزو وإيطاليا، هولندا ودول أوروبا الشرقية كدول كانت مؤيدة له، أو من خلال الدول المعارضة لعملية الغزو والتي اتضح فيما بعد أن معارضتها كانت سطحية كألمانيا وفرنسا التي انجزت سواء مضطرة، أو الحسابات براغماتية بالأساس مع الولايات المتحدة ومن ثم فإن كل هذه الأحداث الدولية والوقائع الإقليمية المشار إليها اكدت مركزية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للأوروبيين وتبعيتهم لها سياسياً، أمنياً وعسكرياً<sup>3</sup>.

أما فيما يتعلق بالاستنتاج النظري الثاني بخصوص وجود علاقة إمبريالية بنيوية تمارس في إطار العلاقات الأمريكية الأوروبية يمكن التماسها من خلال التأثير الأمريكي على الأوروبيين في مجال الأمن

<sup>1</sup> السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، عالم الكتاب، 2001، ص 106.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 108

<sup>3</sup> خير الدين شهامة، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، الجزائر، دار قرطبة، 2009، ص 586.

والدفاع أو حتى من خلال تقسيم الأدوار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا في العديد من القضايا الدولية والاقليمية.

فقد أظهرت العديد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولي والإقليمي - كما اشرنا- في خلال الاستنتاج الاول وكذا اختلافات في الرؤية والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها / تابعيها / الأوروبيين، علاقة الامبريالية تجاوزت الولايات المتحدة الامريكية حلفاءها الأوروبيين (المخالفين تحديدا للمنهج الأمريكي في التعامل مع الملف العراقي السابق كفرنسا وألمانيا والمجتمع الدولي دون الأخذ بتوجهاتهم وآرائهم سيما خياراتهم، أو عند رفض معظم الدول الأوروبية سياسة الإحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق شاهدا على ذلك، حيث قاوما سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، كما اختلفوا مع واشنطن حول قضايا عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي قضايا دولية، ووقفت الولايات وحدها تقريبا سياسيا في مؤتمرات مثل البيئة، الحظر العالمي على الألغام الأرضية والانحباس الحراري، كذلك كانت الولايات المتحدة الوحيدة في الحلف الأطلسي التي صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك أصبحت اجتماعات مجموعة الثمانية في معظمها تنتهي دائما بعدم توافق في الآراء السياسية، كذلك من الناحية السياسية يستفز الخطاب الأمريكي شركائه الأوروبيين أكيدة أن الهيمنة الأمريكية هي أمر حتمي بل وأخلاقي وهذه المواقف السياسية الأمريكية كلها تكشف إمبريالية الولايات المتحدة سياسيا لمحيطها من الأوروبيين إذا ما اعتبرنا أن العلاقة بينهما، هي علاقة تبعية محيط مركز المركز (أوروبا) إلى المركز (الولايات المتحدة)<sup>1</sup>.

كما تجنب الاتحاد الأوروبي في عملية البناء طرح بعض القضايا التي قد تعرقل من مساره التكاملي، فذلك اتبع المنهج الوظيفي وأعطى أهمية للناحية الاقتصادية على السياسية، في هذه المرحلة لم يتخذ الاتحاد أية قرارات تهدف إلى إعطاء زخم كبير للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإلى إضفاء "هوية أوروبية" على السياسات الدفاعية<sup>2</sup>.

أما على المستوى العسكري والأمني ومن خلال تبلور بعض الخلافات حوله بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تتضح الإمبريالية الأمريكية تجاه حلفائه الأوروبيين حول قضيتين: الأولى: هي اتجاه دول الاتحاد البناء قدرتها الدفاعية الذاتية.

<sup>1</sup> السيد أمين شلبي، مرجع سابق ص 104.

<sup>2</sup> حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 283.

الثانية: هي المشروع الأمريكي لبناء نظام قوي للدفاع ضد الصواريخ، فقد كشفت أحداث كوسوفو، عن إعتاد أوروبا العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان صدمة من الولايات المتحدة ذاتها، بحيث طالبت الأوروبيين بأن يزيد من ميزانيتهم العسكرية ومن تحميلهم العبء العسكري، بمعنى أن الولايات المتحدة رغم اكا عائها بالدفاع عن أوروبا فقد أثبتت أنها براغماتية التعامل رغم الهوية الأمنية التي تربطه بالاروربيين في إطار الحلف الأطلسي.<sup>1</sup>

ويعد الجانب العسكري المسألة الشائكة في هذه العلاقة وما يهم أثر هو مسألة التوفيق بين الاستقلالية العسكرية الأوروبية وبين حلف الأطلسي وهو المنظمة العسكرية التي تدمج أوروبا وما وراء الأطلسي، والتي إضافة إلى ذلك تشارك فيها ست دول أوروبية لا تنتمي إلى الاتحاد الذي يضم بدوره أربع دول ليست من أعضاء حلف الأطلسي. وقد طالبت صراحة واشنطن بأن يصار إلى تفادي ثلاث مسائل مع حلف الأطلسي بكل دقة التي تضمن هيمنتها ولا تعيق مسارها. وأيضا تعين الولايات المتحدة على تحقيق تلك الهيمنة بأيادي أوروبية مقابل تبادل أدوار وتقاسم مصالح مع حلفائها الأوروبيين وهي:

الأولى: هي الفصل مع الاتحاد.

والثانية: هي ازدواجية البنى العملائية ( العالية).

والثالثة: التفريق في القرارات التي تؤثر على ضمان القارة لأمن الدول الست الأوروبية غير المنتمية إلى الاتحاد. وللولايات المتحدة مطلب مزدوج من حلفائها الأوروبيين، فهي تمارس ضغطا قويا من أجل فرض زيادة الإنفاقات العسكرية الأوروبية، فهي ترغب إذا بشكل مجمل في أن تكون هن القوات أوروبية رديفة لها أكثر قوة تحت مظلة الأطلسي.

ولقد تم التصديق على قرارات الاتحاد الرئيسية، بعد الاتفاق عليها في قمة واشنطن في أفريل احتفالا بالعيد الخمسين لتأسيس حلف الأطلسي، في القمتين الأوروبيتين اللتين انعقدتا في كولونيا (جولية) ثم في هلسنكي (ديسمبر عام 1999). وقد تم تعيين مسؤول عن "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" الأوروبية، وأخذ اختيار هذا المسؤول بعدا رمزيا إذ لم يكن سوى السيد خافيير سولانا، الذي كان قد أنهى مدة ولايته كأمين عام لحلف الأطلسي. وقد حدد الاتحاد لنفسه هذا هو أن يصبح في حدود العام 2003 قادرا على نشر قوة من 60000 جندي في محلة شهرين، تستطيع الاستمرار في مهمتها لمدة سنة على الأقل وهذا ما يفترض مضاعفة هذا العدد مرة أو اثنتين من أجل تأمين دورات المناوبة). والهدف من إنشاء هذه القوة هو تنفيذ مخصصات تكون بشكل دقيق من النوع الذي حدده مجلس اتحاد أوروبا الغربية في

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 107.

بترسبورغ (ألمانيا) في العام 1992، مثل منع نشوب الحروب وفرض السلام وحفظه والمهمات الإنسانية. وهكذا سيكون في إمكان الاتحاد الأوروبي والذي سيحل بذلك مكان اتحاد أوروبا الغربية، التدخل في المناطق الواقعة في محيطه الخاص التأمين حفظ النظام، على غرار ما تتشارك عليه الآن غالبية دولة الأعضاء في يوغوسلافيا السابقة، وذلك بدون مشاركة الولايات المتحدة مباشرة وهنا تخفيف لالعباء الأمريكية باعطاء دور للاروبيين داخل قارتهم. وهذا ما يستجيب إلى رغبة هذه الأخيرة الخاصة بعدم النهوض بمهمات من هذا النوع.

ومن جهة أخرى فإن قمة حلف الأطلسي التي انعقدت في براغ في نوفمبر عام 2002 قد زادت من توريث الاتحاد الأوروبي في القوات الأطلسية التي تشرف عليها واشنطن. فمن جهة قررت هذه القمة إنشاء قوة تدخل سريع تابعة لحلف الأطلسي، أوروبية بشكل أساسي تلعب دورا رديقا للقوات الأميركية في عمليات التدخل الخارجية وبدون تحديد مدى جغرافي لذلك. ومن جهة أخرى فإن عشرة على الأقل من الدول لاثنتي عشرة التي انضمت إلى الاتحاد ما بين العامين 2005 و2007 ستكون قد انضمت أيضا إلى حلف الأطلسي مما سيزيد من التطابق بين الاتحاد الأوروبي وبين " العمود الفقري الأوروبي لحلف الأطلسي". وليس من شأن انضمام تركيا إلى الاتحاد إلا تعزيز هذه النزعة نفسها<sup>1</sup>.

ومما سبق يمكن الإستنتاج بأن النظرية البنوية للإمبريالية ( Théorie Structurelle de l'imperialisme). "لغالتينغ" قد سخرت لنا إطارا نظريا لتفسير العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، خصوصا في ظل تكريس الأحادية القطبية الأمريكية والهيمنة العالمية بالاعتماد على مختلف رموز قوتها المتعددة، وأهمها القوة العسكرية والتكنولوجية الفائقة التي لم تكن بحوزة الأوروبيين حلفاءها التقليديين مقارنة بها وبقدراتها، الذين أصبحوا قوة إقتصادية يبحثون من خلالها عن الاستقلالية السياسية الامنية عن الإرادة الأمريكية والحلف الأطلسي بالأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تكريس الأمر الواقع وهو تسخير القوة العسكرية في القضايا الدولية إذا لزم الأمر لحماية مصالحها ولكن هذا لا يعن أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب حلفائها الأوروبيين على اعتبار أن الدول الديمقراطية لاتحارب بعضها البعض، وانما تستخدم قوتها العسكرية وثقلها العسكري والسياسي في الحلف الأطلسي كوسيلة ضغط لتدعيم مواقفها السياسية في صراعها أحيانا حول المصالح. وهذا ما يؤكد مركزية الولايات المتحدة في العالم الغربي وتبعية أوروبا إلى مركزه الذي تحتل مركزه الولايات المتحدة على غرار

<sup>1</sup> أحمد الماهري، هل الاتحاد الأوروبي فاعل ذو استقلالية ؟ سعيًا إلى سياسة دفاعية موحدة"، نقلا عن موقع: (<http://www.mafhoum.com/press5/atlas25.htm>)



مركزيتها في النظام العالمي عموماً، ومن ثم فالعلاقات الأوروبية لأمريكية من هذا المنظور هي علاقات تبعية مبنية على عاملي المصلحة والقوة.

وكخلاصة لهذا المبحث يمكن القول المقاربة البنائية ومن خلال توظيف المدخل الهوياتي وخصوصاً الهوية الأمنية المرتكزة على الانسجام حول ضرورة مكافحة الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية كمصالح استراتيجية أيضاً بالإضافة إلى القيم الهوياتية المشتركة شكلت أساساً ومنطلقاً جديداً بعد الحرب الباردة، لاستمرار تماسك العلاقات الأوروبية الأمريكية والحلف

الاطلسي كمؤسسة للتعاون اللبرالي الأورو- أطلسي والذرع العسكري ولامني للعالم الرأسمالي بقيادة أمريكية ملحة وحاجة أوروبية ضرورية تأكدت خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتوحد مدركات التهديد الأوروبية الأمريكية تجاه المصالح والقيم الغربية وعلى الرغم من الخلافات البراغمية أحياناً تستدعي تلك القيم الهوياتية المشتركة لتهديبها وجعلها في إطار ضيق الحدود ومنخفض الأسقف وبالمقابل لا يعن التوافق الهوياتي والمصلي دوماً وجود تساوي وتكافؤ بين الطرفين سواء من حيث القوة أو القدرة السياسية والأمنية في التأثير في علاقاتها سواء اتجاه بعضهما البعض، أو تجاه القضايا الدولية الكبرى والصغرى الدولية والإقليمية، خصوصاً في ظل "جنون العظمة الأمريكي المهيمن على مركز محيط العالم الغربي والذي أدى إلى خلق محيط لهذا المركز تابع لارادتها المهيمنة على أساس القوة الإقليمية والدولية، التي جعلت من الأوروبيين طالماً أنهم بحاجة إلى الولايات المتحدة، كما حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لهم أن يفاضلوا بين قبول الزعامة الأمريكية العالمية والتكيف معها والتعاون مع الولايات المتحدة استراتيجياً لوجود مقومات لهذا التعاون أهمها القيم الهوياتية الحضارية والأمنية المشتركة، أو الجنوح نحو تحقيق الاستقلالية السياسية والأمنية كما هو الحال في الاستقلالية الاقتصادية، وهذا الخيار أثبت فشله على الأقل ماضياً وراهناً وأساس نجاحه يبقى مرهون بتوافر القوة الشاملة التي بحوزة الولايات المتحدة أهمها الإنسجام السياسي في السلوك والقرار السياسي يصدر عن العاصمة بروكسل، وضرورة وجود قوة عسكرية تكنولوجية وجيش أوروبي موحد على غرار الولايات المتحدة وغيرها. وهذه المقومات غير متاحة حالياً بالنسبة لأوروبا للتخلص من التبعية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة والتي يدركها الأوروبيون والأمريكيون جيداً على كل سواء. ومن ثم فإن العلاقات الأوروبية الأمريكية من منظوري البنائية وتبعية محيط مركز المركز إلى المركز تحكمها التوافق الهوياتي والتبعية المبني على عاملي المصلحة المشتركة والقوة.

### خلاصة الفصل الأول

ما يمكن استنتاجه من خلال عرض المقاربات النظرية السابقة، وعلى اختلاف نظرتها للعلاقات الدولية عموماً والعلاقات الأوروبية الأمريكية خصوصاً بعد الحرب الباردة، إلا أن كل مقارنة ساهمت بوجهة نظر معينة في محاولة تفسير وفهم العلاقات الدولية عموماً والعلاقات الأوروبية - الأمريكية تحديداً، على اعتبار أن العلاقات بين الدول هي مزيج بين التعاون والصراع، وأن الأطراف الدولية تتصرف طبقاً لما تمليه مصالحها الوطنية في تفاعلاتها مع باقي الوحدات السياسية الأخرى فقد ركز أصحاب الاتجاه الواقعي على فاعلية الدولة في النظام الدولي وأكدت الواقعية الكلاسيكية على أهمية متغير المصلحة الوطنية ودوره في العلاقات بين الدول إلى جانب دور القوة وميزان القوى، فيما ركزت الواقعية الجديدة على بنية النظام الدولي وتأثيره على العلاقات الدولية وكيفية إدراك الدول لمصالحها في ظل الفوضوية المطلقة للنظام الدولي في مقابل تركيز أصحاب الفكر الليبرالي التعددي والمؤسساتي على أهمية الدولة كفاعل إلى جانب الفواعل فوق الدولانية وأكدوا على إمكانية التعاون والاعتماد المتبادل بين الأطراف في النظام الدولي، وتحقيق المصالح في رغم فوضوية النظام الدولي النسبية ومنها التعاون في إطار المؤسسات الدولية الليبرالية الغربية كمنظمة حلف شمال الأطلسي على سبيل المثال في حين تركز البنائية على دور الأفكار والقيم الهوياتية وأثرها في صنع الانسجام والتعاون داخل بنية النظام الدولي، فيا تذهب التبعية الامبريالية إلى إبراز عدم التكافؤ الذي يطبع النظام الدولي، وتوضيح علاقة التبعية بين المراكز والمحيطات وتأثير عامل الإمبريالية في إدراك المصالح للقوى الإمبريالية حتى داخل الامبريالية الغربية ذاتها ولكن الأمر الواضح من خلال إسهامات هذه المقاربات أنها تركز أكثر على جانب المصلحة سواء من حيث سبل إدراكها والحصول عليها، أو من حيث تعزيزها والحفاظ عليها ما يؤكد أن العلاقات الدولية يحكمه أكثر جوانب ومتغيرات القوة والمصلحة المتلازمتين. وقد حاولنا إسقاط هذه المقاربات النظرية فيتبين أن العلاقات الأوروبية الأمريكية في عمومها تحكمها جوانب القوة والمصالح المتداخلة، القيم الهوياتية المشتركة وجانب من التبعية المبني على عاملي المصلحة المشتركة والقوة.



**الفصل الثاني:**  
**معالم التحول في العلاقات الخارجية**  
**الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول**

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

### تمهيد:

منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة سعي لإعادة هندسة السياسة الخارجية الأمريكية بطريقة ليست كسابقتها، فمازالت السياسة الخارجية للرئيس ترامب تتضارب الرؤي بداخلها ما بين المقاربة القومية الانعزالية والحماية من ناحية والتدخلية-التوسعية من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

فقد أحدث وصول ترامب جملة من التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن أمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية الدول الأخرى والدفاع عنها دون مقابل. وهو الأمر الذي يعكس حسابات المصالح الأمريكية الواقعية. حيث شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا، خلال السنوات الأخيرة متغيرات جديدة شكلت إطارا حاكما لتلك السياسة في التعامل مع الكثير من القضايا الدولية، خاصة أوروبا التي شكلت إطارا جديدا التحول في السياسة ترامب.

سنتناول في هذا الفصل تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب تجاه أوروبا، والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية حيث يتناول المبحث الأول محددات السياسة الخارجية الأمريكية لترامب، والمبحث الثاني يتضمن مظاهر التحول في سياسة ترامب الخارجية تجاه أوروبا، بينما جاء المبحث الثالث حول تأثير التحول على مستقبل العلاقات بين ضفتي الأطلسي.

### المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية:

تسلم دونالد ترامب الرئاسة الأمريكية وهو يحمل شعار " أمريكا أولا" كهدف عام في سياسته الخارجية. إذ يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية لدونالد ترامب هي تصحيح لسياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما، فقد خلفت خطابات وقرارات ترامب صدمة لدى المدافعين على السياسة الخارجية المبنية على دبلوماسية القوة الناعمة والتعاون الدولي<sup>2</sup>.

سياسة ترامب ترتكز على المصالح القومية للولايات المتحدة، فقد وضع الرئيس الأمريكي منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والتوجهات، والتي شكلت تحولا في السياسة الخارجية الأمريكية.

<sup>1</sup> عمرو دراج، "إدارة ترامب والفراغ في السياسة الخارجية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (مارس 2017)، 01.

<sup>2</sup> ميلود ولد الصديق، " أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (أفريل 2019)، ص 807.

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

### المطلب الأول: المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية:

يمكن الوقوف على عدد من المبادئ أو المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية لدونالد ترامب وهي كالآتي<sup>1</sup>:

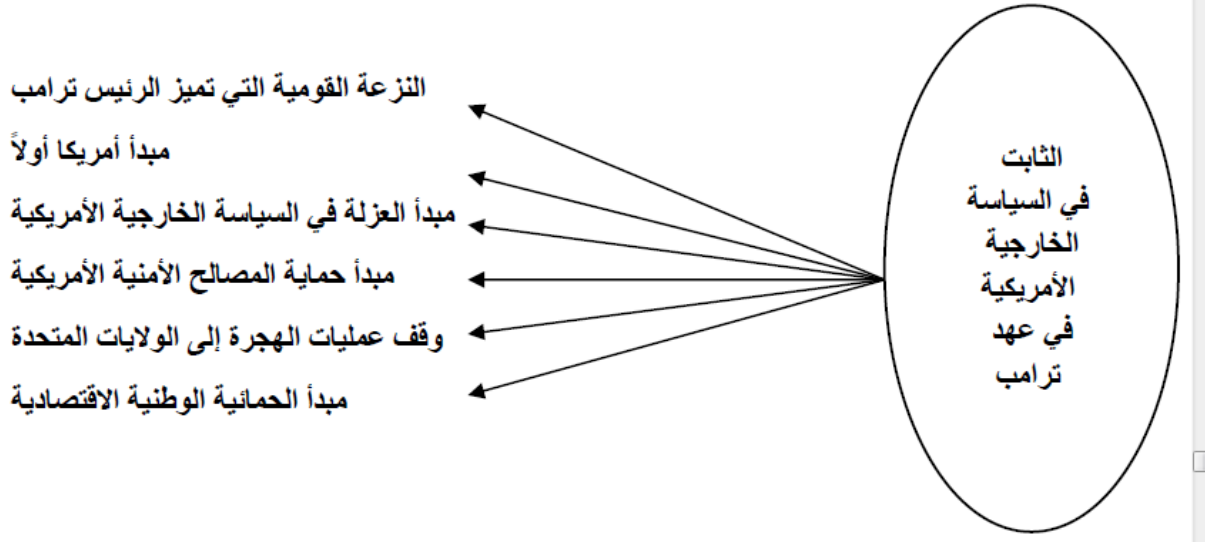
1. أمريكا أولاً: 'America First' أي التعهد بأن تكون المصالح الأمريكية الدافع الأساسي لأي تحرك سياسي أو دبلوماسي أو حتى عسكري. فأمريكا التي يراها ترامب ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو الدفاع عن دول أخرى دون مقابل.
  2. إحياء مبدأ العزلة في السياسة الخارجية Isolation مع تأكيد على الروح القومية وأهمية الدولة القومية.
  3. عدم الايمان بفكرة التدخل الإنساني 'Humanitarian Intervention' كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول. فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتوريط القوات الأمريكية في أي أزمة من الأزمات.
  4. يقف ترامب ضد الهجرة، فهو أكثر توجها للتأكيد على أن الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها "Anti- Immigrant and nativist" فهو يسعى إلى تقليص معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة بل أحيانا إلى حد منع فئات معينة من الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
  5. يتبنى ترامب مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكي "Protectionist" بجانب أنه يتشكك في مدى فعالية وتأثير الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية والتحالفات التجارية الدولية ويعتبرها أنها غالبا ما تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكي.
- فإذا كان سابقه أوباما أعطى أولوية للقوة الناعمة، أي الخيار الدبلوماسي كمبدأ أساسي في تنفيذ سياسته الخارجية وتحسين صورة أمريكا في العالم، إلا أن مبدأ ترامب يعتبر من المبادئ الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، فهو أول رئيس أعطى للسياسة الخارجية صبغة اقتصادية تجارية أكثر من الصبغات الأمنية والعسكرية.

<sup>1</sup> يماني سليمان، "توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عند دونالد ترامب"، مرجع سابق، ص. 03-01

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

ويمكن تلخيص المبادئ العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب في المخطط التالي:

شكل رقم 02: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب



المصدر: تصميم واعداد الطالبة حسب المعطيات المتوفرة

**المطلب الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية:**

حاول الرئيس الأمريكي منذ بداية عهده إعادة رسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وفق ميزان تغلب فيه المصلحة القومية ثم الاقتصادية والسياسية لأمريكا.

يمكننا تتبع الخطوط العامة لتوجهات الرئيس ترامب حول القضايا الدولية أهمها ما يلي:

**أ. السياسة الأمريكية تجاه إيران:**

لقد تحددت ملامح سياسة ترامب تجاه إيران على ثلاث مسائل أساسية وهي:

- **الركيزة الأولى:** تتمحور حول الاتفاق النووي الإيراني وهو الاتفاق الذي استمر التفاوض حوله قرابة (13) عاماً وفق صيغة (5+1) الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي + ألمانيا، هذا من جهة وإيران من جهة أخرى. وقد كان هذا الاتفاق من أهم السياسات التي أقرها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إلا أن هذه السياسة قد تعرضت لانتقادات لاذعة من طرف ترامب الذي سارع إلى الانسحاب من هذا الاتفاق، في محاولة لتحجيم مكانة إيران التي اتسع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يهدد المصالح الأمريكية<sup>1</sup>.

- **الركيزة الثانية:** النظر إلى إيران باعتبارها راعية للإرهاب تعمل على زعزعة الاستقرار في منطقة

<sup>1</sup> بن يحي عتيقة، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2018: 250.

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

الشرق الأوسط ز دعم التنظيمات المسلحة مثل الحوثيين وحزب الله والمليشيات الشيعية في العراق. والذي من شأنه إنهاء سياسة التقارب مع النظام الإيراني التي تبناها الرئيس السابق باراك أوباما<sup>1</sup>.

- **الركيزة الثالثة:** وهي منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية، إذ تمثل التجارب الأخيرة للصواريخ الباليستية استثمارا كبيرا في المستقبل إذا ما تسنى لإيران إنتاج رؤوس نووية، وهنا تدرك الولايات المتحدة وأوروبا والدول الخليجية وإسرائيل مدى قدرة إيران الصاروخية الراهنة<sup>2</sup>.

### ب. السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل:

يرى ترامب أن إسرائيل هي الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ولا بد من العمل على تأمين مصالحها وتدعيم أمنها القومي، فالتعامل مع إسرائيل كأمر ثانوي أو يأتي فيما بعد لا يجب أن يستمر كما كان هو الحال في عهد أوباما وكلينتون، طبقا لما أشار إليه ترامب في حديثه أمام مؤتمر الالبيك، لذا أعلن عن 3 نقاط يقدمها لإسرائيل وهي: الإجراءات السابقة بشأن التعامل مع إيران ودعمها لدعم أمن إسرائيل القومي، ومعارضة محاولة التسوية بين إسرائيل وفلسطين لأنها تفقد إسرائيل شرعيتها في محاولة نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، والإعلان عن أن إسرائيل هي الدولة اليهودية "The Jewish State" وستستمر الدولة اليهودية في إشارة إلى التوجه الإسرائيلي الداخلي لهذا الإعلان ورغبتهم في تضمينه في نص الاتفاق وإجبار الفلسطينيين على الاعتراف بها كدولة اليهود وهو ما تم رفضه<sup>3</sup>.

فسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل تبقى ثابتة بالرغم من توجه الرئيس ديمقراطي أو جمهوري فالتوجه يبقى ثابتا بحكم المصالح الأمريكية الإسرائيلية والنفوذ الإسرائيلي (اللوبي) ودوره في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

### ت. سياسة ترامب تجاه الملف السوري:

على الرغم من عدم وجود استراتيجية أمريكية شاملة لدى ترامب في الأزمة السورية، إلا أنه يمكننا القول إن هناك توجهها رئيسا تقوم عليه سياسة ترامب في سوريا، يكسبها قدرا من النفوذ ويتمحور

---

<sup>1</sup> حسام إبراهيم، "التوجهات المحتملة للسياسة الخارجية الإدارية ترامب تجاه الشرق الأوسط"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشرت بتاريخ 20 نوفمبر 2016، متاح على الرابط

[HTTPS://FUTUREUAE.COM/AR/MAINPAGE/ITEM/2163](https://futureuae.com/ar/mainpage/item/2163)

<sup>2</sup> بن يحيى عتيقة، مرجع سابق، 250-251.

<sup>3</sup> يماني سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، مرجع سابق، ص 05.

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

حول مكافحة الإرهاب، وتسريع وتيرة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش في الشرق السوري ووقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا، وتعزيز النفوذ الأمريكي وضبط التحالفات في الإقليم، إضافة إلى مواجهة خطة التمدد الإيراني في سوريا<sup>1</sup>.

### ث. سياسة ترامب تجاه الصين:

بني نهجا متشددا تجاه الصعود المتنامي للصين على الساحة الدولية من خلال الحد من استفادة بكين من مميزات حرية التجارة العالمية التي أسس عليها النظام الدولي، والحصول على أسرار التطور التكنولوجي الغربي، حيث فرض ضرائب على البضائع الصينية للولايات المتحدة، وفرض قيودا على دخول الشركات الصينية إلى السوق الأمريكي، وكذلك إلى أسواق حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين بدعوى حماية الأمن القومي الأمريكي والأوروبي، وذلك في محاولة لعرقلة الصعود الصيني عالميا.

### ج. سياسة ترامب تجاه روسيا:

أما بخصوص روسيا فمع بداية إدارته اعتمد الرئيس الأمريكي فرض عقوبات عليها في منتصف عام 2017 بسبب اتهامات وكالات الاستخبارات الأمريكية تدخل موسكو في الانتخابات الرئاسية لعام 2016. وفي الأول من أوت 2019 فرضت الإدارة الأمريكية حزمة جديدة من العقوبات على روسيا، تضم عدم تقديم أي قرض أو مساعدة تقنية إليها من جانب المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة<sup>2</sup>.

ح. سياسة ترامب تجاه الاتحاد الأوروبي : لم تنج أوروبا الحليف التقليدي للولايات المتحدة هي أيضا من تقلبات المواقف لدى دونالد ترامب، حيث صرح هذا الأخير في حملته الانتخابية أن حلف الناتو منظمة "عفا عنها الزمن" وأن الأموال الطائلة التي تصرف في العمليات التي يقودها الحلف، هي شركة مالية للولايات المتحدة.

واتهم حلفاء الأوروبيين بعدم المساهمة بشكل كافٍ بخصوص الدفاع المشترك، فترامب لم كن الرئيس الأمريكي الأول الذي ينتقد بعض السياسات الأوروبية أو طريقة عمل حلف الناتو، بل سبقه في ذلك جورج بوش الابن، لكن ترامب هو الرئيس الأول الذي صرح رسميا بذلك. هذه السياسة المنتقدة

<sup>1</sup> علي موسى الددا، "إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، نشرت بتاريخ نوفمبر 2018، متاح على الرابط: <https://caus.org.lb/ar>

<sup>2</sup> عمرو عبد العاطي، "سياسة ترامب تجاه روسيا والصين وتداعياتها على إعادة الاصطفاف الدولي وتماسك التحالف الغربي"، مجلة شؤون عربية، نشرت بتاريخ 10 سبتمبر 2019، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2GzKgTz>



## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

الأوروبا هي ترسيخ للتوجه العام للسياسة الخارجية الأمريكية. وبالتالي نقطة تحول في العلاقات بين ضفتي الأطلسي<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: مظاهر التحول في سياسة ترامب الخارجية تجاه أوروبا:

كان انتخاب دونالد ترامب الرئيس الخامس والأربعين أحد أكبر التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية وتحدي جديد للعلاقات عبر ضفتي الأطلسي، حيث أن اقتصاد الولايات المتحدة مرتبط بالتجارة العالمية، لاسيما أن ترامب قد وجد نفسه أمام تحدي جديد في سياسته الخارجية، حيث قدم نفسه بوصفه منتقد لسياسة باراك أوباما الخارجية. وهذا ما أدى إلى إحداث تغييرات ملحوظة في السياسة الأمريكية تجاه أوروبا، وشملت هذه التحولات في العلاقات قضايا عديدة.

فإبراز ترامب لشعار أمريكا أولا يتعارض مع العولمة التي تعد حجر أساسا في عقيدة الاتحاد الأوروبي، فقرارات ترامب منذ استلامه للسلطة البعيدة عن الدبلوماسية وضعت العلاقات بين جانبي المحيط الأطلسي بين تحديات كبيرة. ولعل أبرز الملفات التي تتباين فيها مواقف ترامب تجاه الاتحاد الأوروبي سنفصل فيها في هذا المبحث.

### المطلب الأول: الأمن الأوروبي وإعادة تقييم الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة:

يرى ترامب أن علاقات بلاده الأمنية وتحالفاتها العسكرية الموروثة من أيام الحرب الباردة بانتهت تشكل عبئا اقتصاديا كبيرا عليها، في ضوء تجاوز الدين العام الأمريكي معدل الناتج الإجمالي القومي للولايات المتحدة؛ لم يعد حلف ش مال الأطلسي "الناتو" يلبي الأغراض التي أنشئ من أجلها، وإن استمرار دعمه بات يكلف الولايات المتحدة فوق طاقتها. ومن ثم، فهو وفق قاعدة التكلفة والعائد-خال من الجدوى<sup>2</sup>. فقد ظلت الولايات المتحدة، تتحمل العبء الأكبر من الموازنة الدفاعية للدول الأعضاء، وبحسب تقدير الموازنة الدفاعية لعام 2016، بلغت موازنة الدول الأعضاء في الحلف 918 مليار دولار، منها حصة الولايات المتحدة بنحو 664 مليار دولار، أي ما يعادل 73 في المئة تقريبا.

بالنسبة إلى ترامب تبدو أوروبا بمنزلة راكب مجاني Free Rider يستفيد من المظلة الأمنية التي تتكفل واشنطن بالعمل على توافرها، وهكذا تخصص الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف أكثر موارثاتها

<sup>1</sup> سمر الخليلشي، "إدارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات (فيفري 2019): 20-19.

<sup>2</sup> مروان قبيلان، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية"، سياسات عربية (جانفي 2017)، 101.

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

للصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والبنية التحتية، على عكس الولايات المتحدة التي ظل 46 مليوناً من مواطنيها دون تأمين ص حي، إذا أصر ترمب على أن تتحمل الدول الأوروبية أعباء الدفاع عن نفسها<sup>1</sup>.

### جدول رقم 02: اسهامات الدول الرئيسية اعضاء حلف الناتو في الموازنة الدفاعية 2016

| الدولة                     | النفقات الدفاعية (مليار دولار) |
|----------------------------|--------------------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 664.058                        |
| المملكة المتحدة            | 60.347                         |
| فرنسا                      | 43.620                         |
| ألمانيا                    | 40.663                         |
| إيطاليا                    | 21.878                         |

المصدر:

Defence Expenditures of NATO Countries (2009–2016)," Communique PR/CP (2016) 116, 4/7/2016, p. 04

لقد تبنت الولايات المتحدة في السابق سياسة الصبر الاستراتيجي مع بعض خصومها مثل كوريا الشمالية ولكن يبدو أن الرئيس ترمب يحدث تحولاً جوهرياً على هذه السياسة التي كلفته الكثير التقلب إلى سياسة نفاذ الصبر الاستراتيجي، ولكن هذه المرة مع حلفاء واشنطن خاصة ألمانيا.

إن السبب الرئيسي لاستمرار ترمب الضغط على أعضاء الحلف، هو أن القادة الأوروبيين يدركون الآن أنه يتعين عليهم تكثيف جهودهم الدفاعية للحفاظ على بقاء الناتو كما يدرك جميع الأعضاء تماماً أن عطلاً أوروبا قد انتهت وهذا ما عبرت عنه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حين قالت: " نحن الأوروبيون يجب أن نأخذ مصيرنا بأيدينا. " وهو ما دفع ترمب بمطالبة أعضائه بزيادة النفقات العسكرية بنسبة 2% من اجمالي الناتج المحلي<sup>2</sup>.

ويتمثل الاعتراض الأساسي لترامب في أن جميع دول أعضاء حلف الناتو، لم ترفع بعد ميزانياتها الدفاعية للوصول إلى خطة 2 بالمائة بحلول عام 2024، الأمر الذي وضع الانفاق في ميزان غير متكافئ وغير عادل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمنحنى البياني التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 109

<sup>2</sup> Clingendael Report, « Trump's Impact on European Security Policy Options in a Post-Western World, January 2018, P. 13-14.



## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

وسيطرة وقدرات لوجستية لتنسيق الاستجابات المتعددة الأطراف لمجموعة من التحديات الأمنية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. قامت آلية الاستجابة للكوارث التابعة لحلف الناتو، والمركز الأوروبي الأطلسي بتنسيق عمليات تسليم الإمدادات الطبية الحيوية إلى العديد من الدول الحلفاء، بما في ذلك إسبانيا وإيطاليا<sup>1</sup>. وفي الأخير يمكن القول، هناك خياران الآن أمام الاتحاد الأوروبي: إما التمسك بالمواقف الأوروبية لكن مع ضبط لحجم الخلافات مع الولايات المتحدة إلى حين مجيء إدارة أمريكية جديدة، كما حصل بعد حقبة جورج بوش الابن ومجيء إدارة أوباما التي انسجمت بشكل كامل مع سياسات الاتحاد الأوروبي، أو الخيار الآخر الذي يدفع إليه ترامب نفسه وهو مزيد من التأم في العلاقات مع الأوروبيين، وهو الأمر الذي سوف تستغله أوروبا بتعميق علاقاتها مع الشرق الأقرب الروسي ومع الشرق الأقصى الصيني<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الموقف من الوحدة الأوروبية والبريكسيت:

أيد ترامب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي يدفع الكثيرين للحديث عن معاداة ترامب للمشروع الأوروبي ورفضه لفكرة أوروبا الموحدة، وهو ما يعد موقفا ثابتا للإدارة الأمريكية الحالية. فقد وجه ترامب مرارا انتقادات واضحة للاستراتيجية التي اعتمدتها رئيسة الوزراء البريطانية في ملف بريكسيت، ونصحها بمقاضاة الاتحاد الأوروبي، كما أكد ترامب أن بريطانيا تحتاج لتكون لها حدودها الخاصة، وتدير شؤونها الخاصة. كما دعا لبريطانيا لرفض ميزانية انفصالها عن الاتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المؤيدين والمتحمسين على بقاء بريطانيا من ض من الاتحاد الأوروبي، وذلك لاعتقادها بأن بريطانيا تعد طرفا لشراكة عبر الأطلسي، وعندما تحدث الخلافات في العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فإن بريطانيا لها القدرة على لعب دور الوسيط الإيجابي في حل الخلافات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Congressional Research Service, Transatlantic Relations: U. S. Interests and Key Issues, April 27 2020. P. 23.

<sup>2</sup> صبحي غندور، "الناتو وأزمة العلاقات بين صفتي الأطلسي"، البيان، نشرت بتاريخ 20 فيفري 2020، متاح على الرابط: <https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-02-20-1.3782681>

<sup>3</sup> مروة نظير، "فرصة بريكسيت: لماذا يدعم "ترامب" خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشرت بتاريخ 03 جوان 2019، متاح على الرابط: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4799>

<sup>4</sup> به يامان مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية"، المجلة السياسية والدولية (2017): 1065-1066.

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

وكان دونالد ترامب يشير بنفسه إلى بريكست أثناء حملته الانتخابية وأكد مرارة على مساندته الواسعة لمبدأ حرية جميع الدول وليس فقط الولايات المتحدة حيث أشار مستشار التجارة الخاصة لدونالد ترامب "دان ديمكو"، أن المملكة المتحدة تكون في مقدمة اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة هي ثاني أكبر سوق لبريطانيا بعد الاتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات (45) مليار يورو لعام 2015.<sup>1</sup>

وقد أكدت دراسات في معهد الكومنولث أن انتخاب دونالد ترامب سيغير المشهد الاستراتيجي الذي سيتم على أساسه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومع التغيرات السياسية الحاصلة في أوروبا وهو الأمر الذي س يدفع بالمملكة المتحدة إلى تقوية علاقاتها مع كل من أمريكا وحلفائها الأوروبيين. وحسب ترامب فإن نهاية شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي فرصة لتعزيز آفاق صفقة تجارية بين الولايات المتحدة.<sup>2</sup>

وقد راهنت بريطانيا على الشراكة الأطلسية مع الولايات المتحدة في تقليل آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بناء على وعود الرئيس ترامب. لكن تزامنا مع فيروس كورونا والذي أثر على طبيعة العلاقة المعقدة بين الولايات المتحدة وبريطانيا، لاسيما أن الأنانية التي ظهرت في الخطابات ترامب لم تطمئن بريطانيا بإمكانية الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي والاقتراب من الولايات المتحدة بوصفها حليفة عضوية متينة يمكن الاعتماد عليه بشكل أكيد.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: قضايا التجارة والاقتصاد:

تمثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أكبر الشركاء في التجارة والاستثمار، حيث لا تزال هناك بعض الحواجز التي عاقت حركة التجارة والاستثمار التي س عا الجانبان إلى تحريرها، وتنظيم التعاون والعمل في المجالات الاقتصادية الدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، من خلال المؤسسات الدولية بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والذي يظهر من خلاله خلافات في قضايا سياسية وتوترا متزايدا بسبب التحولات في بعض المقاربات السياسية التجارية الأمريكية في عهد ترامب، ففي عام 2018 فقد بلغ إجمالي التجارة للولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي والتي س جلتن عجز في البضائع والخدمات قيمة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، 1068

<sup>2</sup> What will President Trump mean for Brexit and EU?, The institute of government ,UK,2020. P01. published on <https://www.instituteforgovernment.org.uk>

<sup>3</sup> صادق الطائي، "مأزق الاقتصاد البريطاني في ظل بريكست وجائحة كورونا"، القدس العربي، 25 نشرت بتاريخ جولية 2020،

متاح على الرابط: <https://bit.ly/ZieFOSU21>

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

115 مليار دولار. وتعود أسباب العجز التجاري في أن الرئيس ترامب يعطي الأولوية بخفض العجز التجاري الثنائي مع الطرف الأوروبي خاصة ألمانيا.<sup>1</sup>

ترامب من خلال سياسته التجارية تجاه أوروبا، أراد بذلك إضعاف دولها ذات الاقتصاد القوي وفي مقدمتها ألمانيا، وقد سجل انخفاض ملحوظ في الأنشطة الصناعية في ألمانيا التي تعد المورد العلمي الرائد للآلات والمعدات التكنولوجية.<sup>2</sup>

ويعتبر خط أنابيب "نورد ستريم 2" محور خلاف آخر بين الولايات المتحدة وألمانيا حيث تعارض أمريكا بشدة "نورد ستريم 2" الذي يمر عبر بولندا وأوكرانيا، لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا، كما فرضت عقوبات على الشركات العاملة في المشروع، حيث ترى أنها يقوي النفوذ الروسي في أوروبا، ويمنعها من بيع المنتجات البترولية الأمريكية في القارة الأوروبية.<sup>3</sup>

شكل رقم 5: تهديدات الولايات المتحدة على مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي (نورد ستريم 2).



المصدر: <https://lomazoma.com/news/7513803.html>

يشير بعض الباحثين إلى أن إدارة ترامب تنظر إلى الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير من منظور اقتصادي وهي أقل ميلا إلى اعتبار الاتحاد الأوروبي شريكا سياسيا وأمنيا مهما. على عكس الإدارات السابقة،

<sup>1</sup> Congressional Research Service, U. S/-EU Trade and Economic Issues, August 28, 2019.

<sup>2</sup> أسامة عثمان، "أوروبا والولايات المتحدة... بين الاستقلال والاعتماد"، القدس العربي، نشرت بتاريخ 13 جانفي 2020، متاح على الرابط: <https://bit.ly/320AAAtc>

<sup>3</sup> حسام حسن، "بعد خفض واشنطن قواتها... العلاقات الألمانية الأمريكية إلى أين؟"، العين الإخبارية، نشرت بتاريخ جوان 2020، متاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/washington-forces-german-american-relations>

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

فإدارة ترامب غير مبالية بانتهاء الاتحاد الأوروبي إذ سمح ذلك للولايات المتحدة بالتفاوض على صفقات تجارية ثنائية مع الدول الأعضاء التي تعتقد أنها ستخدم مصالح الولايات المتحدة بشكل أفضل. فضلا عن محاولتها إبرام اتفاقية تجارة حرة مع المملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي.

يمكن القول إن السياسة الأمريكية التي يقودها ترامب الآن، فهي سياسة تستهدف تفكيك الاتحاد الأوروبي والتعامل الأمريكي مع دوله بشكل ثنائي، لا كتلة أوروبية واحدة وهو ما عبر عنه الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ حين قال: "لا ضمانة لاستمرار الحلف في ظل التوتر الحاصل بين أمريكا وأوروبا. فترامب ينظر إلى أن الاتحاد الأوروبي يشكل منافس له وليس من منظور حليف تقليدي، فسياسات الرئيس ترامب لم تتعامل مع الحلفاء الأوروبيين التقليديين بالشكل الاستراتيجي وهذا راجع الأسباب نلخصها في<sup>1</sup>:

- وصف ترامب العلاقة مع الاتحاد الأوروبي بعلاقة تجارية غير متوازنة، ففي نهاية عام 2018، بلغ العجز التجاري للسلع الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي 169 مليار دولار، وفقا لمكتب التمثيل التجاري للولايات المتحدة.

- يرى ترامب وغيره من منتقدي السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي: إن الكتلة الأوروبية تخلق ميزة غير عادلة، من خلال فرض رسوم بنسبة 10% على واردات السيارات الأميركية، مقارنة بتعريف الولايات المتحدة التي تبلغ 2.5% على واردات السيارات الأوروبية، وهو الأمر الذي لا يراه منصفًا لأمريكا.

وبهذا يؤكد الأستاذ بجامعة ويسترن واشنطن والباحث في مجلس العلاقات الخارجية "إدوارد ألدن"، أن سياسة ترامب التجارية "أمريكا أولا" كانت مدمرة للذات على نحو خاص؛ وهو يرى في كل قضية تجارية معركة صفرية يجب على الولايات المتحدة أن تكسبها بأي ثمن، مما يحول دون حدوث أي تعاون يخدم مصالح الأمريكية الأوروبية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ريك نواك، "الأوروبيون وتهديدات ترامب التجارية"، على موقع العربية، نشرت بتاريخ 23 جانفي 2020، متاح على الرابط: <https://bit.ly/31XjMeW>

<sup>2</sup> جهاد الدين البدوي، "ترامب يصعد المعركة التجارية مع أوروبا"، صحيفة الحدث، نشرت بتاريخ 28 جويلية 2020، متاح على الرابط: <https://www.alhadath.ps/article/125379>

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

### المطلب الرابع: قضايا البيئة والمناخ:

يعتبر تغير المناخ من أكبر التحديات التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم التوقيع على الاتفاق في باريس 2 ديسمبر 2015. وتمت المصادقة عليه 2016 من طرف 165 دولة في العالم من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وسميت اتفاقية باريس بـ "التغير المناخي"، حيث وقعت الولايات المتحدة على هذا الاتفاق للحد من خطر التغيرات المناخية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما.

ومع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017، أعلن انسحاب بلاده من اتفاق باريس للمناخ، معتبرا أن الاتفاق كان يعمل على إعاقة نهوض الاقتصاد الأمريكي وهذا ما أشار إليه بقوله: "أنا أرفض أي شيء يمكن أن يقف في طريق إنهاء الاقتصاد الأمريكي. حان الوقت لإعطاء الولايات المتحدة الأولوية على باريس وفرنسا".<sup>1</sup>

ويرى ترامب أن الانصياع لكل مطالب اتفاق باريس والحوافز التي وضعت على قطاع الطاقة بموجبه س وف تكلف الولايات المتحدة نحو مليون وسبعمائة وظيفة بحلول عام 2025، حيث يؤكد الأستاذ بجامعة جونز هوبكنز جوزيف إدوارد، أن اتفاق المناخ عبارة عن مؤشر آخر الذي سيسبب ضررا آخر إضافيا للعلاقات مع أوروبا، كما أنه مؤشر آخر على أنه ليس بإمكانهم الاعتماد على أمريكا للعب دور قيادي.

وفي نوفمبر 2019 تم إبلاغ الأمم المتحدة بقرار انسحاب ترامب من الاتفاقية على أن يصبح انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس ساري المفعول عند انقضاء سنة واحدة من تاريخ تلقي شعار الانسحاب أي في 4 نوفمبر 2020.

وتعني الاتفاقية التي انسحبت منها إدارة ترامب بالحفاظ على درجة حرارة الأرض عند أقل من 2 درجة بتقليل انبعاثات الغازات الضارة جراء قطاعي الصناعة والزراعة التي تؤثر في الغلاف الجوي. وحسب خبراء البيئة الانسحاب من اتفاقية المناخ يضر بالبيئة أكثر ذلك أن الولايات المتحدة هي ثاني أكبر مصدر الانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم بعد الصين.<sup>2</sup>

تغير المناخ يبقى القضية الأولى وربما الأكثر إلحاحا التي يجب على الولايات المتحدة وأوروبا معالجتها بشكل مشترك. حيث هناك تاريا طويلا من التعاون عبر الأطلسي بشأن هذه القضية، فإن الدرجة التي س

<sup>1</sup> أحمد نزيه، "أمريكا واتفاق باريس للمناخ". "ترامب" هدم ما بناه "أوباما"، بوابة أخبار اليوم، نشرت بتاريخ 23 سبتمبر 2019،

متاح على الرابط: <https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2916749/>

<sup>2</sup> "ترمب يعتبر اتفاقية المناخ صفقة سيئة للأمريكيين"، نشرت بتاريخ 2 جوان 2017، متاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=PJUXm8LMhW>



## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

تتظر بها حكومة الولايات المتحدة إلى هذا الأمر كأولوية للمضي قدما تعتمد بالكامل تقريبا على من سيتولى المنصب في نوفمبر. فإدارة ترامب قد أثبتت عدم استعدادها لمواجهة إلحاح أزمة المناخ. وخاصة إذا تم انتخاب ديمقراطي في انتخابات نوفمبر 2020، فيجب أن يكون أحد أوامره الأولى في العمل هو إعادة الانضمام إلى اتفاقية باريس، وإعادة ترسيخ دور أمريكا كقائد عالمي في قضية تغير المناخ. باعتبارها ثاني أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري في جميع أنحاء العالم، فإن التزام الولايات بمعالجة هذه المشكلة أمر بالغ الأهمية<sup>1</sup>.

فالاتحاد الأوروبي أكد على أنه يمكن للعالم أن يعتمد على أوروبا من أجل قيادة العالم في مكافحة تغير المناخ من خلال سياسات مناخية طموحة. كما أن انسحاب ترامب من الاتفاقية قد يؤدي إلى توتر في العلاقات الأمريكية الأوروبية، وهو التوتر الذي تستغله كل من روسيا والصين لتحقيق مصالحهما في أوروبا، وأيضا من خلال تسريع عملية المفاوضات حول اتفاقيات جديدة في الاستثمار مع الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

نظرا لحجم الولايات المتحدة كمصدر عالمي لانبعاث الكربون ودوره في تغير المناخ حتى الآن. فإن الاتحاد الأوروبي في وضعية جديدة لسد الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة والعمل مع الصين لتوفير القيادة في المجال البيئي، كما أن أوروبا بحاجة إلى الاستثمار في شراكات جديدة متعددة الأطراف على المستوى الدولي أو مع فواعل جديدة على المستوى الداخلي بهدف الحفاظ على ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين، على النحو المنصوص عليه من اتفاقية باريس<sup>3</sup>.

### المبحث الثالث: تأثير التحول على مستقبل العلاقات بين صفتي الأطلسي:

إن التوجه الأطلسي واحدا من أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين، وذلك على الرغم ما يبدو من تراجع في أهمية حلف الأطلسي وأوروبا في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب. إلا أن سياسة ترامب شهدت تحولا جيوسياسيا ف لأول مرة يمكن القول أن أوروبا تجد نفسها في مأزق حيث لم يعد بوسعها أن تعتمد على المضلة الأمنية الأمريكية كالمسابق.

<sup>1</sup> Rachel Rizzo, The Building Blocks of a Progressive Transatlantic Vision, Heinrich Boll Stiftung (Brussels), 31 march 2020, on: <https://eu.boell.org/en/2020/03/31/building-blocks-progressive-transatlantic-vision>

<sup>2</sup> إيمان زهران، "الانتكاسة البيئية: الحقائق البديلة لانسحاب ترامب من اتفاقية باريس للمناخ"، المرطرز العربي للبحوث والدراسات، نشرت بتاريخ 18 جوان 2017، متاح على الرابط: <http://www.acrseg.org/4052230>

<sup>3</sup> Stefan Lehne and Heather Grabbe, « How donald Trump could save Eu Foreign Policy, Carnegie Europe, (January 12,2017):05

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

فالتحولات التي طرأت في سياسة ترامب الخارجية الحليف الأوروبي التقليدي، حتما ستؤثر على مستقبل العلاقات بين ضفتي الأطلسي، إذ أن أهم أولوياته جعل أمريكا عظيمة من جديد والحفاظ على المصالح القومية.

بناء على ذلك، فلفهم مستقبل العلاقات بين ضفتي الأطلسي استلزم علينا ابراز انعكاسات التحول في سياسة ترامب تجاه أوروبا، ثم وضع سيناريوهات محتملة من مؤشرات واقعية لمستقبل العلاقات الأوروبية-الأمريكية.

### المطلب الأول: انعكاسات التحول في سياسة ترامب الخارجية تجاه أوروبا

بالعودة إلى مفهوم التحول والذي فصلنا فيه في الإطار النظري للتحول في السياسة الخارجية، وقلنا على أنه عملية الانتقال من حالة إلى حالة أخرى جديدة بسبب ظهور تغيرات وتطورات في النظام الدولي، وتلك التغيرات التي تؤدي بدورها إلى ظهور أنظمة ومؤسسات جديدة.

فقد شرح الأستاذ تشارلز هيرمان التحول والذي صنفه بدوره على أربعة مستويات، وبالعودة إلى فهم تحولات سياسة ترامب الخارجية وكيف انعكست على العلاقات الأمريكية الأوروبية يمكننا توضيح ذلك في النقاط التالية:

1. التغير البرامجي: والذي كما ذكرنا سابقا أنه يحدث في أدوات تحقيق الأهداف العامة للسياسة الخارجية، وذلك يعني إضافة أدوات جديدة دون تغيير في الأهداف.

فإذا قارنا إدارة أوباما مع ترامب نجد أن الأول اختار القوة الناعمة أي الأداة الدبلوماسية (Soft Power) بدلا من القوة الصلبة أي الأداة العسكرية (Hard Power) التي فضلها ترامب خاصة في مجال الدفاع والأمن، واتضح الخطوط الأساسية لعقيدة ترامب الأمنية تتأسس على مبدأ " أمريكا أولا" وفرض القوة العسكرية لضمان تفرد الولايات المتحدة للنظام الدولي القائم على تحقيق النفوذ العسكري.

فلا شك في أن نهج وسياسة ترامب تمثل تحولا في السياسة الخارجية الأمريكية المعهودة. فلطالما كانت أولوية الولايات المتحدة الأمريكية ضمان تفوق القوة العسكرية، إلا أننا شهدنا خلال سنوات ترامب الماضية مزيدا من العسكرة على حساب القوة الاقتصادية كمحدد للمنافسة والصعود والاستمرارية في نهجه.

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

في س ياق التحول بدت واضحة في عهد الرئيس السابق أوباما؛ الذي أَمَط اللثام عن أهم ملامح المراجعة الاستراتيجية، أو ما اصطلح على تسميته بـ "الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة وتعزيز استدامة قيادة الولايات المتحدة للعالم أولويات دفاع القرن الواحد والعشرين"<sup>1</sup>.

2. التغير التكيفي: والذي يعني به تغير في مستوى الاهتمام لوحدة دولية ما نحو قضية معينة بالزيادة أو النقصان دون التغير في الأهداف والأدوات والتوجهات فسياسة ترامب يعني سياسة بعيدة عن التكيف مع مخرجات البيئة الدولية. وهو ما يفرض سياسة التدخل باستخدام الوسائل العسكرية وفرض العقوبات الاقتصادية.

فمن خلال خطاباته يظهر أن ترامب يتبع أسلوب جديد في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهو أسلوب غير تقليدي شعاره "لا شيء ثابت، الكل متغير". هذه السياسة يستهدف بها ترامب إبراز قوة ومكانة الولايات المتحدة على مستوى العالم وإبراز أنها قادرة أن تقلب الموازين وتغير الثوابت<sup>2</sup>. أما التغير في التوجهات العامة للسياسة الخارجية والذي نخص به هنا التغير في البرامج والأدوات والأهداف، والذي عبر عنه هيرمان بإعادة الهيكلة في السياسة

الخارجية والذي أخذ نمط التغير الجذري، اعتمده ترامب في سياسته الخارجية بالعودة إلى نمط الإنعزال، فبرأيه أن المؤسسات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها بلاده مع دول أخرى كمعاهدة باريس للمناخ في حين سارع ترامب بإلغائها بدعوى أنها لا تصب في المصالح الاقتصاد الأمريكي. وهذا يبين أن ترامب لا يهتم بالالتزام بأي معاهدة دولية أو إقليمية وقفت في طريق طموحاته التوسعية.

فقد ذهبت إدارة ترامب إدراكا منها بأن منافسة القوى العظمى تستدعي إعادة هيكلة شاملة للسياسة الخارجية الأمريكية لمنافسة تلك القوى، ففكرة التحول (إعادة الهيكلة) تعني لترامب الحفاظ

على أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية، وإعادة النظر في العلاقات عبر ضفتي الأطلسي، ففي السابق كانت الخلافات الأمريكية-الأوروبية حول السياسات أما اليوم، يتم التشكيك في الوحدة عبر الأطلسية وفي أهمية حلف شمال الأطلسي.

فالتحول في السياسة الخارجية الأمريكية في نهاية المطاف ما هو إلا طريق أو برنامج صانع القرار والذي يخص التغير الجذري ويحدث نتيجة لعاملين حددهما الباحث روتشايين فيما س ما شخصية

<sup>1</sup> حسن أبو هنية، "أمريكا تقود العالم نحو عسكرة شاملة"، عربي 21، نشرت بتاريخ 02 ديسمبر 2018، متاح على الرابط:

<https://arabi21.com/story/1141847>

<sup>2</sup> سمر خمليشي، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات، (فيفري 2019): 12

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

السياسة الخارجية وسيطرة القائد السياسي على عملية صنع السياسة الخارجية. وعليه، فإن تغير القائد السياسي يسعى إلى تغيير السياسة الخارجية كما يمكن أن تتغير السياسة الخارجية إذا تغيرت إدراكات ونمط عقائد القائد<sup>1</sup>.

إن سياسة ترامب الإنعزالية ومبدأ "أمريكا أولاً"، دفع بالعلاقات الأمريكية الأوروبية إلى التآزم كون أوروبا لم تكن تتوقع أنها ستتعامل مع رئيس ذو توجه قومي إنعزالي وأنه لا يريد للولايات المتحدة أن تلعب الدور التقليدي التاريخي لها، وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة تذكير أوروبا في أن يكون لها دور جديد في القارة بعيدا عن الحليف التقليدي الأمريكي. فمواقف ترامب ألقت بظلالها على مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية، فمنذ قدوم الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مطلع عام 2017 والعلاقات الأمريكية الأوروبية تعاني تراجعا واضحا وهذا راجع إلى تصرف الولايات المتحدة بشكل منفرد واتخاذها للقرارات الأوروبية دون مراعاة مبادئ التحالف.

فعلى غرار مظاهر التحول في سياسة ترامب تجاه أوروبا التي تم تناولها سابقا، هناك ملفا جديدا آخر الذي يزيد من هوة الخلافات بين ضفتي الأطلسي وهو الموقف من منظمة الصحة العالمية؛ حيث اتخذت موقفا من المنظمة وقطعت علاقتها معها، ما سيؤثر في جهود المنظمة خاصة فيما يتعلق الأمر بمكافحة فيروس كورونا. وهو ما سيزيد العبء على الأوروبيين، حيث لا يمكن للمنظمة أن تواصل عملها خاصة في ظل هذه الظروف من دون دعم مالي لها<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الأطلسية

يمكن رسم سيناريوهات أساسيان على المدى القريب (أربع سنوات) لتحديد مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية على خلفية مواقف وقرارات إدارة ترامب.

#### • السيناريو الأول: الحفاظ على الوضع القائم:

يشير سيناريو الحفاظ على الوضع القائم لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، استمرار فترة حكم دونالد ترامب لولاية ثانية، حيث ستشهد العلاقات بين ضفتي الأطلسي المزيد من التوتر والتنافس.

<sup>1</sup> شمسة بوشناق، التغير في السياسة الخارجية - دراسة نظرية-، مرجع سابق: 240.

<sup>2</sup> تفاهم الخلافات الأوروبية. الأمريكية تجاه العديد من الملفات الدولية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشرت بتاريخ 01 جوان 2020، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3h2MLER>

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

فبالرغم من أن إدارة ترامب جمهورية مثل إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، إلا أن فترة ترامب هي الفترة الأسوء ما يعني فترة المد والجزر مع الطرف الأوروبي.

ترامب غير في مفهوم العلاقة الاقتصادية مع الضفة الأوروبية وإعادة صياغة شكل العلاقة من جديد بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأن تتجه علاقته نحو بريطانيا بشكل كبير كشريك اقتصادي وحليف واثق من إمكانياته.

فإذا استمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على سدة الحكم فلن يجد نفسه سوى المحافظة على الهيمنة الأمريكية، والتي ستعكس على الكثير من القضايا الدولية خاصة المواقف الأوروبية والتي تري نفسها أنها خارج المضلة الأمنية الأمريكية خاصة في عز أزمته لمواجهة فيروس كورونا، حيث ستكون أوروبا بحاجة لمواجهة مصيرها لوحدها خاصة وأن أوروبا ستبدو عاجزة عن منافسة حليفها الأطلسية في ميدان التطور العسكري والتكنولوجي.

إن الملف الاقتصادي هو الذي سيغير العلاقة الأطلسية إذا استمر حكم ترامب حيث سيربح على ورقة العولمة، ما يعني تفكك الاتحاد الأوروبي وخروج دول أخرى من الاتحاد، يعني مصلحة للاقتصاد الأمريكي، بذلك يجد ترامب نفسه أمام سياسات حمائية أكثر صرامة وفرض رسومات على السلع الأجنبية وهو ما سيؤدي إلى حرب تجارية أمريكية أوروبية.

فإذا ما تم فوز ترامب في نوفمبر 2020، فإن معطيات كثيرة ستتغير وستشهد السياسة الخارجية الأمريكية المزيد من التحولات تجاه أوروبا خاصة في جانبها الأمني (حلف شمال الأطلسي)، ما يعني تقليص الدعم المادي للحلف، أو الانسحاب من الاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية هو الأمر الذي أكده جون بلتون المستشار السابق للأمن القومي للرئيس الأمريكي.

لكن يبدو أن انتشار فيروس كورونا أضفي الكثير من الانكماش الاقتصادي على الولايات المتحدة إذ تعرض الانكماش بواقع 32,9 في المئة في الفترة من أبريل إلى جوان الماضيين بسبب مواجهة الاقتصاد ما يعني ذلك أن هذا الانكماش هو الأعنف الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي منذ عام 1947<sup>1</sup>، والذي سيؤثر على العلاقات التجارية مع أوروبا بحيث ستأى بنفسها أوروبا عن سياسات أمريكا وذلك من خلال الانخراط مع الصين كشريك استراتيجي واقتصادي، وتقوية الاتحاد بوضع معايير جديدة أكثر قوة، بهدف

<sup>1</sup> انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020: ترامب يحذر من أن بايدن سوف . "، عربي/BBC News، نشرت بتاريخ 07 أوت 2020،

متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-53689822>

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

إعادة موازنتها مع الصين، في حال استمرار أوروبا علاقتها مع الصين هذا ما سيؤدي إلى فصل تدريجي عن أمريكا.

### • السيناريو الثاني: سيناريو التغيير:

ويعني هذا السيناريو التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا وهنا يعتمد الأمر على شخصية صانع القرار وتوجهاته. ما يعني انتهاء عهد ترامب والجناح اليميني وتراجع للحزب الجمهوري، أي صعود الحزب الديمقراطي وحسم الانتخابات الرئاسية المقبلة لصالح المرشح جو بايدن"، نظراً أنه سيعزز العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا كما أن أوروبا أيدت سياسات بايدن فيما يخص التعددية والتعاون مع الديمقراطيات الحرة في فترة ما بعد كوفيد-19، واعتبرت أوروبا أن تعهدات بايدن تمثل مصدر ارتياح بما في ذلك انهيار الفوضى المؤسسية والعداء ضد الحلفاء.

وسيعاد الانضمام إلى المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة الصحة العالمية؛ مما سيضع حداً للتغيب المفاجئ للولايات المتحدة على حد تعبير توني بلينكن، كبير مستشاري بايدن للسياسات الخارجية.

وفيما يخص تأييد ترامب لخروج بريطانيا من الاتحاد، جو بايدن لن يستغل فرصة بريكست بتقوية العلاقات الأطلسية ولن يتوصل إلى صفقة تجارية مع المملكة المتحدة لأنه سيمنح العلاقات مع الاتحاد الأوروبي أولوية على العلاقات مع بريطانيا<sup>1</sup>.

تفوق بايدن على ترامب في الانتخابات الرئاسية يعني إعادة رسم العلاقات مع الأوروبيين وحلف شمال الأطلسي بعد تصدع هذه العلاقة خلال فترة ترامب. وسيتم العودة إلى اتفاق باريس للمناخ ثم تمتين الوجود الأمريكي العسكري في القارة الأوروبية والنظر بخصوص سحب القوات الأمريكية من ألمانيا كخطوة أخرى.

وعلى هذا الأساس، فوز مرشح ديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة، يمكن من استعادة السياسة الخارجية الأمريكية لنهج أكثر تعددية، على خلاف نهج ترامب أحادي الجانب القائم على مبدأ "أمريكا أولاً"، كما سيؤدي بايدن اعتراضه على المساهمات الأوروبية في الحلف بخصوص الانفاق الدفاعي والمطالبة بالمساهمة متكافئة الأطراف.

<sup>1</sup> فرنسا قلقة من عدائه للمستبددين العرب. . أوروبا غير مرتاحة لسياسة بايدن الخارجية المنتظرة، فلماذا؟"، عربي بوست، نشرت بتاريخ 07 أوت 2020، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2QZT3Q1>

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

وبشكل عام يمكن القول إن المؤشرات تقود نحو ترجيح السيناريو الثاني خاصة في ظل التوترات الراهنة وسياسات ترامب الحمائية على حساب المصالح مع الحلفاء والتي أثرت بشكل خاص على العلاقات ما بين ضفتي الأطلسي.

ترامب لم ينجح في الملفات الخارجية خاصة منها الأوروبية لأنه عمل على سياسات فردية ما أدى إلى صدام العلني مع أوروبا، ما يعني أن بايدن سيحاول إرضاء مصالح جميع الحلفاء الأوروبيين واحتواء النفوذ الصيني في القارة الأوروبية، فأوروبا ستكون الشريك للولايات المتحدة الأمريكية وليس بالمنافس كون أوروبا قوية هي مصلحة الولايات المتحدة.

وهذا ما كشف عنه استطلاع للرأي ب معهد فورسا الألماني عن أكثر من ثلاثة أرباع الألمان (76%) يتوقعون تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا حال فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن خلال انتخابات نوفمبر 2020 وفقا لمجلة "International Politics" (السياسة الدولية)<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> استطلاع: معظم الألمان يعتقدون أن العلاقات الأمريكية مع أوروبا ستتحسن بفوز بايدن"، نشرت بتاريخ 22 أوت 2020، متاح

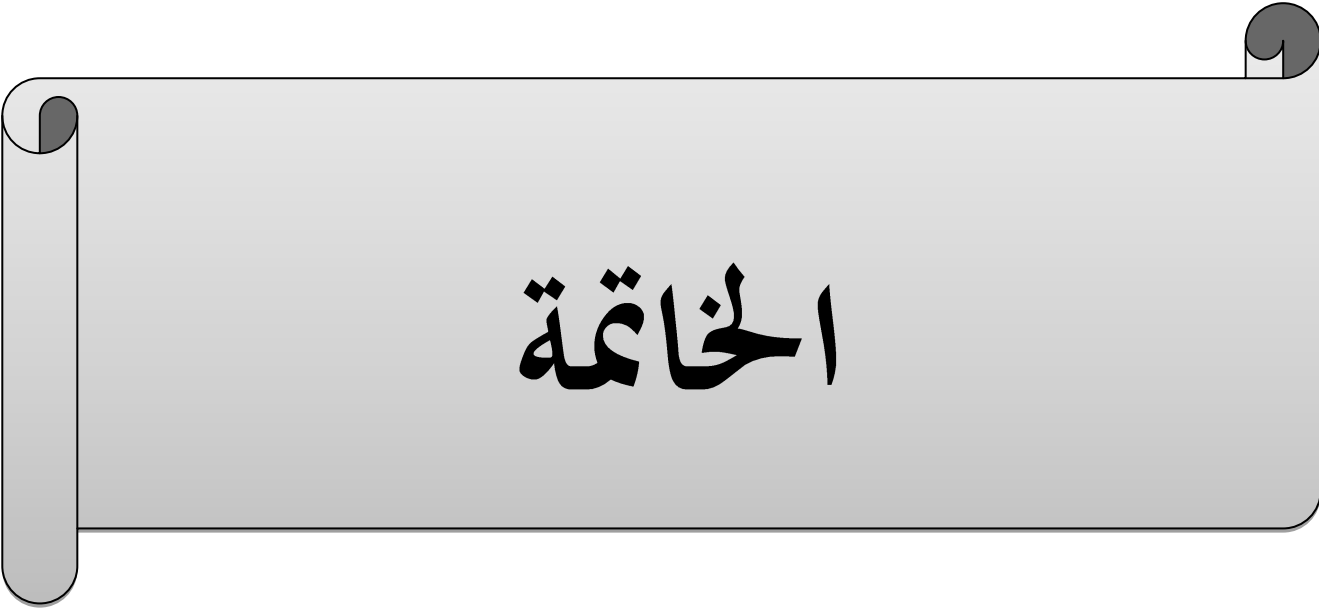
على الرابط: <https://bit.ly/3btvqJm>

## الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا وتداعيات التحول

### خلاصة الفصل:

إن المبادئ الأساسية التي شكلت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب والمتمثلة أساساً في مبدأ العزلة، وأمريكا أولاً، وهو المبدأ الذي ش كل نهجاً مغايراً في تعاملاته الدولية، والذي يمكن من خلاله تفسير ما يجري من تصاعد للخلافات بين ضفتي الأطلسي خاصة مع إعادة صياغة المعاهدات والاتفاقيات من جديد دون الرجوع للحلفاء أو دون التفكير أيضاً في مدى تأثير تلك القرارات على وضعهم مستقبلاً. فالعلاقات عبر ضفتي الأطلسي ستبقى قائمة رغم الخلافات الذي فرضتها إدارة ترامب جملة من التحولات حيث أن المصالح الواسعة التي تربط الجانبين كون أنهما أكبر قوتين استراتيجيتين في النظام الدولي، فالولايات تتبدل في جدول ترتيب صانع القرار الأمريكي تجاه أوروبا، ولا يعني ذلك الوصول إلى التصادم أو النزاع بين الطرفين على المدى القصير أو البعيد. لأن الولايات المتحدة لا تهدف بالأساس من خلال موافقتها للتأثير على القرار في الاتحاد الأوروبي بتحطيم قدراته وتحجيم مكانته، لأنه من أهم الشركاء في مجال التجارة والاقتصاد وحتى التكنولوجيا والمجال العسكري، وإنما تسعى أن يكون لها استقلال واضح في سلوكها الخارجي من خلال قدرتها على التأثير في النظام الدولي بما في ذلك الاتحاد الأوروبي كشريك تقليدي لها.





الخاتمة

## الخاتمة:

شكلت إدارة ترامب تحدياً للعلاقات الأمريكية الأوروبية سواء من التجارة الدولية، أو تغير المناخ أو مستقبل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والتي أدت إلى نهج جديد أو توجه سياسي جديد إذ شكل جملة من التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقاً من دعوته إلى الانكفاء وعدم انخراط الولايات المتحدة في الشؤون الدولية، كما عرفت مواقفها تجاه أوروبا بالمتشددة على اعتبار أن أوروبا لا تمثل ضرورة أمنية للمصلحة الأمريكية.

فقد مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والملاحظات، نوجه النظر إلى حصيلتها في النقاط التالية:

❖ إن مفهوم التحول في السياسة الخارجية يقتزن أساساً بمجمل التغييرات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما، من حيث توجهاتها وسلوكها وأدواتها وحتى أهدافها، وهذا التحول يكون نتيجة عوامل مرتبطة بالبيئة الدولية والداخلية للدولة، ومن هنا نؤكد صحة الفرضية الأولى، فيما أن السياسة الخارجية هي محصلة التفاعل بين توجهات الدولة والتزاماتها وسلوكها تجاه الوحدات الدولية الأخرى، يصبح التحول صفة ملازمة لها لأن السياسة الخارجية ليست شيئاً ثابتاً، فالدولة تميل إلى التغيير من أجل تحقيق أهدافها.

❖ إن التغييرات التي طرأت على عالم ما بعد الحرب الباردة أدت إلى ضرورة تحول السياسة الخارجية الأمريكية خاصة تجاه أوروبا، خاصة ما تعلق الأمر بحلف شمال الأطلسي، ما يعني ذلك تغيير مهام الحلف من مهام دفاعية إلى أداة تنظيم الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، إدراكاً منها الولايات المتحدة أن انتهاء حلف الناتو يعني انتهاء سيطرتها على القارة الأوروبية التي شكلت خط دفاع أمني للولايات المتحدة.

❖ إن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية أحدثت تغييرات جوهرية، خاصة أنها فضلت التحرك انفرادياً كما ظهرت أقل اهتماماً بحلفائها الأوروبيين، ما أدى إلى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية وهذا ما نلمسه في سياسات ترامب التي انعكست بدورها على مواقفه التي سعى من خلالها لتعظيم مكانته بشكل أحادي، وأن انتقاع أي طرف من أي اتفاق تكون الولايات المتحدة فيه هو بمثابة فشل الاتفاق بالنسبة لترامب لأنه سيشكل عبئاً على الاقتصاد الأمريكي.

❖ يجسد سلوك الخارجي لإدارة ترامب تجاه أوروبا تحولا في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، هذا ما نلمسه في السياسة الانعزالية ومبدأ أمريكا. فما تعنيه هذه التحولات السريعة أن ترامب بات يدرك الحدود المفروضة على موقع رئيس الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق فهو يشير صراحة إلى ضرورة الابتعاد الأمريكي عن تحالفاته مع الدول الأوروبية التي لم يعد من الممكن التعويل على الضمانات الأمريكية وهذا ما تؤكد صحة الفرضية الثانية.

❖ سعى دونالد ترامب على اتباع سياسات غير تقليدية في تعامله مع الاتحاد الأوروبي، إذ أنه عمل على تفكيك الاتحاد الأوروبي بمواقفه عكس الإدارات الأمريكية السابقة، وهو بدوره من شجع بريطانيا على خروجها من الاتحاد الأوروبي كورقة رابحة جديدة له لإضعاف الاتحاد الأوروبي.

❖ شهدت العلاقات بين ضفتي الأطلسي خلافات وتوترات بالنظر إلى سياسة ترامب الأحادية، حيث عمل على وضع حلف الناتو في مركز السياسة الخارجية الأمريكية وهذا ما ينعكس على مستقبل العلاقات الأورو-أمريكية وإعادة النظر في مفهوم الحلف" من جديد، وإعادة العلاقات عبر الأطلسي مرهون بتولي رئيس جديد للولايات المتحدة والذي سيواجه تحدي أصعب يتمثل في محاولة إرضاء مصالح الحلفاء الأوروبيين وتعزيز ثقتهم بالسياسات الأمريكية الجديدة.

وإذا أردنا تقديم وجهة نظر تقييمية السياسة ترامب الخارجية تجاه أوروبا يمكن القول إن التحول في نهج ترامب على ضوء مواقفه وسياساته التي انعكست على العلاقات بين ضفتي الأطلسي هو الأمر الذي يعني محاولة تقويض نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ونهاية عهد قوة أوروبا، وبالتالي تقويض النظام الليبرالي، فقد أوضح بأن أولويات سياسته الخارجية لا تشمل الأمن الأوروبي وهو لا يعترف بالضرورة الاستراتيجية التي يمثلها حلف شمال الأطلسي.

فأوروبا لا تزال عالقة في الإجابة على هذا التساؤل إلى متى س تواصل الولايات المتحدة الأمريكية متابعة هذه السياسات التي مفادها التخلي عن استراتيجيات العديد من الإدارات الأمريكية السابقة وضرورة اتباع نهج مغاير في السياسة الخارجية الأمريكية.

فمواقف ترامب يمكن القول بأنها تحمل في طياتها تهديدا لأوروبا ما تستدعي الضرورة لتقوية المنظومة الأمنية الأوروبية بدل الاعتماد على التغييرات في سياسة الولايات المتحدة لصالح الاتحاد الأوروبي

## قائمة المصادر والمراجع

### قائمة المراجع

#### الكتب:

1. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007.
2. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.
3. جهاد عودة، النظام الدولي، ونظريات واشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
4. مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2002.
5. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة. "دراسة المفاهيم والنظريات". بيروت، دار الجيل، ط1، 1999.
6. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
7. جوزيف ناي الإبن، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997.
8. ياسر قطيشات، الحصان الأمريكي يجر عبء أوروبا : رؤية تحليلية في العلاقات الأمريكية - الأوروبية.
9. عبد النور بن عنتر، وآخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية. وموقع العالم الاسلامي فيها، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2009.
10. ليلى مرسي، أحمد وهبان: حلف شمال الأطلسي، العلاقة الأوروبية الأمريكية بين التحالف والمصلحة، 1945 - 2000، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
11. ألكسندر، ويندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2006.
12. راسل، جاكوبي، نهاية اليوتوبيا، ترجمة فاروق عبد القادر، الكويت، مطابع الوطن، 2001.
13. السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، عالم الكتاب، 2001.
14. خير الدين شهامة، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، الجزائر، دار قرطبة، 2009.
15. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

### المجلات العلمية والدوريات والجرائد:

- تأثير العامل النفطي في السياسات الأميركية ازاء منطقة الشرق الأوسط"، يومية الناس الإلكترونية، العدد 266. في موقع: <http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID>
- خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية - الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد 147، جانفي 2002.
- محمد السيد سليم: "السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط، توافق أم تعارض؟"، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 45، نوفمبر.
- ميلود ولد الصديق، "أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (أفريل 2019).
- يماني سليمان، "توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عند دونالد ترامب"، مرجع سابق
- بن يحي عتيقة، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2018).
- اكزافيه عيه وم، ترجمة: قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، مجلة الفكر السياسي دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، 2003.
- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، "الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.
- ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاع عادل وزيدان زياني.
- سلطان الرفاعي، "السلام الديمقراطي: منظور ليبرالي بنيوي.
- مصطفى هلال مصطفى شتا، "دور حلف شمال الأطلسي في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة"
- حسن الحاج علي أحمد "العالم المصنوع"، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية
- ستيفن والت، "عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاع وزيدان زياني.
- أحمد الماهري، هل الاتحاد الأوروبي فاعل ذو استقلالية؟ سعيًا إلى سياسة دفاعية موحدة".
- عمرو دراج، "إدارة ترامب والفراغ في السياسة الخارجية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (مارس 2017).
- حسام إبراهيم، "التوجهات المحتملة للسياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشرت بتاريخ 20 نوفمبر 2016.
- علي موسي الدادا، "إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، نشرت بتاريخ نوفمبر .
- عمرو عبد العاطي، "سياسة ترامب تجاه روسيا والصين وتداعياتها على إعادة الاصطفاف الدولي وتماسك التحالف الغربي"، مجلة شؤون عربية، نشرت بتاريخ 10 سبتمبر 2019.

- سمر الخمليشي، "إدارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات (فيفري 2019): 19-20.
- مروان قبلان، " أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعهد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية"، سياسات عربية (جانفي 2017)، 101.
- صبحي غندور، "الناتو وأزمة العلاقات بين ضفتي الأطلسي"، البيان، نشرت بتاريخ 20 فيفري 2020،
- مروة نظير، "فرصة بريكست: لماذا يدعم "ترامب" خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشرت بتاريخ 03 جوان 2019.
- به يامن مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية"، المجلة السياسية والدولية (2017): 1065-1066.
- صادق الطائي، "مأزق الاقتصاد البريطاني في ظل بريكست وجائحة كورونا"، القدس العربي، 25 نشرت بتاريخ جويلية 2020.
- أسامة عثمان، "أوروبا والولايات المتحدة... بين الاستقلال والاعتماد"، القدس العربي، نشرت بتاريخ 13 جانفي 2020.
- حسام حسن، "بعد خفض واشنطن قواتها... العلاقات الألمانية الأمريكية إلى أين؟"، العين الإخبارية، نشرت بتاريخ جوان 2020.
- ريك نواك، "الأوروبيون وتهديدات ترامب التجارية"، على موقع العربية، نشرت بتاريخ 23 جانفي 2020.
- جهاد الدين البدوي، "ترامب يصعد المعركة التجارية مع أوروبا"، صحيفة الحدث، نشرت بتاريخ 28 جويلية 2020.
- أحمد نزيه، "أمريكا واتفاق باريس للمناخ. . "ترامب" هدم ما بناه "أوباما"، بوابة أخبار اليوم، نشرت بتاريخ 23 سبتمبر 2019.
- ايمان زهران، "الانتكاسة البيئية: الحقائق البديلة لانسحاب ترامب من اتفاقية باريس للمناخ"، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشرت بتاريخ 18 جوان 2017.
- حسن أبو هنية، "أمريكا تقود العالم نحو عسكرة شاملة"، عربي 21، نشرت بتاريخ 02 ديسمبر 2018،
- سمر خمليشي، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات، (فيفري 2019): 12.
- تفاهم الخلافات الأوروبية. الأمريكية تجاه العديد من الملفات الدولية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشرت بتاريخ 01 جوان 2020.
- انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020: ترامب يحذر من أن بايدن سوف. . "، عربي/BBC News، نشرت بتاريخ 07 أوت 2020.

- فرنسا قلقة من عدائه للمستبدين العرب. . أوروبا غير مرتاحة لسياسة بايدن الخارجية المنتظرة، فلماذا؟"، عربي بوست، نشرت بتاريخ 07 أوت 2020.
  - استطلاع: معظم الألمان يعتقدون أن العلاقات الأمريكية مع أوروبا ستتحسن بفوز بايدن"، نشرت بتاريخ 22 أوت 2020.
- المواقع الإلكترونية:

<http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html>  
[http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page\\_1\\_8.htm](http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page_1_8.htm)  
<http://www.gedcities.com/adolsggasm/IR>  
<http://www.oup.co.uk/pdf/bt/jacksonsorensen/ch09.pdf>  
<http://www.mafhoum.com/press5/atlas25.htm>

### المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdenour Benantar, « NATO, Maghreb and Europe » Mediterranean Politics, Vol. 11, n 05, July 2006.
2. Alexandre Wendt « Anarchy is what states make of it » the social construction of power politics », in; Mark V. Kauppi International theory, Realism, pluralism, Globalism, and Beyond, London, 3rd edition and Bacon, 1999.
3. Barry Buzan and others, « the logic of anarchy : Neorealism to structural realism.
4. Clingendael Report, « Trump's Impact on European Security Policy Options in a Post-Western World, January 2018.
5. Congressional Research Service, U. S./EU Trade and Economic Issues, August 28, 2019.
6. Congressional Research Service, Transatlantic Relations: U. S. Interests and Key Issues, April 27 2020.
7. Dario Batistella, Théories des relations internationales, , Paris, presses des sciences po, 02ème éd, 2006.
8. George Robertson, « social constructivism Applied : Kosovo and its implications for the global order in the new millennium
9. Gideon Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", World politics, vol 51, 1998.
10. Hans Morgenthau, Politics among Nations, USA , New York Knopf, 4th ed , 1967.
11. James D. Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, In site internet: <http://www.people.fas.harvard.edu/~johnston/gov2880/fearon.pdf>.
12. James Dougherty & Robert Pfaltzgraff, Contending Theories of international Relations, USA, West View Press, 1955.
13. James Graham « Samuel P Huntington clash of civilizations.
14. James N. Rosenau, International politics and foreign policy, New-York, the free press, 1969.



15. Jean Barrea ,Theories des Relations Internationales, Jenève, Institut Universitaire de Hante Etudes Internationals ,1974.
16. Jean Jacques Roche. Charles Philippe David, Théories de la sécurité, définitions, approches et concepts de la sécurité internationales, Paris, Montchrestien, 2002.
17. Jean Jacques (Roche), théories des relations internationales, paris montchrestien, 2eme Edition , 1997.
18. J-F (THI BAULT). Presenter et connaitre les relations international : Alexandre wendt Et le paradigme constructive, Note de Recherche no 07.
19. John- Mearsheimer, Realism, The Real World And Academia, University of Chicago, 2000.
20. John-Gerard Ruggie " ,America and Multilateralism after the Cold War" Political Science quarterly, Vol. 109,n04. 1994.
21. Paul R. Viotti „Mark V. Kauppi. Internationale relations Theory, Realism Pluralism, Globalism and Beyond. London,3rd:1999.
22. Pierre (villa) , "La Méditerranée comme espace inventé", Jean Mouref working paper, Novembre 1991.
23. Rachel Rizzo, The Building Blocks of a Progressive Transatlantic Vision, Heinrich Boll Stiftung (Brussels), 31 march 2020,.
24. Stefan Lehne and Heather Grabbe, « How donald Trump could save Eu Foreign Policy, Carnegie Europe, (January 12,2017).
25. Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge. (Spring, 1998).
26. Thomas hobbes, liviathan ,oxford, basi/black well, 1994, p 93, in; james daugherty robert Pfastgraff, Contending Ttheories of International Relations, USA HAPER power publisher ,1981.
27. Thomas Lindemann, «Identités démocratiques et choix strategiques », Revue Française de sciences Politique, Vol. 54,n,Octobre, 2004.
28. Volker Rittberger, "Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories".
29. What will President Trump mean for Brexit and EU?, The institute of government ,UK,2020.



# فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

| الصفحة                                                                        | المحتوى                                                                                            |
|-------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                               | <b>كلمة شكر</b>                                                                                    |
|                                                                               | <b>اهداء</b>                                                                                       |
| <b>01</b>                                                                     | <b>مقدمة</b>                                                                                       |
| <b>الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة العلاقات الأوروبية الأمريكية</b>         |                                                                                                    |
| <b>06</b>                                                                     | <b>تمهيد</b>                                                                                       |
| <b>07</b>                                                                     | <b>المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الأمريكية حسب المنظور الواقعي.</b>                             |
| <b>07</b>                                                                     | المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية والعلاقات الأوروبية الأمريكية المصلحة القومية رهان مشترك للطرفين |
| <b>18</b>                                                                     | المطلب الثاني: الواقعية الجديدة فوضوية النظام الدولي وأثره على بنية العلاقات الأورو أمريكية        |
| <b>27</b>                                                                     | <b>المبحث الثاني : العلاقات الأوروبية الامريكية من منظور الفكر اللبرالي</b>                        |
| <b>28</b>                                                                     | المطلب الأول: المقاربة اللبرالية الكلاسيكية ونظرتها للعلاقات الأوروبية - الأمريكية                 |
| <b>35</b>                                                                     | المطلب الثاني: الليبرالية الجديد المؤسساتية إطار مؤسساتي للتعاون الأوروبي الأمريكي                 |
| <b>49</b>                                                                     | <b>المبحث الثالث: موقع العلاقات الأوروبية الامريكية من منظوري مقاربتي البنائية والتبعية</b>        |
| <b>49</b>                                                                     | المطلب الأول: البنائية والعلاقات الأوروبية الأمريكية: صناعة لهويت وتحديد للمصالح المشتركة          |
| <b>62</b>                                                                     | المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الأمريكية من منظور التبعية                                       |
| <b>72</b>                                                                     | <b>خلاصة الفصل الأول</b>                                                                           |
| <b>الفصل الثاني: معالم التحول في العلاقات الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا</b> |                                                                                                    |
| <b>وتداعيات التحول</b>                                                        |                                                                                                    |
| <b>74</b>                                                                     | <b>تمهيد</b>                                                                                       |
| <b>74</b>                                                                     | <b>المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية</b>                                             |
| <b>75</b>                                                                     | المطلب الأول: المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية                                           |
| <b>76</b>                                                                     | المطلب الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الامريكية                                          |

|    |                                                                               |
|----|-------------------------------------------------------------------------------|
| 79 | المبحث الثاني: مظاهر التحول في سياسة ترامب الخارجية تجاه أوروبا               |
| 79 | المطلب الأول: الأمن الأوروبي وإعادة تقييم الالتزامات الامنية للولايات المتحدة |
| 82 | المطلب الثاني: الموقف من الوحدة الاوروبية والبريكسيت                          |
| 83 | المطلب الثالث: قضايا التجارة والاقتصاد                                        |
| 86 | المطلب الرابع: قضايا البيئة والمناخ                                           |
| 87 | المبحث الثالث: تأثير التحول على مستقبل العلاقات بين ضفتي الأطلسي              |
| 88 | المطلب الأول: انعكاسات التحول في سياسة ترامب الخارجية تجاه أوروبا             |
| 90 | المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الأطلسية                |
| 94 | خلاصة الفصل                                                                   |
| 96 | الخاتمة                                                                       |
|    | قائمة المصادر والمراجع                                                        |
|    | فهرس المحتويات                                                                |
|    | ملخص الدراسة                                                                  |

## قائمة الأشكال

| الرقم | العنوان                                                                           | الصفحة |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 01    | أشكال المصلحة الوطنية                                                             | 12     |
| 02    | مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب                                     | 76     |
| 03    | منحنى بياني يوضح نسبة الاتفاق الدفاعي لأعضاء حلف الناتو من الناتج المحلي الإجمالي | 81     |
| 04    | تطور حلف الناتو منذ بداية تأسيسه                                                  | 81     |
| 05    | تهديدات الولايات المتحدة على مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي (نورد ستريم 2). | 84     |

## قائمة الجداول

| الرقم | العنوان                                                           | الصفحة |
|-------|-------------------------------------------------------------------|--------|
| 01    | مظاهر الاختلاف بين الواقعيين المهاجمين والواقعيين الدفاعيين       | 25     |
| 02    | اسهامات الدول الرئيسية اعضاء حلف الناتو في الموازنة الدفاعية 2016 | 80     |

## ملخص الدراسة:

من خلال التطرق للعلاقة أمريكا اتجاه أوروبا في عهد الرئيس دونالد ترامب التمرد هذه الدراسة إلى رصد ومحاولة تفسر مظاهر تحول هذه السياسة عن النهج التقليد والذي طبع سياسة الوئام اتجاه أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانطلق هذه الدراسة من إشكالية حول: ما مدى التحول في عمق العلاقة الأمريكية اتجاه أوروبا على ضوء مواقف وسياسات إدارة دونالد ترامب.

وتم اعتماد فرضيتين أساسيتين الأول: الإطار النظري للعلاقة الأوروبية الأمريكية حسب المنظور وثانيا: السلوك الخارجي لإدارة ترامب اتجاه أوروبا وتحديد محددات ومظاهر التحول.

### **Abstract:**

By addressing the relationship between America and Europe during the era of President Donald Trump of rebellion, this study aims to monitor and try to explain the manifestations of the transformation of this policy from the traditional approach, which has characterized the policy of harmony towards Europe since the end of World War II. This study started from a problematic about :What is the extent of the transformation in the depth of the American relationship towards Europe in light of the positions and policies of the Donald Trump administration.

Two basic assumptions were adopted, the first: the theoretical framework of the European-American relationship according to the perspective, and second: the Trump administration's external behavior towards Europe and the identification of the determinants and manifestations of the transformation.